



جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية

تخصص: نقدي وبنكي

العنوان :

أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي (BEA) خلال الفترة 2008-2017م

إشراف الأستاذ:

د. ربيع بوصبيح العايش

إعداد الطلبة:

كهرزيري الساسي

كهرفرنانة سامي

كهربوضيبة محمد يوسف

لجنة المناقشة:

| الاسم واللقب | الرتبة | الجامعة | الصفة |
|----------------------|---------------|------------------------------|----------------|
| - رياض رمي | أستاذ محاضر أ | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | رئيساً |
| - ربيع بوصبيح العايش | أستاذ محاضر أ | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | مشرفاً ومقرراً |
| - علي ذهب | أستاذ مساعد أ | جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي | مناقشاً |

السنة الجامعية: 2018 / 2019

شكر وتقدير

الحمد لله الذي أثار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا
إلى إنجاز هذا العمل

لكل مبدع إنجاز ولكل شكر قصيدة ولكل مقام مقال... ولكل نجاح شكر
وتقدير فجزيل الشكر أهديكم ورب العرش يحميكم:

إلى الأستاذة الفاضلة والمحترمة الدكتورة "بوصبيع العايش ربيع" الذي نتقدم له
بالشكر الوافر والإمتنان غير المنقطع

والذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه الرشيدة القيمة والثمينة طوال مراحل
إنجازنا لهذا العمل وكان له الفضل في توفير كل الإمكانيات التي نحتاجها في-عملنا
هذا جزاه الله خيرا ووفقه إنشاء الله.

كما أتوجه بأعمق وأسمى عبارات الشكر والعرفان إلى كل أساتذتنا الكرام الذين
لهم الفضل في وصولنا إلى هذا المستوى من معلمي الابتدائي إلى أساتذة الجامعة.

والشكر إلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد في إنجاز

هذا العمل من البداية إلى غاية الانتهاء.

ملخص :

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على أداء بنوك التجارة الجزائرية، كما تهدف إلى مقارنة بين إيرادات البنك الرئيسية والثانوية وعلى هذا الأساس تم اختيار بنك الجزائر الخارجي كعينة للدراسة في الفترة من سنة 2008 إلى غاية 2017،

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتوضيح المفاهيم النظرية للدراسة، والمنهج التحليلي للإجابة على تساؤلات الدراسة بتطبيق النموذج الرياضي لفيشر من اجل تحديد العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف و تطور الإيرادات البنكية و خصوصا تلك المتعلقة بالتجارة الخارجية كما تم حساب المؤشرات المالية الرئيسية بناء على البيانات التي تم الحصول عليها وكذا المتوقعة على غرار مؤشرات الربحية و العوائد على الاصول و حقوق الملكية.

خلصت الدراسة إلى أن وجود علاقة ارتباط طردية بين الدخل وحجم المعاملات الخارجية وفق معادلة الانحدار الخطي البسيط كما تم التوصل الى ان معامل الارتباط بين سعر الصرف و ربحية البنك قوي جدا ويصل الى 94%

الكلمات المفتاحية: تقلبات أسعار الصرف، تقييم أداء البنوك، البنوك التجارية حجم المعاملات الخارجية، إيرادات الصرف، صافي الدخل.

Résumé

L'objectif de cette étude est d'analyser l'impact des fluctuations des taux de change sur les performances des banques commerciales algériennes, et de comparer les revenus primaires et secondaires de la banque, et sur cette base, la banque extérieure d'Algérie a été sélectionnée comme échantillon pour étude de 2008 à 2017,

L'approche descriptive a été invoquée pour illustrer les concepts théoriques de l'étude, et l'approche analytique pour répondre aux questions de l'étude en appliquant le modèle mathématique à Fisher afin de déterminer la relation entre les fluctuations des taux de change et l'évolution des revenus bancaires, en particulier ceux liés au commerce extérieur au fur et à mesure que l'indice a été calculé 94%

Mots Clés: Taux de change, les performances des banques, banques commerciales, Revenu Net

الفهارس

فهرس المحتويات

| | |
|-----------|---|
| I..... | شكر وعرفان |
| II..... | ملخص : |
| II..... | Résumé |
| III..... | الفهارس |
| VII..... | فهرس الجداول |
| VIII..... | فهرس الاشكال |
| IX..... | قائمة الملاحق |
| 1..... | مقدمة |
| 8..... | الفصل الأول: |
| 8..... | مفاهيم أساسية حول سعر الصرف |
| 9..... | مقدمة : |
| 10..... | المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف: |
| 10..... | المطلب الأول: تعريف سعر الصرف، طرق تحديده وأهم صيغه: |
| 12..... | المطلب الثاني: أنظمة أسعار الصرف المختلفة: |
| 18..... | المطلب الثالث: سياسة تحديد نظام الصرف الملائم |
| 21..... | المبحث الثاني: النظريات المفسرة لأسعار الصرف (نظريات تحديد أسعار لعملات): |
| 21..... | المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية: |
| 25..... | المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم): |
| 27..... | المطلب الثالث: نظرية الأرصدة: |
| 27..... | المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته: |
| 28..... | المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف: |

| | |
|---------|---|
| 28..... | الفرع الأول: التغير في الميزان التجاري: |
| 29..... | الفرع الثاني: تغير معدلات التضخم: |
| 29..... | الفرع الثالث: التغير في معدلات الفائدة المحلية: |
| 29..... | الفرع الرابع: التدخلات الحكومية: |
| 31..... | المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف: |
| 32..... | الفرع الأول: مفهوم خطر سعر الصرف: |
| 32..... | الفرع الثاني: أنواع مخاطر سعر الصرف: |
| 34..... | الفرع الثالث: أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف: |
| 35..... | المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي: |
| 35..... | الفرع الأول: الأساليب الداخلية لتغطية خطر الصرف: |
| 37..... | الفرع الثاني: الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف: |
| 39..... | خلاصة الفصل |
| 40..... | الفصل الثاني: |
| 40..... | تقييم الأداء ومؤشراته في البنوك التجارية |
| 41..... | مقدمة |
| 42..... | الفصل الثاني: تقييم الأداء ومؤشراته في البنوك التجارية |
| 42..... | المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية |
| 42..... | المطلب الأول: نشأة البنوك التجارية تعريفها وأنواعها |
| 42..... | الفرع الأول: نشأة البنوك التجارية: |
| 43..... | الفرع الثالث أنواع البنوك: |
| 47..... | المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية |
| 49..... | المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية |

| | |
|----------|--|
| 50..... | المبحث الثاني: تقييم الأداء في البنوك التجارية: |
| 50..... | المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء وهدفه وأهميته في البنوك التجارية: |
| 54..... | المطلب الثاني: أسس تقييم الأداء ومتطلبات نجاحه: |
| 57..... | المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء والعوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم له: |
| 59..... | المطلب الأول: ماهية مؤشرات تقييم الأداء: |
| 61..... | المطلب الثاني: الأسس الواجب توافرها في مؤشرات تقييم الأداء وأهميتها: |
| 63..... | المطلب الثالث: معايير اختيار مؤشرات الأداء وأنواعها: |
| 75..... | خلاصة الفصل : |
| 76..... | الفصل الثالث: |
| 76..... | حالة بنك الجزائر الخارجي |
| 77 | مقدمة : |
| 78 | المبحث الأول :الطريقة المتبعة في الدراسة. |
| 78 | المطلب الأول:اختيار عينة الدراسة |
| 79 | المطلب الثاني:الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة..... |
| 84 | المبحث الثاني :نتائج ومناقشة الدراسة |
| 93 | المطلب الثاني مناقشة وتحليل النتائج: |
| 111..... | خلاصة الفصل |
| 112..... | الخاتمة |
| 115..... | قائمة المصادر المراجع |
| 122..... | الملاحق |

فهرس الجداول

- 82..... جدول رقم 1: مجال معدلات الفائدة لسنوات الدراسية.
- 85..... جدول رقم 3: مجال معدلات الفائدة لسنوات الدراسية.
- 86..... جدول رقم 4 حجم المعاملات الخارجية للبنك محل الدراسة ، الوحدة (مليون ، دج)
- 88..... جدول رقم 5 :تطور مبالغ صافي الدخل المحقق من طرف البنك ، الوحدة (مليون ، دج)
- 89..... جدول رقم 6 :نسبة إيرادات المعاملات الخارجية من الداخل الصافي
- 90..... جدول رقم 7 :إيرادات فوائد القروض ، الوحدة (مليون ، دج)
- 91..... جدول رقم 8 :إيرادات فوائد الصرف من المعاملات الخارجية، الوحدة (مليون ، دج)
- 92..... جدول رقم 9:نسب إيرادات الصرف إيرادات فوائد القروض.
- 93..... جدول رقم 10 :تطور الدخل الصافي والايرادات واجمالي الاصول والديون
- 94..... جدول رقم 11 :جدول المؤشرات المالية (المتعلقة بتطور الربحية):
- 95..... جدول رقم 12: يبين تطور الدخل الاجمالي
- 97..... جدول رقم 13: يبين متغيرات الربح الصافي والنتيجة المتحصل عليها
- 100..... جدول رقم 14: يبين متغيرات المؤشر والنتيجة المحصلة عليها
- 103..... جدول رقم 15: الرافعة المالية
- 105..... جدول رقم 16: يوضح العائد على الاستثمار
- 108..... جدول رقم 17: يوضح العائد على حقوق الملكية.

فهرس الاشكال

- شكل رقم 1 : يمثل شكل بياني لتقلبات أسعار الصرف خلال فترة الدراسة 84.
- شكل رقم 2: مثل شكل بياني لمعدلات الفائدة لسنوات خلال فترة الدراسة 86.
- شكل رقم 3 :يمثل شكل بياني لحجم المعاملات الخارجية خلال فترة الدراسة : 87.
- شكل رقم 4 :يمثل شكل بياني لدخل الصافي خلال فترة الدراسة 88.
- شكل رقم 5 :نسبة إيرادات المعاملات الخارجية من الداخل الصافي 89.
- شكل رقم 6 :إيرادات فوائد القروض خلال فترة الدراسة 2008 – 2017 91.
- شكل رقم 7: إيرادات فوائد الصرف من المعاملات الخارجية فترة 2008 – 2017 92.
- شكل رقم 8 :مقارنة بين إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القروض 93.
- شكل رقم 9: ويظهر الشكل التالي تغيرات هامش الربح خلال فترة الدراسة: 98.
- شكل رقم 10: يوضح الايرادات الإجمالية..... 98.
- شكل رقم 11: يوضح الدخل الصافي 99.
- شكل رقم 12: تغيرات منفعة الاصول خلال فترة الدراسة 101.
- شكل رقم 13: يوضح اجمالي الايرادات 101.
- شكل رقم 14: يوضح الأصول 102.
- شكل رقم 15: يبين الرافعة المالية 104.
- شكل رقم 16: يوضح العائد على الاستثمار 105.
- شكل رقم 17: يوضح الدخل الصافي 106.
- شكل رقم 18: يبين الاصول 106.
- شكل رقم 19: العائد على الحقوق الملكية 108.

قائمة الملاحق

| رقم الصفحة | الملحق | الرقم |
|------------|--|-------|
| 130 | ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2010 | 01 |
| 133 | ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2012 | 02 |
| 136 | ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2013 | 03 |
| 138 | ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2014 | 04 |
| 141 | ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2015 | 05 |
| 144 | ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2016 | 06 |
| 147 | ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2017 | 07 |
| 150 | جدول حسابات نتائج للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2014 | 08 |
| 151 | جدول حسابات نتائج للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2015 | 09 |
| 152 | جدول حسابات نتائج للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2016 | 10 |
| 153 | جدول حسابات نتائج للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2017 | 11 |

مقدمة



مقدمة:

العملة أحد أهم الأدوات الاقتصادية للدولة لكي تتمكن من إقامة علاقات تجارية مع الدول الأخرى لذا فهي بحاجة لتقييم سعر صرف عملتها مقابل سعر صرف عملات الدول لأخرى بصورة دورية لمعرفة القوة الشرائية لعملتها يلعب سعر الصرف دورا هاما في الأنشطة الاقتصادية الدولية سواء كان تعتبر أنشطة تجارية أو استثمارية أو خدمية حيث يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية وبسبب استخدامه كأداة أو كمؤشر تقيس تنافسية اقتصاد الدولة.

إن القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا وتأثرا بأسعار الصرف وتقلباتها وذلك لما لهذ القطاع من دور أساسي في الاقتصاد والأعمال في أي دولة إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في التنمية الاقتصادية وهو من أهم الأدوات الاقتصادية التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية ويعطي القطاع المصرفي مؤشرات رئيسيا عن حيوية الوضع الاقتصادي في الدولة ومن خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متنوعة تعمل على تنشيط العمليات الاقتصادية والتجارية.

لقد بات من الضروري إخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة، وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، للمساهمة بشكل فعال في تطور الإقتصاد الوطني وازدهاره.

إن من الأهداف الرئيسية للرقابة المصرفية التأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية إحتياجات التنمية الاقتصادية والإجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد، فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق قدر مناسب من السيولة.

ويعتبر تقييم الأداء التقنية الفعالة المستعملة في البنوك التجارية لتحديد أداء البنوك، وتعتمد على مؤشرات تقييم أداء مختلفة ومنها مؤشرات الربحية (مؤشرات العائد على الأصول ومؤشر العائد على حقوق الملكية)، وعليه سنحاول صياغة الإشكالية التالية:

ما هي آثار تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على أداء المالي للبنك الجزائر الخارجي في الفترة

الممتدة من 2008 إلى 2017؟

ولالإلمام بجوانب الموضوع وتدعيم الجوانب النظرية يمكن طرح التساؤلات التالية:

1. ماذا نعني بسعر الصرف وما هي العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته ؟
2. ما هي مؤشرات الأداء المالي في البنك التي تتأثر بتقلبات أسعار الصرف ؟
3. كيف تفسر العلاقة بين أسعار الصرف و ربحية البنك ؟

3- فرضيات الدراسة:

أ -الفرضية الرئيسية:

هنا ك تأثير فعال و ظاهر لتقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية.

ب -الفرضيات الفرعية :

- 1- / سعر الصرف هو عبارة على مقابل العملة المحلية من العملات الأجنبية خاصة الدول التي تربط مع الدولة المعنية بعلاقات تجارية وطيدة ، و تتأثر قيمة هذه العملة بمجموعة من العوامل الإقتصادية و السياسية أهمها :
الطلب الأجنبي على هذه العملة في شكل تدفق للإستثمارات الأجنبية ، الطلب على السلع المحلية عالميا ، نظام سعر الصرف المعتمد في الدولة خاصة نظام سعر الثابت أو المعوم جزئيا إلخ
- 2- / عدم تأثر قدرة البنك لتمويل التجارة الخارجية بتقلبات أسعار الصرف .
- 3- هناك عدة محاور لمؤشرات قياس أداء في البنوك بهدف الحكم على أدائها منها مؤشرات المردودية ، السيولة ، الربحية إلخ .

وبهدف مراقبة المؤشرات التي ترتبط بسعر الصرف فإنه يمكن فقط التركيز على محور الربحية نظرا لارتباطه بمعاملات التجارة الخارجية المقومة بالعملات الأجنبية .

- 3- ترتبط تقلبات أسعار الصرف بعلاقة طردية مع إيرادات البنك ، فترتفع إيرادات البنك مع ارتفاع سعر الصرف الأجنبي مقابل العملة الأجنبية و العكس صحيح .

4-مبررات اختيار الموضوع : هنا كمبررات ذاتية وموضوعية.

الذاتية :الرغبة الشخصية في التطرق الموضوع الدراسة؛

الموضوعية :الموضوع في مجال التخصص.

التعرف على العلاقة بين سعر الصرف وأداء البنك التجاري.

التراجع المستمر لقيمة الدينار الجزائري مقابل سلة العملات الأجنبية .

5 أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من خلال تناول قطاع مهم وهو القطاع المصرفي الذي يلعب دورا مهما وأساس في الاقتصاد الوطني تعتبر أهم العوامل المؤثرة على هذا القطاع تقلبات سعر الصرف.

6 أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- ✓ التعرف على العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وأداء البنوك التجارية
- ✓ فهم أساليب تقييم الأداء لدى البنوك
- ✓ تحديد نموذج لفهم إرتباط سعر الصرف بربحية البنك (نموذج بسيط ، لوغارتمية ، أسية)

7 حدود الدراسة:

يكون نطاق الدراسة على النحو التالي:

- ✓ الحدود المكانية: ستتم هذه الدراسة على مستوى بنك الجزائر الخارجي (BEA)
- ✓ الحدود الزمنية: الفترة الممتدة من 2008 إلى غاية 2017 لحساسية تقلبات أسعار الصرف خلال هذه الفترة .

8 منهج الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي في الجانب النظري ، وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على منهجا لإحصائي والقياسي باستعمال بعض أدوات الإحصائية والقياس الكمي المتمثلة في معادلات الانحدار الخطي البسيط بالاعتماد على برنامج Excel و EViews 8

9- الدراسات السابقة:

-/- اعتمدنا بداية في طرح مذكرتنا على الدراسات السابقة نذكرها على النحو التالي :

I. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي من إعداد قاسم تيميزار بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على أداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي خلال الفترة 2005 / 2014"، جامعة قاصدي مرياح ورقلة ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية ، لسنة الجامعية 2015/2016 و التي تهدف الدراسة إلى مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء المالي للبنك الجزائري الخارجي وكالة ورقلة في الفترة الممتدة من 2005-2014 و تأثير كل من إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القروض و المعاملات الخارجية للبنك على الدخل الصافي للبنك و قد توصلت دراستهم إلى النتائج التالية:

على إن تقلبات أسعار الصرف ليست ظاهرة مرتبطة بمكان أو زمان معين وإنما هي ظاهرة عالمية شهدها العالم منذ عقدين ونصف من الزمن خاصة في أسعار الصرف الأجنبية وإن تحديد التعامل في مجال الصرف واختيار التقنيات اللازمة للتغطية من مخاطره مرهون باختيار نوع النظام الصرف السائد في البلد.

كما إن نظام الصرف في الجزائر هو نظام صرف ثابت، حيث تم تحديد قيمة الدينار الجزائري بسلة من العملات الأجنبية

في العلاقات الاقتصادية مع تلك البلدان، وأهم هذه العملات هي الدولار و الأورو.
 كم توصلت دراستهم إلى أن تطبيق المؤشرات على بنك الجزائر الخارجي إلى النتائج التالية:
 ● أظهرت مؤشرات الربحية ارتفاعا محسوسا ومقبول في ربحية البنك.

● يبين مؤشر هامش الربح مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه حيث سجلت أعلى نسبة له حوالي

58,91%.

و إن استعمال الأدوات الإحصائية لدراسة متغيرات البحث يوضح النتائج المرجوة وهذا ما تبين لنا من دراسة أثر المعاملات الخارجية على الدخل الصافي للبنك . و عليه توجد علاقة طردية بين إيرادات المعاملات الخارجية وصافي الدخل بالنسبة لبنك الجزائر الخارجي، هي دلالة على أن البنك كفاء في تسيير أصوله وله استراتيجيات بعيدة المدى.

II. مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي من إعداد بشير باعمارة بعنوان "أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري لفترة 2002 / 2011"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، لسنة الجامعية 2012/2013 و التي تهدف الدراسة إلى مدى تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية و كذا مقدار مساهمة إيرادات الصرف في الرفع من الدخل الصافي للبنك مقارنة بإيرادات فوائد القروض و مدى تأثير حجم إيرادات المعاملات الخارجية للبنك على دخله الصافي و قد توصلت دراستهم إلى النتائج التالية :
 - تحديد التعامل في مجال الصرف واختيار التقنيات اللازمة للتغطية من مخاطره و الذي هو مرهون باختيار نوع نظام الصرف السائد في البلد وكذلك معرفة الحالة الاقتصادية لذلك البلد.

كما إن نظام الصرف في الجزائر هو نظام صرف ثابت، حيث تحدد قيمة الدينار الجزائري بسلة من العملات الأجنبية حسب العلاقات الاقتصادية مع تلك البلدان وحسب عملة الصادرات وأهم هذه العملات هي الدولار و الأورو رغم تصريح البنك الجزائري بأنه يتبع نظام التعويم المدار، كما توصلت دراستهم إلى إن تقلبات أسعار

الصرف تحت نظام صرف ثابت لا تأثر أبداً على أداء أي مؤسسة اقتصادية ذلك لأنه غير خاضع لقوى السوق (العرض والطلب) بل يتحدد مسبقاً وفق عملات اجنبية ولمدة زمنية معينة و في الأخير توصلوا إلى أن تقييم الأداء من المسائل المهمة في تحديد كفاءة إدارة البنك، وتقييم إنجازاته بالمقارنة مع ما هو مستهدف وقياساً بما هو متاح لديها من إمكانيات كما توصلوا من خلال دراستهم إلى أن مؤشرات جودة الأصول تبين الاستعمال الأفضل لأصول البنك حيث أن نسبته لم تنخفض عن 5% وهي نسبة نوعاً ما مقبولة لتشهد فيما بعد ارتفاع ملحوظاً. وكذا مؤشر هامش الربح مدى كفاءة البنك في إدارة ومراقبة تكاليفه حيث سجلت أعلى نسبة له حوالي 50%. كما توصلوا في دراستهم إلى أن مساهمة إيرادات الصرف 25% من الدخل الصافي مقارنة بإيرادات الفوائد التي سجلت 50% من الدخل الصافي للبنك، وبهذه النسبة يعتبر نشاط عمليات الصرف مهم جداً للبنك وهو أمر لا يستهان به كما توجد علاقة الطردية بين إيرادات المعاملات الخارجية وصافي الدخل بالنسبة لبنك القرض الشعبي الجزائري و هي دلالة على أن البنك كفاء في تسير أصوله ولو استراتيجيات بعيدة المدى في مواكبة العصرية.

➤ و تختلف دراستنا عن هاته الدراسات في كونها أملت بهذا الموضوع في ظل التقلبات الحادة لسعر الصرف في الآونة الأخيرة و المستحدثة ، إضافة إلى التعمق أكثر في دراسة مؤشرات الأداء المالي المتعلق خاصة بمؤشرات الربحية مع تحديث البيانات .

10 مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد على مجموعة من المراجع العربية والأجنبية المتمثلة في الكتب والمجلات المتخصصة والمواقع الالكترونية وكذا مذكرات سابقة في هذا الموضوع.

11 صعوبات الدراسة:

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات والبيانات المالية الخاصة بالبنك محل الدراسة (بنك الجزائر الخارجي) كون جزء من البيانات تتطلب المقابلة الشخصية
- ✓ صعوبة تتبع أثر تقلب سعر الصرف في القوائم المالية للبنك .
- ✓ قلة الدراسات المطبقة على النظام المصرفي الجزائري في هذا المجال .

12 هيكل الدراسة:

من أجل الإحاطة بجوانب الموضوع والإجابة على إشكالية الدراسة قسمنا البحث كما يلي:
اهتم الفصل الأول بمفاهيم حول سعر الصرف . وتم تقسيمه إلى ثلاثة مباحث مستهلة بمقدمة ومنتهاية بخاتمة حيث أن المبحث الأول كان بعنوان: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف حيث أوردنا فيه التعريفات المختلفة لسعر

الصرف و أهم أنظمته و سياسة تحديده و كان المبحث الثاني تحت عنوان أهم النظريات المفسرة لسعر الصرف حيث تم تناول أهم ثلاث نظريات في هذا الإطار بينما تطرقنا في المبحث الثالث إلى العوامل المؤثرة في سعر الصرف و مخاطر تقلباته و من ثم تحولنا إلى الفصل الثاني الذي أدرجنا ضمنه في نطاق الدراسة النظرية تقييم الأداء و مؤشراتته في البنوك التجارية و قد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مفاهيم اساسية حول البنوك التجارية والمبحث الثاني تقييم الأداء في البنوك التجارية اما الثالث مراحل تقييم الأداء والعوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم له

في حين تعرض الفصل الثالث إلى دراسة حالة بنك الجزائر الخارجي والتي تم تقسيمها إلى مبحثين المبحث الأول بعنوان الطريقة المتبعة في الدراسة أما المبحث الثاني فكان بعنوان عرض ومناقشة النتائج المتواصل إليها و قد أقمينا هذا البحث بخاتمة استعرضنا فيها إجاباتنا عن الإشكالية الرئيسية و الفرعية التي تم طرحها و كذا الإقتراحات التي إرتأينا وضعها في يد دارسي هذا الموضوع مستقبلا.

الفصل الأول:

مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

مقدمة :

إن تشابك العلاقات الاقتصادية والنشاط التجاري بين دول العالم المختلفة والتي لكل منها عملة وطنية مختلفة أدى إلى وجود ما يسمى بسعر الصرف الأجنبي، حيث ترتب على تداخل مصالح الدول واتساع المبادلات التجارية وقيام التبادل بين مختلف دول العالم القيام بعلاقات دائنة ومدينة متبادلة ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية و العملات الأجنبية وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تباع وتشترى العملات، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرات مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية فيصعب على المتعاملين الاقتصاديين في كثير من الأحيان تفاديها أو تغطيتها مما يتسبب في حدوث خسائر كبيرة. ومن هنا تظهر أهمية دراسة سعر الصرف و كل تأثيراته المختلفة.

نستعرض في هذا الفصل تقديم مفاهيم أساسية تحول أسعار الصرف والنظريات المفسرة لسعر الصرف كما نتطرق العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول سعر الصرف:

المطلب الأول: تعريف سعر الصرف، طرق تحديده وأهم صيغه:

1. تعريف سعر الصرف:

يقصد بسعر الصرف: نسبة أو سعر مبادلة عملة ما بعملة أخرى، وهكذا تعد إحدى العملتين سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها. كذلك يعرف سعر الصرف على أنه: النسبة التي يتم على أساسها مبادلة الوحدات النقدية الوطنية بالوحدات النقدية الأجنبية في وقت معلوم، ونقصد بالعملة الأجنبية هنا كافة الودائع والاعتمادات والمدفوعات المستحقة بعملة ما إضافة إلى الحوالات والشيكات السياحية والكمبيالات.⁽¹⁾ يعرف سعر الصرف بشكل أدق على أنه سعر الوحدة من النقد الأجنبي معبرا عنها بوحدات من العملة الوطنية، فمثلا سعر الدولار في الجزائر يعادل 102 دينارا جزائريا.

فقيام تاجر جزائري باستيراد بضاعة من أمريكا مثلا بمقدار 1000 دولار عليه أن يسدد ما قيمته 102000 دينار جزائري (تحويل قيمة البضاعة بالدينار لا يكون إلا إذا كان الدينار عملة قابلة للتحويل⁽²⁾)، هذا ما يعني أن أسعار العملات الأجنبية تحدد بوحدات العملة المحلية في تلك الدولة كما هو الحال عند تسعير السلع والخدمات في السوق.

2. طرق تحديده:

يتحدد سعر الصرف وفق إحدى الحالتين التاليتين:

أ. تتدخل السلطة النقدية للبلد بتحديد القيمة الخارجية لعملتها الوطنية (أي سعر صرفها) وفقا لتعليمات محلية أو دولية كأن يتدخل صندوق النقد الدولي مثلا، وقد استخدم هذا النمط بصورة خاصة من طرف الاتحاد السوفياتي سابقا وجميع الأقطار الاشتراكية التي كانت تابعة له حينما كان سعر الصرف جزءا من الخطة الاقتصادية المركزية لكل من هذه الأقطار، كذلك فقد اعتمده بعض الدول النامية كإحدى أدوات السياسة الاقتصادية.

1 عرفان تقي الدين الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999، ص 147.

2 تكون عملة ما قابلة للتحويل إلى عملة أخرى عندما يتاجر بها في أسواق العملات الأجنبية دون قيود، وتستخدم على نطاق واسع في المبادلات الدولية، لتفصيل أكثر راجع:

.كميل الساري: "الإختلالات البنوية والسياسات النقدية والمالية الدولية: الأسباب الحقيقية؟ وأي تداعيات على العالم العربي؟"، ترجمة: كامل المرعاش، دار كابريرا للنشر، باريس، 2011، ص 164 - 170.

ب . التحديد السوقي لسعر الصرف: وهنا يتحدد سعر الصرف كأى سعر آخر من خلال تفاعل قوى العرض والطلب على العملة بما في ذلك الأخذ بعين الاعتبار جميع العوامل المؤثرة فيها مثل المضاربة ومستوى أسعار الفائدة، سعر الخصم.....الخ.⁽¹⁾

3 أهم صيغ سعر الصرف:

من الواضح أن التعريف المقدم آنفا لسعر الصرف لا يعكس بصورة حقيقية ما يجري في الواقع العملي حيث أن سعر الصرف يتأثر بالكثير من المعطيات الاقتصادية، ولا يقتصر فقط على المتغيرات اليومية، وبناء على هذا فإن سعر الصرف يأخذ عدة صيغ لعل أهمها:

أ . سعر الصرف الاسمي:

يمثل قيمة عملة بلد ما مقيمة بعملة بلد آخر، بحيث يتم تبادل عملات هذه البلدان على أساس أسعارها فيما بين البلدان، ويتحدد سعر الصرف الاسمي على أساس قوى العرض والطلب على العملة في سوق الصرف⁽²⁾، خلال فترة زمنية معينة، كما ينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر الصرف الرسمي وهو المعمول به في المعاملات الرسمية، أما النوع الثاني فهو سعر الصرف الموازي وهو المعمول به في الأسواق الموازية وبالتالي يتم الاستخلاص إلى وجود أكثر من سوق موازية في نفس الوقت.⁽³⁾

إضافة إلى كل هذا فإن سعر الصرف الاسمي يتحدد من طرف السلطات النقدية وهو المتعامل به على المستوى الرسمي في مختلف المبادلات الدولية، وهو بذلك لا يملك القدرة على عكس القوة الشرائية للعملة الوطنية.

ب . سعر الصرف الحقيقي:

هو عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية، وهو محسوب كمؤشر وبالتالي فهو يقيس القدرة على التنافسية للمنتجات الوطنية، ويمكن قياسه كالآتي:

$$Er = En \times P/P^*$$

حيث أن:

Er : سعر الصرف الحقيقي.

En : سعر الصرف الاسمي.

P : سعر السلعة بالعملة المحلية.

1 عرفان تقي الدين حسني، "التمويل الدولي"، مرجع سابق، ص 160.

2 هي سوق مجازية ليس لها حيز جغرافي، تتم فيها مبادلات الصرف الأجنبي أي بيع وشراء العملات وسنأتي على ذكرها لاحقا.

3 عبد المجيد قدي، "المخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006، ص 103.

P^* : سعر السلعة بالعملة الأجنبية.

بناءً على هذا فسعر الصرف الحقيقي يفسر القوة الشرائية للعملة في البلد الأصلي مقارنة معها في البلد الأجنبي.

ج . سعر الصرف الفعلي:

يعبر هذا السعر عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر صرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لعدة عملات أخرى.⁽¹⁾

يمكن تعريفه كذلك على أنه: "عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعلياً أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة، متضمن في ذلك التعريفات الجمركية، الرسوم والإعانات المالية".⁽²⁾

المطلب الثاني: أنظمة أسعار الصرف المختلفة:

بما أن العوامل التي تتفاعل في تكييف الطلب والعرض على الصرف الأجنبي وبالتالي في تحديد سعره إنما تختلف باختلاف نظام الصرف السائد والذي يعرف بمجموعة القواعد التي تحدد دور كل من السلطات والمتعاملين الآخرين في سوق الصرف الأجنبي، يمكننا دراسة الأنظمة المختلفة لأسعار الصرف الأجنبي من نظام أسعار الصرف الثابتة بأشكاله المختلفة، نظام أسعار الصرف الحرة (المرنة) أو ما يعرف باسم نظام العملات الورقية المستقلة ونظام الرقابة على الصرف⁽³⁾.

1. نظام القاعدة الذهبية: Gold Standard

نظراً لأهمية سعر الصرف في ربط مستوى الأسعار المحلية بمستوى الأسعار الأجنبية، فإنه على خلاف سائر الأسعار قد تعرّض للتثبيت خلال فترة طويلة من الزمن وذلك في ظل نظام المدفوعات القائم على قاعدة الذهب الدولية، فمنذ منتصف القرن التاسع عشر اتجهت الحكومات إلى تحديد قيمة ثابتة لوحدة من العملة الوطنية بالنسبة لوزن معين من الذهب، مع ضمان قابلية التحويل بينهما بلا قيود، بالإضافة إلى حرية استيراد وتصدير الذهب من وإلى الدول التي اتبعت هذا النظام وبذلك حافظت تلك الدول على أسعار صرف ثابتة لعملاتها. وقد ظل نظام الصرف بالذهب يعمل بكفاءة وبصورة تلقائية في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ولكن على حساب الأوضاع الاقتصادية الداخلية لكل دولة حيث أن نظام أسعار الصرف الثابتة يعتمد على تغير هيكل الأسعار الداخلية لاستعادة التوازن.

1 "إضاءات مالية ومصرفية"، نشرة توعوية اقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الثاني عشر، جويلية 2011، ص 4.

2 حميدات محمود، "مدخل التحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996، ص 76.

3 ميراثا زغلول رزق، "التجار الدولية"، جامعة الزقازيق، مصر، 2010، ص 139.155.

فوفقا لما عرف بقواعد اللعبة فإن خروج الذهب من الدول التي تعاني العجز يؤدي إلى تخفيض العرض النقدي المحلي الذي يمارس تأثيرا انكماشيا على التجارة الداخلية فتتخفض كل من الأسعار والدخول، وتستمر تلك الآثار الانكماشية حتى تنخفض المدفوعات إلى الخارج وتزيد المتحصلات بالقدر الذي يعيد التوازن لميزان المدفوعات، وأيضا دخول الذهب إلى الدول التي تحقق الفائض يؤدي إلى زيادة العرض النقدي المحلي بما يمارسه من آثار توسعية فترتفع كل من الدخل والأسعار المحلية وتستمر تلك الآثار حتى تزيد المدفوعات إلى الخارج وتنخفض المتحصلات بالقدر الذي يعيد التوازن الخارجي⁽¹⁾.

وقد فشلت قاعدة الذهب الدولية في أعقاب أزمة الكساد التي أصابت العالم في ثلاثينيات القرن الماضي نظرا لتحول الهدف الرئيسي للسياسة الاقتصادية في ذلك الحين إلى محاولة استعادة التوازن الداخلي إضافة إلى تحقيق التوظيف الكامل بغض النظر عن استقرار أسعار الصرف.⁽²⁾

2. نظام التثبيت المدار (نظام بروتين وودز): Bretton Woods System

قام هذا النظام في المقام الأول على تثبيت أسعار الصرف وإلزام السلطات النقدية بالتدخل في سوق الصرف للحفاظ عليها من خلال استخدام ما لديها من أرصدة نقدية لمواجهة الاختلال المؤقت في ميزان المدفوعات، إلا أن النظام لم يستبعد إمكانية تغيير أسعار الصرف لعلاج الاختلال في الميزان وخاصة إذا استمر لفترة طويلة من الزمن. وقد عرف العالم هذا النظام في منتصف الأربعينيات حينما عقد مؤتمر "بروتين وودز" للاتفاق على قواعد نظام نقدي جديد لتنظيم المعاملات النقدية لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وقد وضعت اتفاقية صندوق النقد الدولي لهذا الغرض، وكان من أهم أهدافها تشجيع التعاون النقدي الدولي وتحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية من خلال تهيئة الاستقرار لأسعار الصرف وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية وأساليب "إفقار الجار" الناجمة عن التدخل في أسواق الصرف وإجراء التخفيضات التنافسية في قيمة العملة، وذلك من خلال نظام المدفوعات يقوم على تثبيت أسعار الصرف بصفة أساسية مع قابليته للتعديل في شروط محددة، ولقد نصت الاتفاقية على إلزام كل دولة عضو بتحديد قيمة ثابتة لعملتها الوطنية أو سعر التبادل بالنسبة لوزن محدد من الذهب أو وحدات من الدولار الأمريكي، ولذلك عرف النظام بقاعدة الذهب- الدولار حيث إلزمت الولايات المتحدة

¹ يعرف هذا التحليل بمصطلح (Price Species- Flow Mechanism) أو نظرية آلية الأسعار- النقود- التدفق السلعي.

² يرجع الفضل في صياغة نظرية آلية الأسعار. النقود لتدقق السلعي للكلاسيك خاصة "David Hume"، ولتفصيل أكثر راجع:

-Andrew. C.' International Money', ELBS & Nelson, 1982, p 42- 44.

الأمريكية بتحويل الدولار إلى ذهب بسعر ثابت هو 35 دولارا للأوقية (حوالي 31.1034768 غرام) وذلك لمن يرغب من البنوك المركزية التي تحتفظ بأرصدة دولارية⁽¹⁾.

طبقا لهذا النظام فإنه إذا تعرضت دولة من الدول الأعضاء لاختلال في ميزان مدفوعاتها فإنها تلتزم بالتدخل في سوق الصرف لتصحيح هذا الاختلال والحفاظ على سعر التعادل، ولقد أتاح صندوق النقد الدولي للدول الأعضاء حق الاستفادة من موارده وذلك في حدود حصصهم لديه.

أما إذا كان الاختلال جوهريا أو مزمنًا فإن اتفاقية الصندوق قد سمحت للدول الأعضاء بإجراء تخفيض للقيمة الخارجية لعملاتها دون الرجوع إليه وذلك في حدود 10% حول سعر التعادل، وذلك تجنبًا للتخفيض التنافسي في أسعار العملات الذي خلق فوضى خلال فترة ما بين الحربين.

ولقد اعتمد استقرار نظام "بروتين وودز" على مدى استقرار الدولار الأمريكي، ففي خلال فترة الخمسينات لم يشهد النظام اختبارا حقيقيا نظرا لما شهده العالم من ظاهرة ندرة الدولار حيث كان الطلب العالمي على الدولار في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية شديدا مقارنة مع الأرصدة المتاحة منه، مما حافظ على استقرار قوته الشرائية الخارجية ناهيك عن القوة الداخلية، هذا إلى جانب إتباع أغلب الدول الأعضاء لأساليب الرقابة على الصرف الأجنبي وتقييد تحويل العملات.

أما الاختبار الحقيقي لهذا النظام فكان خلال عقد الستينات حيث ظهرت دول أوروبا الغربية واليابان كقوة اقتصادية لها تأثيرها على الظروف الاقتصادية الدولية⁽²⁾، ومنافسا للولايات المتحدة الأمريكية التي عانت خلال تلك الفترة من عجز مستمر ومتزايد في ميزان مدفوعاتها إلى جانب تزايد حجم استثماراتها الخارجية مما تسبب في تزايد حجم الأرصدة الدولارية التي تحتفظ بها البنوك المركزية في دول العالم بالمقارنة برصيد الخزانة الأمريكية من الذهب وهو ما عرف بمشكلة "وفرة الدولار"، وكان من الطبيعي في ظل تلك الظروف أن يرتفع سعر الذهب في مواجهة الدولار نتيجة زيادة الطلب عليه بغرض التخلص من الأرصدة الدولارية.

وأمام هذا الوضع اضطراب حكومة الرئيس الأمريكي "نيكسون" في أوت 1971 إلى إعلان وقف تحويل الدولار إلى ذهب، وبالتالي إنهاء العمل بنظام الصرف بالدولار الذهبي كدعامة أساسية قام عليها نظام "بروتين وودز".

1 عبد المنعم علي راضي، "أسعار الصرف والأزمات النقدية المعاصرة"، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1972/1973، ص 23، 24.

2 عبد المنعم علي راضي، "أسعار الصرف والأزمات النقدية المعاصرة"، مرجع سابق، ص 26.

وقد حاولت الدول المتقدمة متمثلة في لجنة العشرة في ديسمبر 1971 إنقاذ نظام "بروتين وودز" فعدت اتفاقية "سميثونيان" التي نصت على زيادة حدة التقلب حول سعر التعادل إلى 2.5% وذلك لإضفاء قدر من المرونة على أسعار الصرف، ولكن هذه المحاولات باءت بالفشل لينهار النظام تماما في مارس 1973 عندما لجأت أغلب الدول المتقدمة لتعويم عملاتها.

3 نظام أسعار الصرف الثابتة: Fixed Exchange Rate System

من خلال هذا النظام تقوم السلطات النقدية بتحديد سعر صرف عملتها الرسمي وفق السياسة الاقتصادية للبلد حيث أن سعر الصرف في هذه البلدان يتبع هدفا معينا، وعليه تتحول السياسة النقدية لتحقيق هذا الهدف الذي قد يكون ضمنيا أو صريحا (في قيم رقمية أو مجال محدد)، وعليه تقوم الدول التي تتبع هذا النظام بربط أسعار صرف عملاتها بعملة ذات طابع سيادي أو بسلة من العملات حيث الأوزان تعكس الوزن النسبي للتجارة. رغم أن عبارة أسعار الصرف الثابتة تعكس تثبيتا مطلقا لقيمة العملة إلا أن الواقع غير ذلك تماما حيث أن السلطات تثبت هذه العملة وتغيرها عند الحاجة، فعندما ترفع من سعر الصرف فإنها تقوم بتخفيض عملتها وعندما تنقص من العملة فإنها تقوم بإعادة تقييم. ما بين هذين النظامين يوجد درجات مختلفة من الارتباط نحو التثبيت حيث أن بعض الدول تعمل بقاعدة الربط الزاحف، فعندما يكون هناك معدلات تضخم مرتفعة فإن تثبيت العملة يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية وبالتالي يتم تعديل العملة وفق تغيرات الدولار، أو يمكن لمجموعة من الدول من تثبيت أسعار صرفها الثنائية في مجال معين مثل حالة النظام النقدي الأوروبي بما يسمى بنظام آلية الصرف الأوروبي. تثبيت الدول سيما الصغيرة منها لأسعار صرف عملاتها فإنها تفقد إحدى أدوات السياسة الاقتصادية لتصحيح الخلل في الميزان التجاري وكذلك تربط مستوى أسعار الفائدة بالمستوى العالمي فيصعب التحكم في الميزان التجاري كما أن التوسع الجبائي يؤدي إلى تدهور هذا الأخير. بالإضافة إلى أن الحكومة لا تستطيع استعمال السياسة النقدية لمحاربة العجز في الميزانية الناجم عن التوسع الجبائي.

بناءً عليه فإن هناك أسباب تدفع الدول لاعتماد سعر صرف ثابت أبرزها:

- تخفيض المخاطرة وعدم اليقين المرتبط بأسعار الصرف والذي يؤثر على القرارات الاقتصادية كالأستثمار والإنتاج.

- تقلبات أسعار الصرف تؤثر على الواردات والصادرات بصفة سلبية.

. يمكن تعديل أسعار الصرف الحقيقية لتحقيق التوازن في الميزان التجاري في ظل هذا النظام وذلك بتغيير الأسعار النسبية وبالتالي نصل إلى نفس غر تغيير أسعار الصرف الاسمية.

. أسعار الصرف الثابتة تضع قيودا على البنك المركزي للتأثير سلب على مجريات الاقتصاد.

4. نظام أسعار الصرف المرنة أو المَعومَة: Flexible Exchange Rate System

في ظل هذا النظام يتوقف سعر الصرف شأنه في ذلك شأن سائر الأسعار على العوامل المحددة لعرض الصرف الأجنبي والطلب عليه في سوق الصرف الأجنبي دون أي تدخل من السلطات النقدية، وفي ظل هذا النظام فإن سعر الصرف للدولار يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب، وأن أي سعر صرف أقل من هذا السعر فإن الكمية المطلوبة من الدولارات تفوق الكمية المعروضة، وهذا الفائض في الطلب يدفع سعر الصرف إلى الارتفاع في اتجاه السعر التوازني والعكس صحيح.

كما تختفي في هذا النظام العلاقة المحددة بين العملات المختلفة على النحو المتبع في ظل نظام أسعار الصرف الثابتة، فعلى العكس من نظام قاعدة الذهب الدولية التي تعتمد على ثبات أسعار صرف عملات لدول المختلفة طبقا لوزن كل منها من الذهب. وفي الوقت الحاضر يطلق على نظام أسعار الصرف الحرة أو المرنة نظام تعويم العملات، وفي ظل هذا النظام لا تتحمل كل من السلطات المالية والنقدية عبئا معيناً في مجال علاج الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة في مجال الحد من الواردات، إحداث تغييرات معينة في مجال الأسعار والدخول في الداخل، إحداث تغييرات مناظرة في معدلات أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقالات رؤوس الأموال.

بناء على هذا فإنه من غير المعقول أن تترك الدولة مصير استقرارها الاقتصادي رهنا لتقلبات قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، فسعر الصرف يعتبر من الأسعار الهامة التي تنعكس تغيراتها على مستويات الأسعار في الداخل والخارج وبالتالي على مستويات النشاط الاقتصادي، ولهذا تتخذ السلطات من الإجراءات المناسبة كأدوات للتأثير على سعر الصرف تفاديا لحدوث مثل هذه الآثار الضارة، وهنا يجب التفريق بين نوعين من التعويم:

أ التعويم النظيف: Clean Floating

وفيه تقوم السلطات النقدية بترك سعر الصرف حرا يتحدد وفقا لتفاعل قوى العرض والطلب في أسواق الصرف الأجنبي، وفي نفس الوقت تقوم بإنشاء ما يعرف باسم "أموال موازنة الصرف" عن طريق تخصيص أرصدة

مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية التي يتسنى بمقتضاها أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة.

ب . التعويم غير النظيف: Dirty Floating

يتمثل في تدخل السلطات النقدية في سوق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريه بقصد التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة مثل زيادة المعروض منها وتخفيض قيمتها من أجل تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها، وقد تدخل هذه السلطات كمشتريه لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب للخارج.

5. نظام التعويم المدار: Managed Floating

يقوم هذا النظام على أساس إعطاء قدر كبير من المرونة لأسعار الصرف وفي نفس الوقت تتدخل البنوك المركزية في أسواق الصرف بيعا وشراء العملات الأجنبية من أجل تجنب التقلبات الحادة في القيم الخارجية لها، كأن تقوم البنوك المركزية بمساندة العملة الوطنية إذا ما اتجهت قيمتها الخارجية نحو الانخفاض من خلال شرائها في سوق الصرف مقابل الاحتياطات من العملات الأجنبية، والعكس حينما تتدخل من أجل شراء العملات الأجنبية مقابل العملة الوطنية من أجل الحفاظ على قيمتها الخارجية منخفضة نسبيا وذلك لتحقيق ميزة تنافسية مقارنة بالدول الأخرى.

وفي كل الحالات فإن السلطات النقدية تحتاج إلى رصيد من العملات الأجنبية حتى تتمكن من الحفاظ على سعر الصرف في الحدود المرغوبة، ويعرف هذا الرصيد ب "مال موازنة الصرف". على أنه كلما اتسع المدى الذي يتقلب خلاله سعر الصرف كلما أعطى ذلك دورا أكبر للتغيرات في هذا السعر لاستعادة التوازن في ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت تزايد احتياج سوق الصرف لقدر أكبر من رصيد العملات لموازنة وذلك لمواجهة التقلبات الحادة والمفاجئة في سعر الصرف التي تخلقها قوى المضاربة.

ولقد ظهر نظام التعويم المدار في أعقاب انهيار نظام "بروتين وودز"، ولقد اختلف الأسلوب الذي اتبعته الدول الأعضاء في الصندوق، حيث ظهر أسلوب الربط إلى سلة عملات تأخذ في الحسبان هيكل التجارة الدولية للدولة العضو وأسلوب الربط إلى سلة حقوق السحب الخاصة وقد استهدف هذا الأسلوب تحقيق قدر أكبر من المرونة في الكيفية التي يتحدد بها سعر الصرف بما يضمن استقراره في نفس الوقت.

6. نظام الرقابة على الصرف الأجنبي : Exchange Control System

تلجأ الدول التي تعاني من خلل في مدفوعاتها الخارجية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف الأجنبي خاصة إذا تدهورت أرصدها الدولية وارتفعت مديونيتها الخارجية بصورة خطيرة ولم تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعملاتها الوطنية في استعادة التوازن الخارجي.

تجدر الإشارة إلى أن التوازن في ظل هذا النظام لا يتحقق عن طريق خروج ودخول الذهب كما كان عليه الحال في نظام الصرف الثابت، ولا عن طريق تقلبات أسعار الصرف في ظل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي كما هو الحال في نظام الصرف العائم، ولكن عن طريق التدخل الإداري المباشر للدولة من أجل الموازنة بين الطلب على العملات الأجنبية وعرضها.

وجوهر الرقابة على الصرف يتمثل في توزيع الكمية المحدودة التي تحصل عليها الدولة من الصرف الأجنبي على الطالبين بما يتفق مع أهداف السياسة الاقتصادية للبلد، كما تعمل السلطات النقدية في ظل هذا النظام على أن لا تترك سعر الصرف يتقيد بمسألة العرض والطلب عن طريق إحداث تكافؤ دائم بين الإيرادات والمدفوعات حتى يتسنى لها تحديد سعر صرف عملتها عند المستوى المقرر له.⁽¹⁾

المطلب الثالث: سياسة تحديد نظام الصرف الملائم

1. تطورات أسعار الصرف:

تلعب أسعار الصرف دوراً ثنائياً في الكثير من الاقتصاديات العالمية حيث أن تغيرات أسعار الصرف تساعد على الوصول إلى استقرار ميزان المدفوعات ودعم القدرة التنافسية ومن جهة أخرى يسمح استقرار سعر الصرف بتثبيت الأسعار المحلية، وهم ما نجم عنه مناظرة بين الاقتصاديين وصناع القرار حول الأهمية النسبية التي لا بد من إعطائها لكل منهما عند تحديد نظام الصرف الذي يناسب السياسة الاقتصادية للبلد.

وعليه فقد غيرت العديد من الدول أنظمة الصرف فيها ابتداءً من سبعينات القرن الماضي وذلك بالتحويل من نظام سعر صرف مربوط بعملة واحدة (غالباً الدولار الأمريكي) إلى ربط عملاتها بسلة من العملات أو التوجه نحو نظام صرف مرن بهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن تقلب عملات الدول الصناعية الكبرى التي لجأت أغلبها إلى تعويم عملاتها (خاصة بعد اختيار نظام بروتين وودز سنة 1973).

1 بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003، ص 115.

كما أن العديد من الدول زادت من تحولها نحو نظام مرن لإدارة سعر الصرف بحيث يسمح هذا الأخير بتعديل سعر الصرف بالاستناد إلى بعض المؤشرات الاقتصادية أي سعر صرف عائم مدار، في حين تفضل بعض الدول ربط عملاتها وتلجأ أخرى إلى المرحج بين النظامين.

هذه التقلبات نجمت عنها عدة مشاكل في تعاظم المخاطرة عند أخذ قرارات الاستثمار وإدارة المالية العامة والاقتراض الخارجي وإدارة احتياطي الصرف.

ومن هنا ظهر الإشكال الرئيسي المتمثل في كيفية اختيار نظام الصرف الأمثل الذي يتماشى وطبيعة الاقتصاد المحلي موازاة مع متغيرات الاقتصاد الخارجي أو الدولي.

2. المعايير التي تحكم اختيار نظام الصرف:

هناك العديد من الدراسات والأبيات الاقتصادية حول مزايا وعيوب أنظمة الصرف المختلفة ومدى قوة كل نظام (سواء الثابت أو المرن) في عزل الاقتصاد عن الصدمات الداخلية أو الخارجية، ولا يوجد جواب كامل حول أفضلية نظام عن الآخر لكن عموماً يعتقد اختيار نظام الصرف المثالي على الأهداف الاقتصادية ومنبع الصدمات والخصائص الهيكلية لكل اقتصاد، ويمكن إيجاز ذلك في التالي:⁽¹⁾

- أول معيار تم التركيز عليه هو الاستقرار الاقتصادي الكلي المتمثل في تخفيض تباين الإنتاج الحقيقي مستوى الأسعار والاستهلاك الحقيقي في وجه الصدمات الانتقالية.

- أهم نتيجة للدراسات النظرية هي عدم أمثلية النظامين إذا طبقا بشكلهما التام أي سعر صرف كامل المرونة أو سعر صرف ثابت تماماً، حيث يوجد مستوى وسطي للمرونة الذي يحقق ذلك الاستقرار المنشود في وجه الصدمات العشوائية (في الواقع النظام المحدود المرونة هو الشائع في الدول النامية وبالتالي فالإشكال المطروح هناك هو تحديد مدى مرونة نظام الصرف).

- إن طبيعة الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد تحدد ماهية النظام الواجب إتباعه في اختيار نظام الصرف المناسب، حيث أن المدافعين عن نظام الصرف العائم أكدوا دور أسعار الصرف المرنة في عزل آثار الصدمات الاسمية في تعديل ميزان المدفوعات وتثبيت الأسعار المحلية وبالتالي عندما تكون أسعار الصرف مرنة فإنها تكون فعالة في عزل الصدمات الخارجية.

- تم أيضاً التمييز بين الصدمات الحقيقية والصدمات ذات الطبيعة النقدية، حيث أن الأخيرة تستلزم نظام صرف ثابت لتثبيت الدخل لأنه تحت هذا النظام تكون الكتلة النقدية متغيراً داخلياً ويتم امتصاص الصدمات في تقلب

1 بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003، ص 17.

مخزون الصرف دون التأثير على العرض والطلب في سوق السلع والخدمات، أما إذا كانت الصدمات حقيقية (في سوق السلع) فإن سعر الصرف لا بد أن يتعدل للتأثير على الطلب الكلي وبالتالي موازنة السوق الحقيقية. وكذلك في حالة تثبيت الإنتاج في وجه صدمة مؤقتة فإن سعر الصرف يجذب أن يكون ثابتا إذا كانت الصدمة نقدية محلية ويعدل سعر الصرف إذا كانت الصدمة خارجية أو ناجمة في السوق المحلية الحقيقية.

- إن الخصائص الهيكلية للاقتصاد مثل مدى انفتاح التجارة الخارجية ودرجة حرية انتقال رؤوس الأموال وعدم مرونة سوق العمل تعتبر عوامل مؤثرة في عزل الاقتصاد عن التقلبات بواسطة أسعار الصرف حيث أنه كلما زاد انفتاح الاقتصاد للتجارة الخارجية كلما زادت ملائمة سعر الصرف الثابت وذلك لارتفاع تكاليف تعديل سعر الصرف إضافة إلى أنه يتم توجيه الصدمة النقدية نحو الخارج، وبالمقابل فإن انفتاح الاقتصاد يسمح بتعديل سعر الصرف بتثبيت الإنتاج مقابل صدمات حقيقية داخلية وخارجية وبالتالي فإن درجة الانفتاح لا تحدد بشكل كلي طبيعة نظام الصرف السائد.

- إن درجة حركية رأس المال والتي تربط أسعار الفائدة المحلية بالمستوى السائد في الأسواق العالمية تؤثر على فعالية تعديل سعر الصرف في تحقيق الاستقرار. بالافتراض أن الطلب الخارجي ارتفع مع سياسة نقدية توسعية وقابله انخفاض في أسعار الفائدة الخارجية فإنه في حالة سعر صرف ثابت وحرية كاملة لحركة رأس المال فإن أسعار الفائدة المحلية يجب أيضا أن تنخفض مما يزيد من أثر الصدمة الخارجية على عدم استقرار الاقتصاد حيث أنه في هذه الحالة يجب على سعر الصرف أن يتحسن لتدعيم استقرار الاقتصاد وبالمقابل في حالة صدمة خارجية مع سياسة مالية توسعية فإن ارتفاع أسعار الفائدة يؤدي لتدعيم استقرار الاقتصاد بالرغم من صدمة الطلب الخارجية. في الواقع إن الأثر الصافي لتوسع الطلب الخارجي والتوسع النقدي يعتمد على مرونة الطلب والعرض وبالتالي فإن هذا الأثر قد يكون سالبا مما يدعو إلى تخفيض سعر الصرف لعكس الأثر السلبي على الإنتاج، وبنفس نمط التحليل فإن صدمة داخلية مع حركية رأس المال وثبات سعر الصرف تؤدي إلى توسع آثار عدم الاستقرار على الإنتاج، مع منع تغيير أسعار الفائدة التي قد تؤدي إلى استقرار الإنتاج، ففي حالة صدمة نقدية وحركية رأس المال وسعر صرف ثابت فإن هذا يعتبر أكثر فاعلية في استقرار الإنتاج وذلك عن طريق تحقيق آثار تذبذب أسعار الفائدة.

- يمثل تفادي الصدمات الاقتصادية وتحقيق استقرار الإنتاج والأسعار وميزان المدفوعات في كثير من الحالات أهدافا متناقضة للسياسات الاقتصادية خاصة في حالة عدم كفاية احتياطي الصرف الأجنبي، ففي حدود ما يسمح به هذا الاحتياطي فإن سعر الصرف يمكن أن يستعمل لتحقيق هدف استقرار ميزان المدفوعات بدل استقرار

الإنتاج، كذلك إذا كان التضخم يشكل مسألة هامة فإن سياسة أسعار الصرف يمكن أن تساهم في تحقيق الاستقرار في الأسعار.

عموما يمكن تلخيص المعايير التي تحكم اختيار نظام الصرف الأمثل في النقاط التالية:

. الحجم النسبي وتكامل التجارة (ربما تجد بعض الدول النامية أنه من المناسب أن ترتبط مع دولة محورية وخاصة إذا كانت العلاقات معه كبيرة).

. مرونة هيكل الاقتصاد ومؤشرات الاقتصاد الكلي.

. القدرة على امتصاص الصدمات الحقيقية منها والاسمية.

. تنوع هيكل الإنتاج والتصدير.

. التركيز الجغرافي للتجارة.

. درجة التطور الاقتصادي سيما الجانب المالي منه.

. مدى استقرار ومصداقية العملة.

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لأسعار الصرف (نظريات تحديد أسعار لعملات):

حاولت الكثير من النظريات الاقتصادية أن تقدم تفسرا حول الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول

ولكل نظرية منطلقات ونتائج خاصة بها وفيما يلي سوف نتطرق لهذه النظريات:

المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية:

ظهرت هذه النظرية عندما أثير التساؤل عن كيفية تحديد أسعار التعادل بين عملات الدول التي تخلت عن

قاعدة الذهب خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التي تلتها ما أدى إلى حدوث اضطرابات شديدة في أسعار

الصرف⁽¹⁾، وتتمثل الفكرة العامة لهذه النظرية في أن القوة الشرائية للعملة داخل الدولة هي التي تحدد قوتها الشرائية

في الخارج، أي أن الأسعار الداخلية هي التي تحدد سعر الصرف الخارجي⁽²⁾.

وتعود فكرة هذه النظرية إلى الاقتصادي السويدي جوستاف كاسل Gustaf Cassel، حيث حاول أن

يبحث على أساس جديد لتقييم سعر كل عملة بالنسبة لأخرى بخلاف قاعدة الذهب، وتوصل إلى "نظرية تعادل

القوة الشرائية" والتي تقوم على فكرة أن سعر التعادل بين عملتين يتحدد عندما تتعادل القوة الشرائية لعملة كل دولة

1مدحت صادق، مرجع سابق، ص 129.

2شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سابق، ص 167.

الفصل الاول : مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

في سوقها الداخلية مع قوتها الشرائية في سوق دولة أخرى، وذلك بعد تحويلها لعملة هذه الأخيرة وفقا لسعر الصرف الذي يحقق هذا التعادل⁽¹⁾.

وخلاصة هذه النظرية أن القوة الشرائية للعملة داخل البلد هي التي تحدد قوتها الشرائية خارجه، وبالتالي سعر الصرف الخارجي تحدده الأسعار الداخلية، وقد بين كاسل في تفسيره أن تدهور أسعار الصرف ناتج عن تدهور القوة الشرائية المصاحبة للتضخم.

ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان:

أولا. الصورة المطلقة للنظرية:

تشير النظرية في صورتها المطلقة أن سعر صرف أي عملة مقوم بوحدات من عملة أخرى يتوقف على القوة الشرائية للعملة كل في بلدها، ويتحدد سعر الصرف بحساب النسبة بين مؤشرات الأسعار في كل بلد ويكون سعر صرف أي عملتين يساوي النسبة بين مؤشري الأسعار في بلدي العملتين.
فرضا أن:

. رمز سعر الصرف هو £

. مؤشر الأسعار المحلية P

. مؤشر الأسعار الأجنبية P*

في هذه الحالة يكون التعبير عن الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية:

$$\text{£} = P / P^*$$

.....(1.3)

وهذه المعادلة تشير إلى نتيجة وهي: "توجد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان" وهذا يعني أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية ومستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة تكون كالآتي:⁽²⁾

$$P = \text{£} P^*$$

..... (1.4)

1 شعيب بونوة وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011، ص 124.
2 مدحت صادق، مرجع سابق، ص 129.130.

فإذا افترضنا أن وحدة من سلعة ما تباع في الجزائر ب DZ100 وتباع في أمريكا ب \$10، وأن سعر صرف الدولار مقابل الدينار الجزائري هو \$/DZ 0.0137، فإن سعر الوحدة في الجزائر يساوي سعرها في أمريكا إذا حولنا الدينار الجزائري إلى دولار باستخدام سعر المذكور أعلاه، أي:

$$\text{\$1.37} = 0.0137 * \text{DZ100}$$

ثانيا. الصورة النسبية للنظرية:

تشير نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، حيث أن سعر التوازن يحدث عندما يتساوي معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، وفي حالة اختلاف معدلات التضخم المحلي فإن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.⁽¹⁾

والدولة التي تصادف معدل تضخم مرتفع نسبيا سوف تفقد من قدرتها التنافسية في الأسواق الدولية مما يؤدي إلى حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، فإخفاض القوة الشرائية في الداخل يؤدي إلى تقليص حجم الصادرات وتشجيع الواردات والذي يؤدي بدوره إلى زيادة المعروض من العملة التي انخفضت قوتها الشرائية وإلى نقص الطلب عليها في سوق الصرف الخارجي، وبالتالي انخفاض القيمة الخارجية للعملة في حين الدولة الثانية التي يكون فيها معدل التضخم منخفض نسبيا مقارنة بالدولة الأولى فإن السلع والخدمات التي تنتجها ستكون رخيصة وهذا ما يزيد من حجم صادراتها وفي المقابل ينخفض حجم الواردات نظرا لارتفاع قيمة السلع الأجنبية بالمقارنة بسعرها محليا وهذا ما يدفع إلى تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، والذي ينتج عنه رفع سعر العملة⁽²⁾.

بالإضافة إلى ذلك توضح البحوث التجريبية أن نظرية تعادل القوة الشرائية تعتبر أكثر كفاءة لتحديد سعر الصرف في الأجل الطويل منه في الأجل القصير، وتشير إلى رفض فرضية أن أسعار الصرف تتبع المسار العشوائي من خلال أن سعر صرف يتجه إلى مستواه التوازني، ذلك المستوى الذي تحدده نظرية تعادل القوة الشرائية ولكن تبقى الانحرافات النسبية مستمرة، أما في المدى القصير، فأسعار الصرف هي أكثر تطايرا من مستوى أسعار السلع والخدمات⁽³⁾.

1مدحت صادق مرجع السابق، ص 131.

2أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط02، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 116.

3جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم ونمو الاقتصاد: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جمعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013، ص 14.

ونستخلص من هذه النظرية في صورتها النسبية أن أي ارتفاع في مستوى الأسعار الداخلية دون أن يصاحبه ارتفاع في مستوى الأسعار العالمي سيؤدي بالضرورة إلى تدهور سعر الصرف، وبالتالي تدهور القيمة الخارجية للعملة بنفس نسبة ارتفاع الأسعار.

بالرغم من منطقية نظرية تعادل القوة الشرائية وقبولها من قبل العديد من الاقتصاديين على اعتبار أن تدهور القيمة الداخلية للعملة هو السبب الرئيسي لتدهور قيمتها الخارجية، إلى أن هذه النظرية لم تسلم من الانتقادات نلخصها فيما يلي:

- يوجد العديد من السلع والخدمات تؤثر أسعارها على القوة الشرائية في البلد المعني ولا تؤثر في سعر الصرف كون هذه السلع والخدمات لا يتم تبادلها دوليا ولا تدخل في نطاق التجارة الخارجية.

- قد تؤدي الزيادة في الدخل القومي إلى زيادة في السلع المستوردة دون أن تؤثر في الأسعار المحلية، حيث أن الزيادة في السلع والمستوردة تزيد من الطلب على العملات الأجنبية دون أن تحدث أثر على قوة الشرائية الداخلية⁽¹⁾.

- إن القدرة التنافسية العالمية لا تتوقف على عنصر السعر لوحده، وإنما تتدخل فيها عناصر أخرى منها جودة السلع، وخدمات ما بعد البيع ودقة مواعيد التسليم.

- أهملت النظرية تحركات رؤوس الأموال كعنصر مهم في تحديد أسعار الصرف.

- وضع الاقتصادي كينز أن النظرية تجاهلت تماما نفقات نقل السلع بين الدول، كما تجاهلت أثر الرسوم الجمركية على سعر الصرف وماله من تأثير قوي على حجم الصادرات والواردات.

- تعجز النظرية عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، ويعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أفضل مؤشر في الأجل القصير لبيان اتجاهات سعر الصرف كون بنود هذا الحساب يعبر بدقة على القدرة التنافسية للدولة، حيث إذا تحقق فائض في الحساب الجاري يؤدي إلى تحسين سعر العملة والعكس في حالة العجز⁽²⁾.

- تعتمد النظرية على تعادل القوة الشرائية الداخلية للعملة مع القوة الشرائية الخارجية للعملة، في حين يمكن للدولة منح إعانات لإنتاج بعض المواد الغذائية وبالتالي تمكئها من تخفيض مستوى الأسعار كما يمكن للدولة أيضا أن تعمل على تقييد التبادل التجاري مع الخارج وفي هذه الحالة لا تكون حقيقية.

¹ جبوري محمد، مرجع السابق، ص 117.

² مدحت صادق، مرجع سابق، ص 131.132.

. تفترض النظرية وجود علاقة سببية بين مستوى الأسعار وسعر الصرف، حيث أن الأسعار هي المسبب وسعر الصرف يمثل النتيجة، أي أن مستوى الأسعار هو الذي يحدد سعر الصرف في حين تظهر العلاقة العكسية أحيانا، حيث أن تدهور سعر الصرف يكون سببا في تدهور الأسعار الداخلية كما يمكن أن يتغير سعر الصرف أيضا دون أي علاقة بمستوى الأسعار، كأن تفرض الدولة تعريف جمركية من أجل رفع قيمة العملة في الخارج دون أن يصاحبه رفع في الأسعار الداخلية.

. إن هذه النظرية تتعلق فقط بميزان العمليات الجارية وليس ميزان المدفوعات ككل⁽¹⁾.

ورغم كل هذه الانتقادات إلا أن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تزال مرجع للكثير من الاقتصاديين، حيث حاولت تقديم تفسير لتحركات سعر الصرف في المدى الطويل خاصة في حالة اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول المتخلفة بدرجة كبيرة، كما أوضحت النظرية العلاقة بين الأسعار في مختلف الدول وأسعار الصرف ما بين عمالاتها في ظل نظام حرية الصرف.

المطلب الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم):

تؤكد العديد من النظريات الاقتصادية أن سعر الصرف يتوقف بشكل كبير على المتغيرات المالية، أهمها أسعار الفائدة المحلية والأجنبية، بالإضافة العرض والطلب على الأصول النقدية والمالية.

تعتبر نظرية تعادل أسعار الفائدة عن العلاقة الموجودة التي تصل بين السوق النقدي وسوق الصرف حيث أن مستوى معدل الفائدة في البلدين يجب أن يعكس العلاقة في تغييرات أسعار الصرف المنتظرة⁽²⁾ أي أنه على المستوى الكلي سوف تتوازن أسعار الفائدة الدولية مع التغيرات المتوقعة في أسعار الصرف.

فالقاعدة العامة تقول: "تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر إذا كان معدل الفائدة في البلد الثاني أكبر من نظيره في البلد الأول والعكس صحيح"⁽³⁾.

حسب هذه النظرية تؤثر أسعار الفائدة السائدة في دولتين بعد مدة معينة على سعر الصرف نقداً لعملي هاتين الدولتين، وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة إذا كان سعر الفائدة بعد تلك المدة السائد في ذلك البلد أكبر من معدل الفائدة السائد في البلد الآخر.

1 عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص 189.

2 نورة عبد الرحمن اليوسف، تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 01، المجلد العشرين، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، يونيو 2004، ص 7.

3 جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص 52.

حسب هذه النظرية لن يتمكن المستثمرين من الحصول على معدلات مردودية مرتفعة في الخارج من تلك الممكن تحقيقها في السوق المحلي عند توظيفهم لأموالهم في الدول ذات معدلات الفائدة أكبر من المعدل السائد في السوق المحلي، كون الفارق بين معدلات الفائدة في السوقين يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف العاجل والآجل. وتتم هذه العمليات كما هو موضح فيما يلي:⁽¹⁾

يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم ونرمز لهم بالرمز M في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا، ويحصلون في نهاية التوظيف على $M(1+i_d)$.

حيث: i_d معدل الفائدة، وحسب ما تنص عليه هذه النظرية، بحيث أن يكون المبلغ الموظف مساويا للمبلغ المحصل عليه تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الفوري (نقدا)، وتوظيفها في الأسعار الأجنبية بمعدل فائدة i_e وإعادة بيعها لأجل ما يسمح بالحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية ويمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا وفق المعادلة التالية:

$$M(1+i_d).CC = M.(1+i_e).CT \dots\dots\dots(1.5)$$

حيث:

CC: سعر الصرف الفوري.

CT: سعر الصرف الآجل.

i_e : معدل الفائدة الاسمي في البلد الأجنبي.

i_d : معدل الفائدة الاسمي في البلد المحلي.

$$\frac{CT}{CC} = (1+i_d)/(1+i_e) \dots\dots\dots(1.5) \quad \text{المعادلة (1.5) تؤدي إلى أن:}$$

وبطرح 1 من طرفي المعادلة أعلاه نحصل على:

$$\frac{CT}{CC} - 1 = \frac{1+i_d}{1+i_e} - 1 \dots\dots\dots(1.7)$$

$$\frac{CT-CC}{CC} = (i_d + i_e)/(1 + i_e) \dots\dots\dots(1.8)$$

وإذا كانت i_e صغيرة جدا يمكننا كتابة المعادلة:

$$\frac{CT-CC}{CC} = i_d - i_e \dots\dots\dots(1.9)$$

1عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 121.122.

ما يمكن استخلاصه هو أن نظرية تعادل أسعار الفائدة تسمح بربط الأسواق النقدية الوطنية بأسواق الصرف، حيث أن هذه النظرية مبنية على تحركات الفوائد لتفسير أسعار العملات على المدى القصير إذ تتحرك أسعار العملات كاستجابة لأسعار الفوائد، على عكس نظرية تعادل القوة الشرائية التي لا تفسر تحركات أسعار العملات على المدى القصير وإنما أثرها يكون على المدى الطويل.

المطلب الثالث: نظرية الأرصدة:

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية، ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية⁽¹⁾.

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها و أيضا ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات⁽²⁾.

نستخلص من خلال هذه النظرية أن وضعية ميزان المدفوعات وما يتضمنه من عمليات دائنة ومدينة هي التي تحدد سعر صرف العملة المحلية، فميزان المدفوعات الذي يتجه نحو تحسين وضعه من دائنيته تجاه العالم يميل سعر صرف عملته نحو الارتفاع تجاه العملات الأخرى، والعكس صحيح في حالة العجز.

نستنتج أيضا من خلال هذه النظرية أنها أغفلت جانب أنه من الصعب تصور أن حركة سعر الصرف تتأثر بشكل تلقائي بما يحدث في ميزان المدفوعات لأن الدولة تتدخل بصورة مباشرة وغير مباشرة لتحديد سعر الصرف.

المبحث الثالث: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف ومخاطر تقلباته:

من أجل إدراك كيفية عمل سوق العملات الأجنبية من الواجب معرفة العوامل التي تؤثر على أسعار صرف العملات، حيث يعتبر سعر الصرف عنصر مهم جدا لتحديد الحالة الاقتصادية للبلد، ومن الممكن أن تؤدي هذه العوامل المؤثرة على أسعار صرف العملات إلى مخاطر اقتصادية كبيرة سواء على المستوى الكلي بتأثيرها على ميزان

1 علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص 116.

2عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 123.124.

المدفوعات أو تكون سببا في حدوث التضخم على المستوى الجزئي بضياع مكاسب إلى درجة قد تؤثر على بقاء المؤسسة واستمرارها، والتعرض لهذه المخاطر التي يثيرها تقلب العملات الأجنبية يتطلب إدارة هذه المخاطر من خلال تبني إستراتيجية تهدف إلى التقليل من الآثار السلبية لأسعار الصرف.

المطلب الأول: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف:

تتعرض أسعار صرف العملات لجميع الأقطار المختلفة لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية، باعتبار سعر صرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق، حيث تعتبر العملة الوطنية لدولة ما أنها قوية إذا ارتفع سعرها في السوق مقابل العملات الأجنبية الرئيسية، أما إذا انخفض سعرها في سوق العملات الأجنبية مقابل العملات الأخرى المهمة تعتبر العملة ضعيفة، ويتحدد ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة في السوق (قوتها وضعفها) من خلال العوامل الرئيسية التالية:

الفرع الأول: التغير في الميزان التجاري:

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد، فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب عليها. وبالتالي تصبح أسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري⁽¹⁾، وفي هذه الحالة ومن أجل العودة إلى حالة التوازن لابد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج، أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه فسيؤدي ذلك إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان التجاري، وغالبا ما ينتج عن هذه الإختلالات ضغوط تضخمية تساهم في استمرار الاختلال في الميزان. وما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري، فكلما كان التصدير أكبر من الاستيراد كلما أدى ذلك إلى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

¹توفيق عبد الرحيم يوسف، مرجع سابق، ص 79.

الفرع الثاني: تغيير معدلات التضخم:

يؤثر التضخم في سعر صرف العملات المختلفة، حيث يؤدي ارتفاع مستوى التضخم المحلي إلى انخفاض في قيمة العملة في سوق الصرف، بينما تؤدي حالة الركود إلى ارتفاع قيمة العملة، أي أن العلاقة بينهما علاقة عكسية⁽¹⁾.

فمثلا عندما ترتفع قيمة عملة بلد ما بنسبة 10% ويكون المستوى العام للأسعار في البلدان الأخرى مستقرا فالتضخم المحلي في هذا البلد سيدفع المستهلكين إلى زيادة طلبهم على السلع الأجنبية وبالتالي على العملات الأجنبية، وبسبب الأسعار المرتفعة في هذا البلد ستقل إيرادات الأجانب من سلع هذا الأخير، فيقل عرض العملة الأجنبية في سوق الصرف مقابل تزايد الطلب عليها.

الفرع الثالث: التغيير في معدلات الفائدة المحلية:

تؤثر التغييرات في معدلات الفائدة على الاستثمار في الأوراق المالية الأجنبية التي تؤثر بدورها في العرض والطلب على العملات الأجنبية وبالتالي تأثيرها على أسعار الصرف، حيث ترتبط تغييرات أسعار الصرف بمعدلات الفائدة في البلدين⁽²⁾، فالزيادة في معدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف⁽³⁾.

الفرع الرابع: التدخلات الحكومية:

تمثل الرقابة التي تفرضها الحكومات على النشاط الاقتصادي من أهم العوامل المؤثرة في أسعار الصرف حيث يمكن للدولة أن تؤثر في سعر الصرف من خلال فرض القيود على الصرف الأجنبي بالإضافة إلى فرض قيود على التجارة الخارجية، إلى جانب التدخل من خلال بيع وشراء العملات في سوق الصرف الأجنبي، حيث تعمل بعض الحكومات على التدخل في تعديل سعر صرفها، وذلك بعد محاولة البنك المركزي تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائما لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا

1 عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سابق، ص 69.

2 Magda Kandil Nazire Nergiz Dincer, A comparative analysis of exchange rate fluctuations and economic activity, International Journal of Development Issues, Vol. 7 Iss 2, 2008, p8312

3 عدنان تايه التميمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 160.

يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها، ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة.

هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي⁽¹⁾، وبالتالي تعمل على استقرار العملية المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية دول العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.

ومن أجل العودة للتوازن يعتمد البنك المركزي على مجموعة من الأدوات والتي يستطيع من خلالها التأثير بطريقة توسعية أو انكماشية من خلال التأثير على عرض النقد حسب متطلبات الوضع الاقتصادي للبلد التي تتمثل في:

أولاً. أدوات السياسة النقدية الكمية:

1. عمليات السوق المفتوح:

من أكثر الأدوات استخداماً في الدول المتقدمة، حيث تتلخص في دخول البنك المركزي في السوق المالي بائعاً أو مشترياً لسندات الحكومة، حيث يتدخل البنك المركزي بائعاً لسندات الحكومة لتقليل حجم النقد المتداول في حالة وجود فجوة تضخمية أو في حالة وجود تضخم لكبح الطلب وتقليل حجم الطلب، مما يؤدي إلى تراجع السيولة النقدية المتداولة في الاقتصاد، وتسمى هذه الآلية بالسياسة الانكماشية، والعكس حيث يتدخل البنك المركزي مشترياً لسندات الحكومة بهدف زيادة السيولة النقدية المتداولة من أجل دفع عجلة النمو، وذلك في حالة وجود ركود اقتصادي وتسمى هذه السياسة بالسياسة التوسعية⁽²⁾.

2. سعر إعادة الخصم:

سعر الخصم هو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق مالية تقدمها البنوك التجارية للحصول على أموال، أو هو سعر الفائدة على القروض التي يقدمها البنك المركزي للبنوك التجارية، ففي حالة إتباع سياسة توسعية لمعالجة الفجوة الركودية يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى أنه يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الاقتراض منه فتزيد السيولة النقدية المتداولة في البلد، وعند الحاجة لسياسة انكماشية لمكافحة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي أنه

1 عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص 7.

2 عيجولي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من البنوك المركزية في الحد من اختيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحكومة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20 21 أكتوبر 2009، ص 7.

سيقترض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل رغبتها في الاقتراض مما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها الأمر الذي يقلل الطلب على النقود، والذي يؤدي إلى تراجع حجم السيولة المتداولة في اقتصاد البلد⁽¹⁾.

3- نسبة الاحتياطي القانوني:

فرض نسبة مئوية معينة من رأس مال البنوك التجارية تلتزم بالاحتفاظ بها لدى البنك المركزي دون أن يحصل على أي فوائد كوديعة تحت الطلب، ففي حالة اعتماد سياسة توسعية لمعالجة الفجوة الركودية يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الاحتياطي الأمر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكلي وتدوير عجلة الاقتصاد وتنتهي الفجوة الركودية، أما في حالة الحاجة إلى اعتماد سياسة انكماشية لمكافحة التضخم يقوم البنك المركزي برفع نسبة الاحتياطي النقدي مما يقلل قدرة البنك على خلق النقود والائتمان ويقلل حجم النقد المتداول ويساعد على حل مشكلة التضخم لانخفاض الطلب.

ثانيا. أدوات السياسة النقدية النوعية:

تستخدم هذه الأدوات بهدف السيطرة على حجم النقد المتداول في اقتصاد البلد في الحالات التالية:

1- الرقابة على الائتمان: سياسة السقوف الائتمانية بهدف الحد من قدرة البنك على منح الائتمان وبالتالي

خلق النقود في قطاعات اقتصادية معينة.

2- الرقابة على الأرصدة الأجنبية: وذلك لتقليل احتفاظ البنك التجاري بأرصدة كبيرة أجنبية في الخارج

والهدف الأساسي من ذلك الحفاظ على استقرار سعر الصرف بتقليل حجم الضغوط عليه عبر آلية الطلب على الدولار والأرصدة الأجنبية الأخرى⁽²⁾.

يتضح مما تقدم أن البنك المركزي يعتمد على إتباع وسائل مختلفة كمية ونوعية لتحقيق أهداف السياسة النقدية والتي هي جزء من السياسة الاقتصادية العامة، ونستنتج أنه لا يمكن تحديد أي من هذه الأدوات أكثر فعالية من غيرها في بلوغ الأهداف التي استعملت من أجلها، وأنه لا بد من التنسيق بين عمل هذه الأدوات كوسائل مكملة لبعضها للوصول إلى رقابة ائتمانية فعالة.

المطلب الثاني: مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

تعانى كافة دول العالم منذ فترة السبعينيات من آثار التقلبات الحادة في سعر صرف عملات التقييم على المستوى الدولي، وذلك إثر انهيار نظام بريتونوودز عام 1971 وتبنى معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم

1 بابا عبد القادر، السياسة النقدية في الجزائر بين الأداء والفعالية، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرية في الألفية الثالثة، جامعة جيجل، الجزائر، 7.6 جوان 2005،

ص 2.

2 محمد الحسن محمد أحمد، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة المصري، إدارة البحوث، العدد 58، السودان، ديسمبر 2010، ص 42.

الذي تتميز أسعار الصرف في ظلّه بتقلباتها المستمرة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغة الأهمية بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط، سواء تعلق الأمر بالنشاط المالي أو التجاري على حد سواء حيث يبقى التعامل بالعملة الأجنبية من أخطر أنواع المعاملات لمن لا يمتلك الخبرة الكافية بالتعامل في أسواق العملات.

الفرع الأول: مفهوم خطر سعر الصرف:

يعرف خطر الصرف بأنه ذلك التغيير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد الوطني الناتج عن تغيرات أسعار الصرف، وهو يمس القروض، التحويلات والديون بالعملة،⁽¹⁾ نلاحظ من خلال هذا التعريف أنه ركز على مخاطر سعر الصرف التي تمس الاقتصاد الوطني للبلد وأوضح أنها مرتبطة أساسا بعمليات الاستيراد أو التصدير المقيمة بالعملة الصعبة، وكذلك المرتبطة بعمليات الاقتراض بالعملة الأجنبية إلى جانب الاستثمارات الأجنبية.

كما يعرف خطر الصرف أيضا أنه تلك المخاطر التي يتأثر بها أداء المنشأة عن طريق التحركات التي تحصل في سعر الصرف⁽²⁾، نستنتج من خلال هذا التعريف أنه ركز على خطر الصرف الذي يمكن أن تتعرض له منشآت الأعمال التي تعمل في المجال الدولي، حيث تقوم بمراقبة نشاطاتها دوريا لتحديد كيفية تعرضها لمخاطر سعر الصرف من أجل حماية منشآتها من التعرض لتلك التقلبات.

كما تعرف مخاطر الصرف أيضا على أنها تمثل احتمال تحمل الخسائر بسبب التغيرات غير المواتية في سعر صرف عملة معينة نسبة إلى العملات الأخرى⁽³⁾.

حيث يوضح هذا التعريف أن مخاطر الصرف تعكس مدى قدرة المنشأة على تحمل الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار الصرف في السوق.

الفرع الثاني: أنواع مخاطر سعر الصرف:

التعامل بالعملة ينطوي على عدة مخاطر تواجه المتعاملين ولا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار لتفادي أو تقليل آثارها، حيث يمكن أن التمييز بين الحالتين من الخطر في سعر الصرف، الأولى في حالة انخفاض في قيمة العملة الأجنبية التي تمت بها الفوترة في عقد التصدير، والحالة الثانية في حالة ارتفاع قيمة العملة الأجنبية والذي يؤثر على حجم الصادرات، وسنوضح فيما يلي أنواع مخاطر سعر الصرف:

¹ Michel Jura, Op, cit; p142.

² عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص 270.

³ صبيحة قاسم هاشم وآخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 25، العراق، 2009، ص 3.

أولاً. المخاطر المالية:

وهي تلك المخاطر الناتجة عن التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل أنواع المعاملات المستقبلية⁽¹⁾، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبمجردة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوح وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف⁽²⁾.

ثانياً. مخاطر التمويل:

وهي تلك المخاطر التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة الأزمة لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة باهظة على الودائع النقدية المودعة لمدة 24 ساعة من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.

ثالثاً. مخاطر الائتمان:

تنتج هذه المخاطر من عدم مقدرة الطرف الآخر المتعاقد معه على الوفاء بالتزاماته في الوقت المتفق عليه⁽³⁾، كأن يفقد المتعاقد قدرته على الدفع عند موعد الاستحقاق كما في حالات الإفلاس، أو كأزمة السيولة التي تؤدي إلى تأخير تسليم المبالغ المتعاقد عليها لبضعة أيام أو أسابيع.

قد تتغير قوانين مراقبة العملة الأجنبية في الدولة المتعاقدة مع البنوك العاملة فيها مما يؤدي إلى عدم مقدرتها على تحويل المبالغ المتعاقد عليها نتيجة فرض قيود على إخراج العملات الأجنبية⁽⁴⁾.

رابعاً. مخاطر الأسعار:

هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية:

1. النوع الأول: وهي أسعار الفوائد على العملات وهو ما يؤثر على عمليات السوق النقدي عندما يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق، وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عمليات المقايضة، وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة.

2. النوع الثاني: وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطرة فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها⁽⁵⁾.

1عدنان تايه النعيمي، مرجع سابق، ص 284.

2مدحت صادق، مرجع سابق، ص 145.

3توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 215.

4إسماعيل إبراهيم الطرد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة روزنا، دون بلد نشر، 2001، ص ص 231 232.

5توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، مرجع سابق، ص ص 2015 216.

الفرع الثالث: أهمية إدارة مخاطر سعر الصرف:

تتعرض مختلف المنشآت التي تعمل في المجال الدولي لمخاطر تحركات أسعار الصرف ما أدى إلى ضرورة معرفة مختلف أنواع هذه المخاطر وأهمية الإلمام بها من أجل تفادي الخسائر الناجمة عنها و سنوضح فيما يلي دواعي الاهتمام بإدارة مخاطر الصرف:

- انتشار ظاهرة التدويل والعمل في بيئة اقتصادية دولية تعتمد على الآليات النقدية، مما زاد من أهمية الاهتمام بقضايا سعر الصرف وما يرتبط به من مخاطر.

- تزايد حدة التقلبات في أسعار الصرف نتيجة لكثرة المعاملات الاقتصادية النقدية والتدفقات الاستثمارية في الساحة الدولية لمواجهة متطلبات التجارة الدولية والتي زادت من الحاجة إلى إستراتيجية جديدة لإدارة خطر الصرف⁽¹⁾.

- تقلبات سعر الصرف يمكن أن تؤثر ليس فقط على الوضعية المالية للمؤسسة دولية النشاط بل قد يمتد تأثيرها ليشمل التنمية الاقتصادية في الدولة المعنية.

- التحكم في خطر الصرف وإدارته بكفاءة وفعالية يعمل على تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات، على اعتبار أن هذا الخطر يعتبر عاملا هاما ومحددا لأسعار التكلفة خاصة في مثل دول العالم الثالث التي تستند في مدخلات عملياتها الإنتاجية إلى مواد أولية ووسيلة مستوردة⁽²⁾.

- نستخلص مما سبق أن إدارة مخاطر العملات الأجنبية ذات أهمية كبيرة في الوقت الراهن خاصة بالنسبة لمؤسسات الدول النامية وتلك التي عرفت تحولات في نظامها الاقتصادي نحو النظام الحر، حيث أن مخاطر سعر الصرف تتجلى أكثر في النظم المرنة حيث تتقلب أسعار الصرف يوميا، وعلى المؤسسات والبنوك أن تضع هذه المخاطر في اعتبارها، وعلى الرغم من التعقيد المتزايد لهذه العملية إلا أنه من الممكن احتواء هذه المخاطر وهو ما يستدعي إدارة تقلبات سعر الصرف بعناية فائقة وبكل حذر وفعالية وهذا من خلال انتقاء الأدوات أو التقنيات المستخدمة في هذا الشأن بحسب الوضع الاقتصادي وطبيعة المعاملات الاقتصادية لكل دولة.

¹ عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16.18 ماي 2007، ص ص 3.4.

² سماعلي فوزي، تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية. البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري. ، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2009، ص 61.

المطلب الثالث: أساليب إدارة مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي:

يوجد العديد من الأساليب والإجراءات والتدابير من أجل التقليل أو تجنب الوقوع في خطر الصرف عن طريق التقليل من حجم الديون المحررة بالعملات الأجنبية أو التأثير على آجال الدفع أو غيرها من الإجراءات الأخرى، حيث توجد هناك مجموعتين من تقلبات إدارة خطر الصرف، تقنيات داخلية وأخرى خارجية:

الفرع الأول: الأساليب الداخلية لتغطية خطر الصرف:

تمثل هذه الأساليب في السياسات التي تنتجها الإدارة المالية للمجموعة بالنسبة للوحدات التابعة لها دون اللجوء إلى أي طرف خارجي. وتتكون هذه الأساليب من:

أولاً. التأثير على حجم الديون بواسطة عملية المقاصة:

ويقصد بهذا الأسلوب إجراء المقاصة بين المستحقات والمطلوبات لكل مؤسسة اتجاه الأخرى دون الاحتفاظ بمراكز

مكشوفة بالنقد الأجنبي في دفاتها، ويتم تسوية الصافي بسداده للأطراف المستحقة، وهذا الأسلوب يعمل على التخفيض من عدد المدفوعات التي تتم بين الوحدات المختلفة داخل المجموعة، كما يعمل هذا الأسلوب أيضاً على تخفيض المصاريف البنكية، كما يساعد على إحكام الرقابة على التسويات المالية الداخلية بين الوحدات المختلفة⁽¹⁾، وذلك من خلال إجراء مقاصة بين ذمة ودين محررين بنفس العملة ولهما نفس تاريخ الاستحقاق بحيث تقوم المؤسسة بتغطية متبادلة للمبلغ الأقل، وهنا يستمر احتمال تعرض المؤسسة لخطر الصرف بالنسبة للرصيد المتبقي فقط⁽²⁾، ويتم تطبيق هذا الأسلوب في الشركات التي تتعامل مع بعضها البعض داخل المجموعة.

ثانياً. أسلوب المطابقة:

يقصد بأسلوب المطابقة مطابقة التدفقات النقدية الأجنبية الداخلة والخارجة من الوحدة الاقتصادية في نفس المواعيد تقريباً، بحيث يتم استخدام عملة أجنبية واحدة في سداد المدفوعات المطلوبة، ويكمن الفرق بين المقاصة والمطابقة في كون الأولى تستخدم في حالة التدفقات النقدية بين وحدات اقتصادية تضمها مجموعة واحدة أما المطابقة فتستخدم بين هذه الوحدات بعضها البعض أو بينها وبين طرف ثالث⁽³⁾.

1مدحت صادق، مرجع سابق، ص 194.

2عبد الحق بوعتروس، مرجع سابق، ص 6.

3مدحت صادق، مرجع سابق، ص 195.

ثالثا. أسلوب التعجيل أو التباطؤ (تسيير آجال العملية):

يتم تسيير آجال العملية إما عن طريق تأجيل و تعجيل المقبوضات أو المدفوعات بالعملية الأجنبية حيث يتم سداد الالتزام المالي قبل فترة من تاريخ الاستحقاق وفق أسلوب التعجيل، وسداد مبلغ الالتزام بعد فترة من تاريخ استحقاقه وفق أسلوب التأجيل، وذلك من أجل الاستفادة من التغيرات المتوقعة لأسعار الصرف بالزيادة أو النقصان بما يتفق مع مصلحة الوحدة⁽¹⁾.

رابعا. إصدار الفواتير بعملة أجنبية قليلة التقلبات:

في الكثير من الأحيان يلجأ المصدرين إلى إصدار فواتير بضاعتهم المعدة للتصدير بالعملية التي تعرف استقرارا في قيمتها والتي يثقون بها، أو بالعملية التي لها سوق صرف آجل حتى يتمكن من إجراء التغطية اللازمة⁽²⁾، حيث أن كل من المصدر والمستورد يفضل أن يكون إصدار الفاتورة بعملة دولته حتى لا يتعرض لمخاطر الصرف، إلا أن المؤسسات في الدول النامية عادة ما تكون مضطرة لقبول عملات دولية مفروضة عليها وليس لها إمكانية اختيار عملة الفوتره إلا نادرا.

خامسا. التأثير على التدفقات التجارية للمؤسسة:

تلجأ المؤسسة إلى هذا الإجراء بناء على التوقعات المستقبلية بشأن أسعار صرف العملة. فإذا توقع حدوث تغير كبير في سعر صرف العملة خلال فترة قصيرة من الزمن تقوم بتعديل برنامج استيرادها من المستلزمات الإنتاجية وذلك برفع الكميات المستوردة، وتسعى إلى تسريع طلبياتها تجنباً للخسارة المحتملة والعكس في حالة التصدير⁽³⁾، حيث تقوم المؤسسات بزيادة التدفقات النقدية الداخلة للمؤسسة بعملة يتوقع ارتفاع قيمتها، في نفس الوقت يتم زيادة التدفقات النقدية الخارجة من المؤسسة بعملة نقدية من الموقع انخفاض قيمتها⁽⁴⁾، وينبغي أن يتم ذلك بدراسة وافية لإمكانيات المؤسسة المالية وكذا قدرتها التفاوضية والتخزينية وكذا قدرة العميل على تنفيذ الصفقة، وذلك من خلال رسم استراتيجية للمؤسسة بشأن الصادرات والواردات وتحقيق التوازن بينهما.

1 عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة الصرف . حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال . ، مجلة البحوث والدراسات، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999، ص 114.

2مدحت صادق، مرجع سابق، ص 196.

3عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مرجع سابق، ص 7.

4مدحت صادق، مرجع سابق، ص 196.

الفرع الثاني: الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف:

يقصد بالأساليب الخارجية لتغطية مخاطر الصرف الأجنبي الدخول في علاقات تعاقدية مع طرف خارجي لتغطية مخاطر تقلبات أسعار الصرف وذلك بعد فشل الأساليب الداخلية في تغطية هذه المخاطر، وفيما يلي بعض الأساليب الخارجية لتغطية خطر الصرف.

أولاً. القروض المتقاطعة بالعملة الأجنبية:

تتلخص هذه التقنية في قرضين متبادلين بنفس المدة وبنفس المبلغ، وبعملتين مختلفتين وهو يعني الدفع الفعلي للمبالغ المتفق بشأنها واسترجاعها في تاريخ الاستحقاق وعملية SWAP الخاصة بالعملة يمكن أن تكون محل تعاقد بين مؤسستين في نفس الدولة (مصدر، ومستورد) لهما نفس الحاجة المتناظرة ولكن هذه حالة نادرة الوقوع وأغلب هذه العمليات في الحياة العملية تتم بين البنك وزبائنه⁽¹⁾.

ثانياً. تسيقات بالعملة الأجنبية:

وهي تقنية موجهة للمؤسسات التي ترغب في تغطية حاجاتها من السيولة وتغطية خطر الصرف في نفس الوقت، هذين الهدفين يمكن التوصل إلى تحقيقهما بطريقة منفصلة عن طريق الاقتراض بالعملة المحلية واستعمال الصرف الأجل في نفس الوقت، وهناك أسلوب آخر يتمثل في الاقتراض بالعملة الأجنبية واستبدال المبلغ المقترض مباشرة بالعملة المحلية، فهذه الطريقة تمكن المصدر من الاستفادة من ائتمان قصير الأجل يستعمله في تمويل عملياته، يقوم فيما بعد بتسديده بواسطة العملة الصعبة التي سيتلقاها من زبونه في تاريخ الاستحقاق أما إذا كانت رغبة هذه المؤسسة القضاء نهائياً على خطر الصرف فعليها ألا تقترض إلا المبلغ الذي إذا أضفنا إليه الفوائد يصبح نفس المبلغ المرتقب تحصيله من الزبون⁽²⁾.

ثالثاً. تغطية خطر الصرف عن طريق شركات التأمين على التجارة الخارجية:

تعمل شركات التأمين المتخصصة على تقديم الضمانات لبعض المؤسسات الاقتصادية التي لا يمكنها استعمال أساليب التغطية السابقة نتيجة لوجود رقابة صارمة على سياسة الصرف، أو نتيجة عدم تمكنها من تغطية خطر الصرف بالنسبة لعملات معينة، وتختلف هذه الضمانات المقدمة من شركات التأمين من شركة إلى أخرى بحيث

قد تتعلق هذه الضمانات ب:

1 عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مرجع سابق، ص 8.

2 المرجع نفسه، ص 9.

1. ضمانات تطبق على الصادرات والواردات، حيث يتعلق الضمان في هذه الحالة على رقم الأعمال المرتقب (حجم صادراتها) أو حجم المشتريات المتوقع (الاستيراد).

فالمؤسسة طالبة الضمان يمكن لها أن تختار فترة التغطية التي تمتد من 3 إلى 18 شهرا وكذلك العملة المراد تغطيتها من بين العديد من العملات التي تغطيها هذه الشركات، وتحدد الإشارة إلى أن تكلفة التغطية تعتمد على ماهية العملة المغطاة ومدة التغطية (العمولة من 0.09% إلى 1.9%)، حيث أن سعر الصرف المغطى هو سعر الصرف الفوري في تاريخ التوقيع على الاتفاق بين المؤسسة وشركة التأمين، بالإضافة إلى أن المؤمن قد يستفيد من جزء من الأرباح الناجمة في التمييز الإيجابي لسعر الصرف، كما أن الضمانات المقدمة للمصدر لتغطية الخسائر المحتملة في حالة انخفاض سعر الصرف تكون يبين تاريخ تقديم العرض من المصدر إلى زبونه، وتاريخ التوقيع الفعلي للعقد⁽¹⁾.

وخلاصة لما تقدم نستنتج أن إدارة مخاطر سعر الصرف تعتبر عملية على درجة كبيرة من التعقيد تهدف على ترشيد النتائج المالية للمؤسسات المعنية، وذلك لارتباطها بالتطورات المتجددة باستمرار بالأساليب المستعملة للوقاية من مخاطر التغيرات الحاصلة في العملات، مما يتطلب مراجعة قواعد العمل بصفة دورية ومنتظمة من قبل المكلفين بتأديتها، وذلك من خلال تسجيل عملية إدارة مخاطر الصرف ضمن الإستراتيجية العامة للمؤسسة واختيار التقنية الأنسب حسب طبيعة النشاط ومحيط العمل.

1 عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مرجع سابق، ص 12.

خلاصة الفصل

أسعار الصرف عنصر هام يساهم في تنشيط التجارة الخارجية وتوسيع الأسواق الدولية بصفقتها وسيلة ربط بين اقتصاديات مختلف دول العالم وذلك من خلال توسع نشاط التصدير والاستيراد، فسعر الصرف يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات.

يتم تحديد سعر الصرف كأى سلعة وفق القوى السوق (العرض والطلب) في سوق الصرف بدلالة نظام الصرف المعتمد من الأنظمة المتعارف عليها، ولقد تعددت النظريات المفسرة لتغيرات سعر الصرف تبعا لتعدد أنظمتها دون أن تستطيع إعطاء تفسير دقيق ومحدد لهذا التغير، وذلك لارتباط سعر الصرف بالعديد من العوامل كالتضخم وأسعار الفائدة قد تتسبب في خسائر كبيرة للصرف مما استوجب اللجوء إلى مجموعة من التقنيات لتجنب هذه المخاطر وبمعرفة ماهية سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه، وكذا أنظمتها هو مختلف النظريات المفسرة لها و مخاطر تقلباته وكذا أساليب إدارة تقلبات سعر الصرف.

الفصل الثاني:

تقييم الأداء ومؤشراته في البنوك التجارية

مقدمة:

البنوك التجارية هي عبارة عن مؤسسات تجارية الغرض من قيامها شأنها في ذلك شأن أي مؤسسة تجارية أخرى هو تحقيق الربح فهي تعمل بأسلوب تكفل لها تحقيق أقصى ربح ممكن وعملها بطبيعته يعتمد على ثقة الأفراد فيها وعلى تقديم الخدمات المصرفية سريعة وسهلة، إن من أسباب زيادة الثقة بين مختلف المصالح في البنوك هو الرقابة المصرفية والتأكد من وجود نظام سليم ومعافى قادر على تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار القوانين واللوائح التي تحكم العمل المصرفي بالبلاد

تنبع أهمية المؤشرات لتقييم أداء البنوك من قيمتها بأنها أداة دائمة ومستمرة للتوجيه والإنذار والتحذير لمتخذي القرار وواضعي السياسات بإحتمال تعرض البنك لأزمة ما، وتقوم بتعريفهم بإحتمالات الحدوث في وقت مبكر قبل وقوع الحدث لإتخاذ ما يلزم من سياسات وإجراءات وقائية أو مانعة من وقوع الأزمات، و للتوصل إلى قطاع مصرفي سليم، يحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، ويضمن سلامة تنفيذ السياسة النقدية للدولة بالشكل المناسب، وتمويل الإستثمارات طويلة وقصيرة الأجل للمساهمة بشكل فعال في تطور الإقتصاد الوطني وإزدهاره.

ويأتي في هذا الفصل من الموضوع حيث نستعرض من خلاله مفاهيم أساسية حول البنوك التجارية كما نتطرق إلى مفهوم تقييم الأداء وهدفه وأهميته في البنوك التجارية بالإضافة إلى مراحل تقييم الأداء والعوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم له

تعتبر البنوك والبنوك التجارية على اختلاف أشكالها وأنواعها الدعامة الأساسية لأي جهاز مصرفي وستتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم نشأة البنوك التجارية تعريفها وأنواعها وخصائصها

المطلب الاول: نشأة البنوك التجارية تعريفها وأنواعها

الفرع الاول: نشأة البنوك التجارية:

إن حاجة الإنسان إلى إيجاد جهات أمنية لحفظ ممتلكاته و ثرواته دفعته إلى التفكير في إقامة مؤسسات خاصة لهذه الغاية ، حيث يرتبط ظهور البنوك التجارية تاريخيا بتطور نشاط الصيرفة و الصاغة في القرون الوسطى بأوروبا و إيطاليا تحديدا فهم أول من طرق هذا الباب فلقد كان التجار و رجال الأعمال يودعون أعمالهم لدى هؤلاء الصيرفة بقصد حفظها مقابل إيصالات يجررها الصيرفة حفظ حقوق أصحاب الودائع أن عنصري هذا التعامل يرتكزان على ثقة المودعين باستعادة ودائعهم متى شاءوا من جهة و ربحية الصيرفة من جهة أخرى ، و هذان المحوران أساس عملية الائتمان و هكذا نشأت الوظيفة الكلاسيكية الأولى للمصارف و هي إيداع الأموال¹.

ثم أصبحت شهادات الإيداع تنتقل بين أيدي الناس و تنتقل ملكية الأموال المودعة إلى حامل شهادة الإيداع و بهذا أنشأت الوظيفة الكلاسيكية الثانية و هي عملية استخدام الشيكات للسحب على الودائع و كان المودع إذا أراد أن ذهبه يعطي الصائغ الإيصال و يأخذ الذهب و مع مرور الوقت أصبح الناس يقبلون الإيصال فيما بينهم كوسيلة للتبادل و يبقى الذهب في الخزائن لدى الصائغ و قد تنبه الصائغ إلى هذه الحقيقة فصار يقرض مما لديه من الذهب مقابل فائدة و هكذا أنشأت الوظيفة الكلاسيكية الثالثة للمصارف وهي الاقراض .

و أهم ما يميز البنوك التجارية في الوقت الحاضر هو أن البنوك الحالية تقدم قروض تفوق قيمتها بكثير قيمة و قيام الصاغة بهذه الأعمال لم يأت طفرة بل كان نتيجة لتطوير استغرقت زمن طويل و أكبه ازدياد كبير في ثقة جمهور المتعاملين مع الصائغ حول مؤسسته إلى النواة الأولى للمصرف التجاري و لعلى أول مصرف قام كان بالبندقية عام 1157 م ثم توالى إلى ظهور المصارف بعد ذلك بنك أمستردام عام 1609 م و بنك إنجلترا عام 1694 م و بنك فرنسا عام 1800 م .

الفرع الثاني: تعريف البنوك التجارية:

هنالك عدة تعريفات نذكر منها :

1 ضياء مجيد، اقتصاديات النقود و البنوك، الدارالجامعية مؤسسة شباب الجامعة ص 273، 274

— هي كل مؤسسة مهنتها العادية هي استقبال الودائع بشكل عام أو من جهة أخرى الأموال التي تستعمل لحساب خاص في عمليات الخصوم و عمليات القرض أو أي عمليات مالية أخرى **1**.

— يعرف قانون النقد و القرض في مادته (114) البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية إجراء العمليات الموضحة في المواد 110 إلى 113 من هذا القانون، ومن الأعمال التي كلفت بها البنوك مايلي:

— العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور والقيام بمنح القروض.

— توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إدارتها **2**.

الفرع الثالث أنواع البنوك:

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية، و تبعاً لذلك تختلف النظم المصرفية من دولة إلى لأخرى، و يتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من الدول من عدة بنوك تختلف في أنواعها تبعاً لتخصصاتها و من أهم أنواع البنوك:

1- البنك المركزي: يقوم البنك المركزي حالياً بأداء الكثير من الأعمال ذات الطبيعة المختلفة مما يجعل من الصعب تقديم تعريف دقيق موجز للبنك المركزي، فهو يقوم بالإشراف على السياسة الائتمانية في الدولة، فهو بنك إصدار يتمتع البنك المركزي باحتكار إصدار الأوراق النقدية، إذ لا يسمح القانون لأي بنك آخر القيام بهذه الوظيفة التي تعتبر أهم وظائفه، و يراقب أعمال البنوك التجارية و يقوم بأعمال المستشار النقدي للدولة، و يحتفظ بحسابات لها و يسهل جميع عملياتها المصرفية.

2- البنوك التجارية: يقصد به المؤسسة التي تمارس عمليات الائتمان (الإقراض و الاقتراض)، إذا يحصل البنك التجاري على أموال العملاء فيفتح لهم ودائع و يتعهد بتسديد مبالغها عند الطلب أو لأجل، كما يقدم القروض لهم و تعتبر عملية خلق النقود و حفظ الودائع أهم وظيفة تقوم بها البنوك التجارية في الوقت الحاضر، و تنقسم البنوك التجارية إلى أنواع طبقاً للزاوية التي يتم من خلالها النظر إلى البنوك و ذلك كما يلي:

* من حيث نشاطها و مدى تغطيتها للمناطق الجغرافية:

1- صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011، ص 4 .

➤ 1- البنوك التجارية المحلية :

ويقصد بها تلك البنوك التي يقتصر نشاطها على منطقة جغرافية محدودة نسبياً مثل محافظة محددة أو مدينة أو ولاية أو إقليم محدد ويقع المركز الرئيسي للبنك والفروع في هذه المنطقة المحددة وتميز هذه البنوك بصغر حجمها كذلك فهي ترتبط بالبيئة المحيطة بها وينعكس كذلك على مجموعة الخدمات المصرفية التي تقوم بتقديمه 1 .

➤ 2- البنوك التجارية العامة:

ويقصد بها تلك البنوك التي يقع مركزها الرئيسي في العاصمة أو إحدى المدن الكبرى وتباشر نشاطها من خلال فروع على مستوى الدولة أو خارجها وتقوم هذه البنوك بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتمنع الائتمان قصير الأجل ومتوسط الأجل وكذلك تباشر كلفة مجالات الصرف الأجنبي و تمويل التجارة الخارجية.

* من حيث حجم النشاط (بنوك الجملة و بنوك التجزئة) :

➤ 1-بنوك الجملة :

-ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع كبار العملاء والمنشآت الكبرى.

➤ 2-بنوك التجزئة :

➤ ويقصد بها تلك البنوك التي تتعامل مع صغار العملاء والمنشآت الصغرى، لكنها تسعى لاجتذاب أكبر عدد ممكن، فهي منتشرة جغرافياً وتتعامل بأصغر الوحدات المالية وتقدم خدمات مصرفية أساسية مثل الحسابات الجارية وتتعامل مع الاحتياجات المالية للإنفاق فضلاً عن أحداث الحياة اليومية كإجراء منزل وبذلك فإن التجزئة تسعى إلى توسيع خدمات البنك من خلال المستهلك

* من حيث عدد الفروع:

➤ 1-بنوك تجارية ذات فروع :

وهي تلك البنوك التي تتخذ في الغالب شكل شركات المساهمة كشكلاً قانونياً، لها فروع متعددة تغطي أغلب أنحاء الدولة ولاسيما الأماكن الهامة وتتبع اللامركزية في تسيير أمورها، حيث يترك للفرع تدبير شؤونه فلا يرجع للمركز الرئيسي للبنك إلا في ما يتعلق بالأمور الهامة التي ينص عليها في لائحة البنك، وبطبيعة الأمور فإن البنك الرئيسي يضع السياسة العامة التي تهدف بها الفروع، ويتميز هذا النوع من البنوك بأنه يعمل على النطاق الوطني

ويخضع للقوانين العامة للدولة وليس لقوانين المحافظات التي يقع البنك في نطاقها الجغرافي ا رفي كما تقوم بكافة الأعمال التقليدية للبنوك التجارية وتقدم قروض قصيرة الأجل كما تتعامل في مجالات الصرف الأجنبي¹.

➤ 2-بنوك السلاسل :

نشأت بنوك السلاسل مع نمو كبير لحجم البنوك التجارية ونمو حجم الأعمال التي تقدمها من اجل تقديم خدماتها إلى مختلف فئات المجتمع وهذه البنوك تمارس نشاطها من خلال فتح سلسلة متكاملة من الفروع وهي عبارة عن عدة بنوك منفصلة عن بعضها إداريا ولكن يشرف عليها مركز رئيسي واحد يتولى رسم السياسات العامة التي تلتزم بها كافة وحدات السلسلة كما ينسق الأعمال والنشاط بين الوحدات بعضها ببعض و لا يوجد هذا النوع من البنوك التجارية إلا في الولايات المتحدة الأمريكية².

➤ 3-بنوك المجموعات:

وهي أشبه بالشركات القابضة والتي تتولى إنشاء عدة بنوك وشركات مالية، فتملك معظم أرمالها وتشرف على سياستها وتقوم بتوجيهها، ولهذا البنوك طابع احتكاري وأصبحت سمة من سمات العصر، وقد انتشرت مثل هذه البنوك في الولايات المتحدة الأمريكية ودول غرب أوروبا.

4-البنوك الفردية :

➤ وهي منشآت صغيرة يمتلكها أفراد أو شركات أشخاص ويقتصر عملها في الغالب على منطقة صغيرة، وتتميز عن باقي أنواع البنوك بأنها تقتصر توظيف مواردها على أصول بالغة السيولة مثل الأوراق المالية الأوراق التجارية المخصصة، وغير ذلك من الأصول القابلة للتحويل إلى نقود في وقت قصير ودون خسائر، ويرجع السبب في ذلك إلى أنها لا تستطيع تحمل مخاطر توظيف أموالها في قروض متوسطة أو طويلة الأجل لصغر حجم مواردها.

➤ 5-البنوك المحلية :

نشأت هذه البنوك لتباشر عملها في منطقة جغرافية محددة قد تكون مقاطعة ومحافظة أو ولاية أو حتى مدينة محددة، وان كان نظام الحكم المحلي في الدولة تتفاوت فيه قوانين المناطق الجغرافية، فان البنك المحلي يخضع للقوانين المحلية ولإشراف سلطات الرقابة على البنوك في منطقة عملها³.

1 هلال كهينة، إجراءات منح القروض م نظرف البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :نقودمالية وبنوك، جامعة بسكرة 2008-

2009 ص 12

2 محمد السعيد وأنور، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة الإسكندرية 2005 ص 17

3 يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان الساحة المركزية بن عكنون الجزائر ط3 2007

3- بنوك الاستثمار: من الصعب وضع تعريف محدد لمصاريف الاستثمار وذلك لتعدد الأنشطة التي تضطلع بها في الوقت الحالي إذ كانت الأعمال التقليدية لها في الماضي تقتصر على قبول الأوراق التجارية بهدف تمويل التجارة الخارجية و توفير الأموال اللازمة للمقترضين في الخارج بطرح الأسهم و السندات في الأسواق المحلية لرأس المال.

أما في الوقت الحالي، فقد امتد نشاطها ليشمل التمويل المحلي، و إدارة الاستثمارات و تقديم المشورة في المجالات الاندماجية، و تمويل عمليات البيع الآجل، كما تلعب دورا هاما في الأسواق المالية الدولية.

4- البنوك الإسلامية: و هي مجموعة من المصارف حديثة النشأة و التي تسعى إلى نبد سعر الفائدة كأساس للتعامل بين المصرف و عملائه، تقوم بقبول الودائع تحت الطلب و الودائع لأجل مثل البنوك التجارية إلا أنها تختلف عن البنوك التجارية في طريقة توظيف الأموال.

5- البنوك المتخصصة: تعتمد هذه البنوك على مصادرها الداخلية في القيام بوظائفها حيث تعتمد في تمويل أنشطتها التي تتخصص فيها على مواردها الذاتية و لا تمثل الودائع بالنسبة لها دورا ملحوظا، و يمكن تقسيم البنوك المتخصصة من حيث عمليات التمويل التي تقوم بها كما يلي¹:

➤ **1- البنوك الصناعية:** تقوم بتقديم السلف و القروض و مساعدة الصناع للقيام بأعمالهم على أتم وجه و رفع مستوى الصناعة و المساهمة في إنشاء شركات صناعية.

➤ **2- البنوك الزراعية:** تقوم هذه البنوك بمنح سلف للمزارعين لمدة قصيرة بضمان المحاصيل للقيام بأعمال الزراعة، و قد قامت هذه البنوك لحماية صغار المزارعين من الإستغلال.

➤ **3- البنوك العقارية:** توظف أموالها في منح قروض ذات آجال مقابل رهن عقاري بضمان أراض زراعية و ذلك لاستصلاح الأراضي أو بناء عقارات، و في أغلب الأحوال توضع هذه البنوك تحت إشراف الدولة للمحافظة على الثروة القومية،

6- بنوك الإدخار: نشأت هذه المصارف لأول الأمر في شكل وحدات مصرفية صغيرة مختلفة التبعية إلا أنها في معظمها قد بدأت في التبعية لنظام البريد، و تطورت فكرتها و أصبحت أقرب وسيلة للمدخر، لإيداع أمواله فيها، و تتميز هذه المصارف بانخفاض الحد الأدنى للإيداع إلى الحد الذي يمكن من تجميع المدخرات الشعبية، و قد نالت هذه المصارف شعبية ضخمة.

¹عبد الرزاق، بن حبيب. اقتصاد وتسيير المؤسسة. ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2000.

7- البنوك الإلكترونية: يقصد بالبنوك الإلكترونية تلك البنوك التي تقدم خدماتها إلكترونياً عن بعد عن طريق شبكات معلومات البنك الداخلية حيث يوجد اتفاق عام على أن البنوك الإلكترونية تحقق العديد من المزايا لكل من البنوك و العملاء و أهم هذه المزايا **1**:

.توفير الخدمات المالية للعملاء على مدار 24 ساعة.

.تقديم معلومات حديثة عن حسابات العملاء .

.القدرة على الحصول على الخدمات المطلوبة من خلال الانترنت .

.إجراء العمليات الحسابية.

.الحصول على نصائح مالية من البنك سواء من خلال البريد الإلكتروني أو بشكل مرئي من خلال الكاميرات

المطلب الثاني: وظائف البنوك التجارية

من أهم الوظائف الأساسية التي تقوم بها المصارف التجارية هو قيامها بدور الوسيط المالي بين المقرضين والمقرضين، حيث تقوم البنوك بتجميع المدخرات الوطنية وتوجيهها نحو الاستثمار في المشاريع الاقتصادية وبما يتماشى مع سياسة الدولة الائتمانية، وطبقاً لنظرية مكينون - شو (فإن وظيفة البنوك التجارية يمكن أن تساهم مساهمة فعالة في النمو الاقتصادي إذا ما وفرت لها الحكومة جو المنافسة والحرية، وبصفة خاصة إذا ما سمحت للبنوك التجارية بدفع فائدة على الودائع وتقااضي فائدة على القروض بما يعكس أحوال السوق النقدية، كما أن البنوك التجارية اليوم تعتبر أحد دعائم الاقتصاد الوطني من حيث أنها تقوم بتقديم الكفالة لتنفيذ المشاريع الكبيرة، ولدورها في تمويل التجارة الخارجية، وخاصة في تقديم الاعتمادات المستندية التي تضمن حقوق المصدرين، هذا بالإضافة إلى الخدمات المصرفية الكثيرة التي تقدمها البنوك إلى زبائنها مثل الحوالات ، تحصيل الشيكات والكمبيالات ، صرف المرتبات والأجور ، تسهيل عملية الاكتتاب العام بالأسهم والسندات ، وبيع وشراء العملات الأجنبية ، تسديد الديون وإيصالات الدفع ... الخ. يمكن تلخيص وظائف البنوك التجارية فيما يلي :

تقوم المصارف التجارية بوظائف نقدية متعددة ويمكن تقسيمها أيضاً إلى وظائف كلاسيكية قديمة وأخرى حديثة.

-الوظائف الكلاسيكية يمكن إجمالها بما يلي:

. قبول الودائع على اختلاف أنواعها؛ تشغيل موارد البنك على شكل قروض واستثمارات متنوعة مع مراعاة مبدأ التوفيق بين سيولة أصول البنك وربحيته وأمنها أما الوظائف الحديثة فتقوم على تقديم خدمات متنوعة منها ما ينطوي على ائتمان ومنها ما لا ينطوي على ائتمان وأبرز هذه الخدمات ما يلي:

1أحمد، بورس. مصادر التمويل للاستثمارات و تكلفة المشروع. رسالة دكتوراه:جامعة منتوري ، قسنطينة. 2002.

- . إدارة الأعمال والممتلكات للعملاء وتقديم الاستشارات الاقتصادية والمالية؛
- . تمويل الإسكان الشخصي (ينطوي على ائتمان).
- . خدمات البطاقة الائتمانية (تنطوي على ائتمان).
- . تحصيل فواتير الكهرباء والتلفون والماء من خلال حسابات تفتحها المؤسسات المعنية يقوم المشتركون بإيداع قيمة فواتيرهم فيها.

-الوظائف الحديثة للبنوك التجارية: أما بالنسبة للوظائف الحديثة فهي تشمل مايلي:

- أما بالنسبة للوظائف الحديثة فهي تشمل ما يلي:
- 1- تقديم خدمات استشارية للمتعاملين : من خلال إعداد الدراسات المالية المطلوبة للمتعاملين و منه تحديد الحجم الأمثل للتمويل وكذا طريقة السداد و مدى اتفاقها مع سياسة المشروع في الشراء و البيع والتحصيل¹
- 2-وظيفة خدمات أمناء الاستثمار :وتشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل:
 - .سداد الإلتزامات الدورية.
 - .إقامة المعارض السلعية داخليا وخارجيا.
 - .إقامة المزادات لبيع وشراء السلع.
 - .ممارسة عمليات بيع وشراء العقارات.
- 3- وظيفة التوزيع : في المجتمعات ذات التخطيط الاقتصادي المركزي يتم توزيع كافة الأموال اللازمة للإنتاج أو إعادة الإنتاج و المتولدة من مصادر خارجة عن المشروع نفسه عن طريق المصرف ، و يتم ذلك عادة بالطرق الائتمانية ولا توجد أي مؤسسة أخرى غير المصارف تزاوّل هذا النشاط في ظل ذلك النظام والذي انتهى تقريبا بانتهاء الإتحاد السوفياتي² .
- 4- خدمات مصرفية أخرى :بالإضافة إلى العمليات و الخدمات الرئيسية التي تقدمها البنوك التجارية فهناك خدمات ملحقّة مختلفة منها:

-خدمات البطاقة الائتمانية CRIDIT CARD

-شراء و بيع الشيكات الأجنبية.

البنك الآلي AUTO BANK

1 حمدكمال خليل الحمازوي ، إقتصاد الائتمان المصرفي ، منشأة المعارف ، مصر ، ط، 2002، ص 48
2 طاهر محسن الغالي ، وائل محمد إدريس ، الإدارة الإستراتيجية ، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007، ص 36

يضاف إلى هاتين المجموعتين من الوظائف الرئيسية للمصارف التجارية في المجتمعات التي تأخذ بمبدأ التخطيط المركزي للاقتصاد الاقتصاد الموجه وظائف أخرى أهمها:

وظيفة الإشراف و الرقابة: **Supersision and Control** تتولى المصارف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة إلى استخداماتها المناسبة مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من إغراض و للتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

بعض الوظائف الأخرى

- تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح إتمادات مستندية و تشمل على إتمادات للاستيراد و أخرى للتصدير و يحقق البنك التجاري أرباحه بصفة خاصة بمقدار الفرق بين الفوائد التي يودعها المودعين و تلك التي يتحملها المقترضين و العمولات و الأجرور التي يحصلها البنك مقابل تقديم الخدمات لعملائه.

- قيام البنك بتحصيل مستحقات عملائه من مصادرها المختلفة سواء كانت هذه المستحقات شبكات أو كمبيالات أو سندات أنية مستحقة لصالحها أو أسهم كذلك يدفع ديونهم لمستحقيه.

- قيام البنك بتجميع مدخرات العملاء بشكل ودائع ادخار أو صندوق التوفير و إعطائهم فوائد منها ثم استثمار هذه مدخرات في شراء السندات.

- قيام البنك بالتعامل في الأوراق المالية على اختلاف أنواعها سواء لمصلحة عملائه أو لمصلحته الشخصية، استبدال البنك للعمليات الأجنبية بالعملة الوطنية و العكس لصالح العملاء.

- تأجير البنك خزائن صغيرة لعملائها يحتفظون فيها بمنقولاتهم الغالية من مجوهرات أوراق مالية نقود وغيرها.

- إدارة الأعمال و ممتلكات العملاء و تقديم الاستشارات الاقتصادية و المالية لهم من خلال دائرة مختصة

المطلب الثالث: خصائص البنوك التجارية

1 - الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه حيث يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك ، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

2-الخاصية الثانية: تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد حيث تتعدد البنوك التجارية وتنوع تبعاً لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحداً، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركيز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتيجية ، هذا التركيز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه

الاحتكارية على أسواق النقد والمال غير أن هذا التركيز لم يصل بعد إلى مرحلة نتصور فيها وجود بنك تجاري واحد في بلد ما.

3- الخاصية الثالثة: تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية حيث تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبرائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع وتمثال النقود القانونية في قيمتها "المطلقة" بصرف النظر عن اختلاف الزمان والمكان والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

4- الخاصية الرابعة: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس المركزي حيث تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالباً ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات؛ هذا الهدف مختلف تماماً عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية و تنفيذ السياسة المالية العليا.¹

المبحث الثاني: تقييم الأداء في البنوك التجارية:

المطلب الأول: مفهوم تقييم الأداء وهدفه وأهميته في البنوك التجارية:

أولاً. مفهوم تقييم الأداء:

تعريف تقييم الأداء بأنه: "مرحلة من مراحل الرقابة الفعالة تستخدم للمقارنة بين الأهداف المخطط لها وبين ما تم تحقيقه فعلاً وبيان الانحرافات وأسبابها وطرق معالجتها علمياً وعملياً لتحقيق الأهداف بكفاءة وفعالية وفق نظام معلومات متطور يخدم الإدارة والتخطيط ورفع كفاءة العاملين"⁽²⁾.

كذلك ينظر إلى تقييم الأداء بأنه: "قياس أداء أنشطة الوحدة الاقتصادية مجتمعة بالاستناد إلى النتائج التي حققتها في نهاية السنة المحاسبية التي عادة ما تكون سنة تقويمية واحدة، ومعرفة الأسباب التي أدت إلى النتائج أعلاه واقتراح الحلول المناسبة للتغلب على تلك الأسباب بهدف الوصول إلى أداء جيد في المستقبل"⁽³⁾.

كما يمكن تعريف تقييم الأداء على أنه: "فحص تحليلي انتقادي شامل لخطة، أهداف، طرق التشغيل واستخدام الموارد البشرية والمادية، بهدف التحقق من كفاءة وفعالية استخدام الموارد المتاحة". ويمكن التمييز بين المستويات التالية لتقييم الأداء⁽⁴⁾:

1 عبد الله تركي نادر الناهش، البنوك التجارية مفهومها و أهدافها منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، 2014، ص 3

2 يوحنا عبد آل آدم وسليمان اللوزي، دراسة الجدول الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص 199.

3 محمد محمود عبد المجيد، تقويم الأداء في البنوك، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1999، ص 401.

4 نبيل حمادي وفاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول الأداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 10 و 11 نوفمبر 2009، ص 4.

. على مستوى الاقتصاد: متابعة تنفيذ القطاعات الاقتصادية أو الاقتصاد ككل للأهداف المحددة مسبقا وبيان الانحرافات الحاصلة، أسبابها واقتراح الحلول المناسبة لها.

. على مستوى المنظمة: الحكم على كفاءة المنظمة بمقارنة فعالية التنفيذ في نهاية فترة معينة بما كان ينبغي تحقيقه من أهداف، ومن ثم استخراج الانحرافات الناشئة وتمهيد تشخيص مصادر القوة والضعف في مجالات العمل.

. على مستوى الفرد: تبلور عملية تقييم أداء الفرد في المنظمة في التقدير المنتظم والمستمر لإنجاز الفرد للعمل وتوقعات تنميته وتطويره في المستقبل.

ويعمل نظام تقييم الأداء كذلك على تفسير الانحرافات في نتائج التنفيذ الفعلي والتي ظهرت نتيجة تطبيق مؤشرات الأداء وتحليل مسبباتها بدقة وموضوعية، إضافة لذلك يعمل النظام على إيجاد الحلول اللازمة لتجنب هذه الانحرافات بما يضمن تصحيح مسارات الأداء مستقبلا، وتحسين تنفيذ النشاطات المختلفة في الوحدة الاقتصادية.

إما عن طريق المفاضلة بين البدائل المتاحة لتنفيذ هذه العمليات واختيار أسلمها، أو بالترشيد العملي لنظام التقييم المطبق أو بكليهما. وفي السياق ذاته، نجد هناك عدة أنواع لتقييم الأداء، أهمها: (1)

1- تقييم الأداء المخطط: ويقصد به تقييم أداء الوحدات الاقتصادية من خلال درجة تحقيقها للأهداف المخططة، بواسطة مقارنة مؤشرات الأداء المخطط مع المؤشرات الفعلية خلال فترات زمنية محددة. حيث تظهر هذه المقارنات مدى التطور الحاصل في الأداء الفعلي لأنشطة الوحدة الاقتصادية وتبرز الانحرافات والأخطاء التي حدثت في عملية التنفيذ مع تفسير المسببات والمعالجات اللازمة لها.

2- تقييم الأداء الفعلي: ويراد به تقييم كفاءة الموارد المتاحة المادية منها والبشرية وذلك بمقارنة الأرقام الفعلية بعضها ببعض الآخر لأجل التعرف على الاختلالات التي حدثت، وتأشير درجة مستوى الأداء في توظيف هذه الموارد، وهذا يتطلب تحليل المؤشرات الفعلية للسنة المالية المعنية ودراسة تطورها عبر مدة محددة خلال السنة، وفي ضوء ما تكشفه المؤشرات مع الأرقام الفعلية للسنوات السابقة في الوحدة الاقتصادية، إضافة إلى مقارنتها مع ما حققته الوحدات المماثلة من نتائج خلال السنة المالية المعنية والسنوات السابقة أيضًا.

3- تقييم الأداء المعياري أو القياسي: ونعني به مقارنة النتائج الفعلية مع القيم المعيارية أو النتائج المعيارية التي وضعت لتكون مقياسا للحكم فيما إذا كانت النتائج الفعلية مرضية أم لا.

وعادة ما توضع الأرقام المعيارية المذكورة في ضوء مجموعة من الاعتبارات منها الإمكانيات والقدرات للوحدة الاقتصادية والوحدات المشابهة في الداخل والخارج.

1 نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصاريف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص ص 27 28.

4- تقييم الأداء العام أو الشامل: ويقصد بهذا النوع من تقييم الأداء شمولاً لكل جوانب النشاط في الوحدة الاقتصادية واستخدام جميع المؤشرات المخططة والفعالية والمعيارية في عملية القياس والتقييم، والتميز بين أهمية نشاط وآخر عن طريق إعطاء أوزان لأنشطة الوحدة وكل وزن يشير إلى مستوى الأهمية لكل نوع من أنواع النشاط بالمقارنة مع بقية الأنشطة.

ثانياً. أهمية تقييم الأداء في البنوك التجارية:

تحظى عملية تقييم الأداء في المنظمات بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات عدة ومختلفة، يمكن إبرازها في الآتي:

- اكتشاف الانحرافات ومعرفة أسبابها، لكي تتخذ الإجراءات التصحيحية منعا لتكرارها. ويتم اكتشاف الانحرافات لكل نشاط من أنشطة المنظمة حيث يساعد ذلك المستويات الإدارية المختلفة على ممارسة الوظيفة الرقابية عن طريق مبدأ الإدارة بالاستثناء، إذ يركز المديرين على الانحرافات المكتشفة وفي الوقت نفسه يستطيعون التفرغ لمهامهم الأخرى.⁽¹⁾

. ترشيد الإنفاق عن طريق متابعة كيفية استخدام المنظمة لمواردها المتاحة، وهل كان هذا الاستخدام بدون هدر أو ضياع أو عطل. وهل للمنظمة طموح لتحقيق ما هو أعلى وأكثر اتساعاً، ومدى الأهداف المرسومة من خلال الاستغلال الأمثل والأفضل للموارد الاقتصادية المتاحة.

- يستهدف تقييم الأداء التأكد من تحقيق التنسيق بين مختلف أوجه نشاط المنظمة المتمثلة في الإنتاج والتسويق والتمويل والأفراد وغير ذلك. لتحقيق الوفورات الاقتصادية، وتجنب الهدر والضياع الاقتصادي والإسراف المالي⁽²⁾.

. كما تساهم عملية تقييم الأداء في الكشف عن القدرات والطاقات الكامنة لدى العاملين، ويمكن أن يكون مدخلاً لإعادة تقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات والأفراد.⁽³⁾

. يوفر تقييم الأداء مقياساً لمدى نجاح المنظمة من خلال سعيها لمواصلة نشاطها بغية تحقيق أهدافها، إن النجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية والكفاءة، وبالتالي فهو أشمل من أي منهما، وفي كلتا الحالتين تستطيع المنظمة أن تواصل البقاء والاستمرار في العمل.⁽⁴⁾

¹فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سابق، ص 232.

²المرجع نفسه، ص 232.

³محمد الشريف، إدارة الموارد البشرية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004، ص 178.

⁴فلاح حسن عداي الحسيني، الإدارة الاستراتيجية، مفاهيمها. مدخلها. عملياتها المعاصرة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006، ص ص 242 241.

. يؤدي إلى الكشف عن العناصر الكفؤة ووضعها في الواقع الأكثر إنتاجية، وتحديد العناصر التي تحتاج إلى دعم وتطوير من أجل النهوض بأدائها إلى مستوى الأداء الطموح والاستغناء عن العناصر غير الكفؤة.⁽¹⁾

ثالثاً أهداف تقييم الأداء في البنوك التجارية:

تحقق عملية تقييم الأداء بصفة عامة جملة من الأهداف يمكن التعرف على بعض منها في النقاط التالية:⁽²⁾

- تحسين الأداء والإنتاجية، والإنتاجية هدف أساسي لكل منظمة فهي هدف أخير تسعى إليه المنظمات مرورا على أهداف أولية ثم وسيطة، ولهذا فإن تقييم الأداء المؤسسي للمنظمة هو هدف أولي لهدف وسيط، هو تحسين الأداء لزيادة الإنتاجية.

- معرفة مدى مساهمة العاملين في تحقيق أهداف المنظمة من خلال تقييم أداء العاملين وربطه بتقييم أداء المنظمة، مثال ذلك زيادة الربحية بنسبة 10% عن العام الماضي، هل قام رجال البيع بمجهود في كسب ثقة زبائن جدد تؤدي لزيادة الإيرادات ومن ثم زيادة الربحية.

- تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنظمة، ومن ثم يمكن رسم الاستراتيجيات والأهداف المستقبلية بوضوح بعد تحليل البيئة (الداخلية والخارجية) من خلال بعض أساليب التحليل مثل (S.W.O.T Analysis).

- هدف تقييم الأداء المؤسسي هو التغذية العكسية للمنظمات الفرعية، أي إدارات المنظمة والنظام ككل للرقابة الوقائية.

إضافة إلى الأهداف السابقة يمكن ذكر الأهداف التالية لعملية تقييم الأداء في البنوك التجارية:⁽³⁾

- متابعة تنفيذ أهداف البنك التجاري المحددة مسبقاً، الأمر الذي يتطلب متابعة تنفيذ الأهداف المحددة كماً ونوعاً وضمن الخطة المرسومة والفترات الزمنية المحددة لها، ويتم ذلك بالاستناد إلى البيانات والمعلومات المتوافرة عن سير الأداء.

- الكشف عن مواطن الخلل والضعف في نشاط البنك التجاري وإجراء تحليل شامل لها مع بيان مسبباتها، وذلك بهدف وضع الحلول اللازمة لها وتصحيحها، والعمل على تفادي الوقوع في الأخطاء مستقبلاً.

1 فلاح حسن عداي الحسيني ، المرجع السابق، ص 242.

2 محمود عبد الفناح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2013، ص 13.15.

3 نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 30.

. بيان مدى كفاءة استخدام البنك التجاري للموارد المتاحة بالصورة المثلى وتحقيق أقصى عائد ممكن وبأقل تكلفة ممكنة في ضوء تلك الموارد المتاحة.

. تحديد مسؤولية الأقسام والفروع المختلفة في البنك التجاري عن مواطن الخلل والضعف في النشاط الذي يمارسه البنك من خلال قياس إنجازات كل قسم أو فرع ومدى تحقيقها للأهداف.

المطلب الثاني: أسس تقييم الأداء ومتطلبات نجاحه:

يتطرق هذا المطلب إلى أسس تقييم الأداء ومتطلبات نجاحه

أولاً. أسس تقييم الأداء في البنوك التجارية:

هناك مجموعة من الأسس التي لا بد من اعتمادها في تقييم الأداء في البنوك التجارية منها:

1. تحديد أهداف البنك التجاري: لكل بنك تجاري عددا من الأهداف يسعى إلى تحقيقها، لذلك ينبغي أولاً تحديد هذه الأهداف ودراستها، قصد التعرف على مدى دقتها وواقعيتها. فالتحديد الدقيق لأهداف البنك التجاري أمر مهم، لأنه من الضروري تقسيم أهداف البنك إلى عدد من الأهداف الجزئية التي تخص الوحدات والأقسام الرئيسية في البنك.

وقد تعارف الباحثون في مجال تحديد الأهداف على عدد من المجالات وأوجه نشاط البنك التي يجب أن تحدد الأهداف بالنسبة لها إلى ما يلي:⁽¹⁾

. المجال التسويقي.

. مجال التجديد والابتكار أو زيادة الإنتاجية.

. القيمة المضافة.

. الموارد المالية والمادية الخاصة بالتمويل.

. الربحية.

. أداء العاملين وتطويرهم.

. المسؤولية تجاه المجتمع.

. الموازنة بين الأهداف قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى.

1عقيل حاسم عبد الله، تقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 1999، ص 194.

2- وضع الخطط التفصيلية: بعد أن يتم تحديد الأهداف بشكل مفصل ودقيق، لا بد من وضع خطط تفصيلية لكل مجال من مجالات النشاط، بحيث تعكس السياسات الخاصة بتحديد الموارد الإنتاجية اللازمة وكيفية الحصول عليها من ناحية، ثم تحديد أوجه استخدام تلك الموارد بشكل يحقق أقصى استفادة ممكنة من ناحية أخرى.

وعلى هذا الأساس، فإنه لا بد أن تحدد الخطط التفصيلية على ضوء ما يلي:⁽¹⁾

. ضرورة تغطية الأهداف المحددة لجميع أوجه النشاط.

. ضرورة التناسق بين أهداف الأقسام والفروع.

- ضرورة مساهمة جميع الأفراد في صياغة تلك الأهداف، والذين سوف يساهمون في تنفيذها ضمن حدود مسؤولياتهم.

. أن تكون هذه الأهداف قابلة للتكيف مع تغير الظروف.

3- تحديد مراكز المسؤولية: من الأركان الأساسية الهامة لتقييم أداء أي بنك تجاري، هو أن تتواجد فيها معالم واضحة ومحددة لتفويض السلطات وتحديد المسؤوليات، فيمكن تعريف المسؤولية بأنها "يقصد بمراكز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين ولها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط البنك وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها".⁽²⁾ فعملية تقييم الأداء تتطلب كذلك إيضاح اختصاصات كل مركز المسؤولية ونوع العلاقات التنظيمية التي تربط هذه المراكز ببعضها البعض، ومدى تأثير نشاط كل مركز على أنشطة المراكز الأخرى.⁽³⁾

ويستمد التحديد الواضح لمركز المسؤولية في أي نشاط أهميته من عاملين هما:⁽⁴⁾

. إجراء تقييم الأداء على الوجه الأكمل يقتضي أداء كل مركز من المراكز العامة بالبنك التجاري موضوع البحث للحكم على الأداء الداخلي.

- إذا اقتصر على عملية التقييم على دراسة الأداء الإجمالي للبنك، فإن تقييم الأداء يشتمل على مدى الأهداف المحددة، وكذلك تفسير الانحرافات عنها، وتحليلها بغرض التعرف على أسبابها والمراكز الإدارية المسؤولة عنها.

4- التحديد السليم لمؤشرات تقييم الأداء: إذ تقتضي إجراءات نظام تقييم الأداء في البنوك التجارية وضع مؤشرات لهذا الغرض، ويعد اختيار وتحديد مؤشرات تقييم الأداء من أهم القواعد الأساسية لنظام تقييم الأداء وفي

1كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص 254.

2نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 32.

3كاظم جاسم العيساوي، مرجع سابق، ص 253.

4أحمد السيد النجار وآخرون، مرجع سابق، ص 127.

الوقت نفسه أكثرها صعوبة وذلك لتشعب المؤشرات وتنوعها واختلاف الآراء فيها، ولكن في جميع الأحوال من الضروري على أية وحدة أو مركز مسؤولية عند اختيار المعايير الخاصة بها ملاحظة ما يأتي: (1)

. اختيار المؤشرات الأكثر تناسبًا مع طبيعة نشاط البنك والأكثر اتساقًا مع الأهداف المرسومة سلفًا.

. انتخاب المؤشرات الأكثر وضوحًا وفهمًا من قبل العاملين، بحيث يكون في استطاعتهم تطبيقها بسهولة.

. ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها، بما يتناسب مع طبيعة نشاط البنك وكذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها، وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من الأهداف بما يتلاءم مع دوره وأهميته مقارنة مع بقية الأهداف الأخرى للبنك.

5- إنشاء نظام متكامل للمعلومات وتطويره: بما يكفل ويساهم في اتخاذ القرارات الصحيحة بهدف تصويب مسارات الأداء في الوقت المناسب وضمان عدم السير في الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق أداء غير مرغوب فيه. (2)

ثانيا. المقومات الأساسية لنظم تقييم الأداء في البنوك التجارية:

لكي يتسنى لنظام تقييم الأداء المتبع في البنوك التجارية تحقيق أهدافه وبصورة كفؤة، لا بد أن تتوفر فيه مجموعة من المقومات أهمها: (3)

الشمول: أي أن يكون نظام تقييم الأداء شاملا ويغطي كافة جوانب الأداء في البنك التجاري، ويعطي في نفس الوقت انطبعا ورؤية واضحة عن موقف البنك محل التقييم في جوانب الأداء كافة.

الوضوح: أن يعكس الوضوح في تبيان النواحي الكيفية في الأداء بجانب النواحي الكمية، كما يجب أن يعكس الترابط بين الوظائف الإدارية المختلفة بالبنك.

الترابط بين الأهداف: أن يحقق الارتباط بين البنك التجاري محل التقييم وأهدافه، مع ضرورة تعرف القائمين والعاملين بالبنك على المؤشرات والأهداف المرجوة بما يكفل توفير الرغبة في تقبل نتائجه.

الاستمرار في تطبيق نظام تقييم الأداء: بمعنى عدم الاقتصار على مدة زمنية معينة، بل يجب أن يتسم هذا النظام بالدورية والانتظام في فترات قصيرة، لمواجهة الانحرافات قبل استفحال آثارها في الاتجاهات غير المرغوبة وتوجيهها نحو مسارات السير المرغوبة.

التمكن من الوصول إلى نتائج إيجابية وإلى تحسين الأداء، ورفع الكفاءة، بتوضيح المسارات السليمة للأداء فيما بعد، وأن لا تقتصر العملية على الكشف عن أوجه الخلل والانحرافات فقط. (4)

1 مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، مرجع سابق، ص 38.

2 نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 33.

3 نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 34.

4 صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 244.

التكامل مع أنواع الرقابة الأخرى، ومراعاة السهولة والبساطة، وارتكازه على عدد قليل من النماذج والمؤشرات التفصيلية.⁽¹⁾

أن تمكن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية من عمل اتصالات مفتوحة بين مختلف أطراف عملية التقييم بدون عوائق أو صعوبات.⁽²⁾

أن يتوفر للبنك التجاري نظاما فعالا للمعلومات لدعم اتخاذ القرارات وتقييم الأداء والنتائج والإنجازات.⁽³⁾ بحيث تكون انسيابية المعلومات سريعة ومنتظمة، تساعد المسؤولين على اختلاف مستوياتهم الإدارية من اتخاذ القرار السليم والسريع وفي الوقت المناسب، لتصحيح الأخطاء وتفادي الخسائر في العملية الإنتاجية.⁽⁴⁾ وجود نظام حوافز فعال سواء كانت هذه الحوافز مادية أو معنوية، لأن غياب مثل هذا النظام يضعف من قوة وجدية القرارات المتخذة بشأن تصحيح المسار في العملية الإنتاجية والارتفاع بها إلى المستوى المطلوب.⁽⁵⁾ وجود قيادة فعالة تتولى وضع الأسس والمعايير لتطبيق الخطط والسياسات واتخاذ القرارات وقيم وأخلاقيات العمل لتحقيق التميز.⁽⁶⁾

المطلب الثالث: مراحل تقييم الأداء والعوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم له:

أولا. مراحل تقييم الأداء في البنوك التجارية:

إن عملية تقييم الأداء في البنوك التجارية تمر بعدة مراحل أساسية يمكن إجمالها فيما يلي:

1- المرحلة الأولى: جمع البيانات والمعلومات الإحصائية حيث تتطلب عملية تقييم الأداء توفر البيانات والمعلومات والتقارير اللازمة مثل: القيمة المضافة، كمية و/ أو قيمة الإنتاج، عدد العمال، الأجور وغير ذلك...⁽⁷⁾ من أجل حساب النسب أو المؤشرات المستخدمة في عملية التقييم، وتشمل هذه البيانات والإحصاءات بيانات لعدة سنوات ولمختلف النشاطات التي يمارسها البنك التجاري.⁽⁸⁾

2- المرحلة الثانية: مرحلة تحليل البيانات والمعلومات الإحصائية ودراستها وبيان مدى دقتها وصلاحياتها

لحساب النسب أو المؤشرات اللازمة لعملية تقييم الأداء في البنك التجاري.

1صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 244.

2زهير ثابت، كيف تقييم أداء العاملين والشركات، دار قباء للنشر، القاهرة، 2001، ص 128.

3محمود عبد الفتاح رضوان، مرجع سابق، ص 19.

4مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، مرجع سابق، ص 42.

5المرجع نفسه، ص 42.

6محمود عبد الفتاح رضوان، مرجع سابق، ص 19.

7مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، مرجع سابق، ص 39.

8نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 33.

3- المرحلة الثالثة: مرحلة إجراء عملية التقييم باستخدام النسب أو المؤشرات بالاعتماد على البيانات المتاحة لمختلف النشاطات والعمليات التي يشتمل عليها أداء البنك التجاري.

4- المرحلة الرابعة: مرحلة تحليل نتائج التقييم وبيان مدى النجاح أو الإخفاق الذي صاحب أداء البنك التجاري، ومن ثم تفسير الأسباب التي أدت إلى تلك الانحرافات، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة تلك الانحرافات لضمان تحقيق أداء أمثل للبنك.⁽¹⁾

5- المرحلة الخامسة: تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات التي حدثت في الخطة وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم، وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي تمخضت عن عملية التقييم للاستفادة منها في رسم وصياغة الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة والرقابة.⁽²⁾

ثانياً. العوامل المؤثرة في اختيار نظام سليم لتقييم الأداء في البنوك التجارية:

إن اختيار نظام سليم ومتكامل لتقييم الأداء في البنوك التجارية يتأثر بثلاث مجموعات من العوامل، منها ما هو داخلي ومنها ما هو اقتصادي وآخر تاريخي هي:⁽³⁾

1- العوامل الداخلية: إذ تمارس البنوك التجارية نشاطاً اقتصادياً متميزاً يتمثل في تجميع الأموال من مصادرها المختلفة وذلك وفق أساليب وقواعد وأصول معينة في تجميع الأموال وتوزيعها. وتقوم هذا البنوك على قاعدة أساسية هي أن البنوك لا تمتلك تلك الأموال المودعة لديها وإنما هي مؤتمنة عليها.

ويتوقف نجاح البنك التجاري في تحقيق أغراضه وأهدافه على حسن إدارته لمصادر أمواله واستخدامها، حتى يحقق أكبر نفع في ظل الظروف السائدة التي تتسم بالمنافسة الحادة التي تميز السوق المصرفية نتيجة دخول العديد من المؤسسات المالية غير المصرفية هذا السوق.

لذلك فإن اختيار نظام سليم لتقييم الأداء في البنوك التجارية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار طبيعة العوامل الداخلية للبنك وانعكاساتها المختلفة على جوانب الأداء فيه.

2- العوامل التاريخية: يقضي توفير نظام متكامل وسليم لتقييم أداء البنوك التجارية أن يؤخذ في الاعتبار التطور التاريخي لهذه البنوك، ولتوضيح مدى التأثير الذي ألحقه تلك التطورات الحاصلة في النشاط البنكي، ويرتبط بذلك ما

1 نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 34.

2 مجيد الكرخي، تقويم الأداء باستخدام النسب المالية، مرجع سابق، ص 39.

3 نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 35.

صدر من تشريعات وقرارات كان لها أثر ملموس على أنشطتها وأحجامها ومجالات أعمالها المصرفية. والتي من بينها:⁽¹⁾

. ملكية البنوك (عمومية أو خاصة).

. مدى تطور الاقتصاد الوطني وآليات التمويل التي تعتمد عليها مؤسساته.

. مدى توفر سوق مالي، ومدى كفاءته.

. مستوى المنافسة التي تسود في السوق المصرفية المحلية (وجود البنوك الأجنبية من عدمه).

3 العوامل الاقتصادية: يتأثر أداء البنوك التجارية بمجموعة من العوامل الاقتصادية من أبرزها:

. طبيعة الجهاز المصرفي ودوره في خطط التنمية الاقتصادية.

. الهيكل السائد لأسعار الفائدة المدينة والدائنة.

. تعريف أسعار الخدمات المصرفية المقررة.

. الإمكانيات المتاحة لمنح الائتمان.

. الاتجاهات والأسلوب المتوقع تطبيقه في أداء البنوك التجارية خلال المرحلة المقبلة لضمان تحقيق ظروف تنافسية

عادلة مع نظيراتها الأجنبية.

. تماشي النصوص التشريعية السائدة مع متطلبات المنافسة من عدمه.

. مدى انتشار الثقافة والوعي والعادة المصرفية بين أفراد المجتمع.

المبحث الثالث: مؤشرات تقييم الأداء في البنوك التجارية:

يشكل تقييم الأداء جزءاً ومرحلة من عملية مراقبة التسيير، يتم من خلالها تقييم الانجازات التي حققتها المنظمة

مقارنة بما كانت ترغب في الوصول إليه، حيث أن هذه العملية تتطلب وجود مؤشرات مرجعية تسمح بالحكم على

أداء المنظمة ومن ثم اتخاذ الإجراءات التصحيحية التي تسمح بتحسينه. وهذا ما سيتم التعرف عليه في هذا البحث.

المطلب الأول: ماهية مؤشرات تقييم الأداء:

يتناول هذا المطلب تعريف مؤشرات تقييم الأداء وخصائصها:

أولاً. تعريف مؤشرات تقييم الأداء:

تتسم عملية تقييم الأداء بالحركة والاستمرارية والمرونة والتكامل، وتستخدم مجموعة من المؤشرات، والتي على

أساسها يتم تحديد مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف.

1 كمال فايد، مرجع سابق، ص 177.

يعرف مؤشر الأداء بأنه: "معلومة تساعد المسير على توجيه مهمة معينة نحو تحقيق هدف معين، وتسمح له بتقييم الانجاز الذي تم تحقيقه".⁽¹⁾

كما يمكن تعريفه بأنه: "مقياس للأداء المرغوب، بشكل مؤشر محدد مقدما لتقييم الأداء الفعلي يوضع بعناية ودقة بعد تقييم جميع العوامل الكمية والنوعية، ويجري التعبير عنه بصورة محددة طبيعية أو مالية".⁽²⁾

كما نؤكد هنا على ضرورة التمييز بين مؤشرات الأداء ومعدلات الأداء فقد يختلف المفهومان، فإذا قصد بمعدلات الأداء كمية العمل المنجز بجهد إنساني خلال فترة زمنية معينة أو الوقت اللازم لأداء ذلك حينئذ نجد أن القصد من معدلات الأداء يختلف عن مؤشرات الأداء وذلك للأسباب التالية:

- أن مؤشرات الأداء تمثل مدخلا أو منهجا نموذجيا للتعبير عن الكفاءة في الأداء وذلك على العكس من معدلات الأداء التي تمثل واقعا فعليا.

ثانيا. خصائص مؤشرات تقييم الأداء:

يكمن الهدف الأساسي من وضع مؤشرات تقييم الأداء في تقدير كفاءة المنظمات على تقديم المنتجات والخدمات، ويتم هذا التقييم باستخدام مؤشرات مقبولة، ووضع وتحديد هذه المؤشرات يستلزم التعرف على الخصائص المميزة لها، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:⁽³⁾

1- الترابط بين المؤشرات: فحتى تكون مؤشرات الأداء مفيدة يجب أن تكون مترابطة فيما بينها، وتحدد الإشارة هنا إلى وجود نوعين من الارتباط، يتمثل الأول في التنسيق، والذي يعني أنه لا يمكن التخطيط بشكل فاعل لأي جزء من المنظمة، إذا ما تم التخطيط له بصورة مستقلة عن أية وحدة أخرى في نفس المستوى، أما الثاني فيتمثل في التكامل والذي يعني بضرورة إجراء التخطيط الفعال بشكل متوافق على جميع المستويات، وهو ما يعني الاعتماد المتبادل في هذه العملية.

2. أن تكون المؤشرات تجريبية: والمقصود بالتجريب هنا المرونة في وضع مؤشرات الأداء بالشكل الذي يضمن العلاقة بين ما يتم قياسه وتقييمه والهدف المراد تحقيقه، أي اختيار المؤشرات المناسبة والأكثر ملائمة خاصة إذا تعلق بالرسالة المتغيرة للمنظمة.

1 مفيدة بجياوي وعبد القادر موفق، مؤشرات الأداء لنظام الإنتاج في المؤسسة الصناعية الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 8 و9 مارس 2005، ص 89.

2 محمد محمد الفيومي، أصول محاسبة التكاليف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993، ص 308.

3 وفاء ريس، مساهمة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال بطاقة الأداء المتوازن. دراسة حالة مؤسسة سوناطراك مديرية الصيانة لولاية الأغواط، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير عمومي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016، ص 119، 120.

3- إشراك العاملين في وضع المؤشرات: عادة ما تقوم الإدارة العليا بتحديد المؤشرات الأساسية التي يراد استخدامها في عملية تقييم الأداء، لنفس الأسباب التي تكمن وراء التخطيط الاستراتيجي، باعتبارها المسؤولة الأولى عن وضع الاتجاه الاستراتيجي للمنظمة، إلا أن هناك بعض المؤشرات الداعمة مثل مقاييس العمليات والمخرجات التي من الضروري أن تقوم الإدارات الأخرى بتحديدتها.

4- يجب أن تتناول المؤشرات الوصف الدقيق للمؤسسة أو العملية أو النظام المراد تقييمه: إذ أن المؤشرات التقليدية التي تركز على الجانب المالي فقط أصبحت غير كافية اليوم لتقييم الأداء المؤسسي، لذلك يجب إضافة المؤشرات غير المالية إلى جانب المؤشرات المالية التي تصف جوانب المنظمة المختلفة، وتوفر صورة شاملة وكاملة عنها.

5- قياس ما هو مهم فقط: يجب أن تتناول المؤشرات التي يتم اختيارها في عملية تقييم الأداء العناصر الأساسية والمهمة في المنظمة، وبالتالي يجب أن يكون الهدف من عملية القياس والتقييم واضحاً، كما أنه من الضروري فهم الكيفية التي يتعين استخدام المؤشرات لها.

6- أن تساهم المؤشرات في دعم صناعة القرار: إن الهدف من عملية تقييم الأداء هو توفير البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بالمنظمة، وبالتالي إهمال المؤشرات التي لا يمكن أن تفيدي في اتخاذ القرارات.

المطلب الثاني: الأسس الواجب توافرها في مؤشرات تقييم الأداء وأهميتها:

يتناول هذا المطلب أهمية مؤشرات تقييم الأداء والأسس الواجب توافرها في تلك المؤشرات

أولاً. الأسس الواجب توافرها في مؤشرات تقييم الأداء:

لكي تكون مؤشرات تقييم الأداء المستخدمة في تقييم أداء المؤسسات بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة صالحة وفعالة وقادرة على تقييم الأداء بشكل دقيق يعبر بصدق عن حقيقة الأداء، لا بد أن تكون مبنية وفق مجموعة من الأسس التي يجب توافرها في المؤشرات، وهي:⁽¹⁾

. يجب إعداد مؤشرات الأداء بالتنسيق مع الأهداف.

. أن تكون المؤشرات بسيطة وواضحة وسهلة التطبيق وبعيدة عن التعقيد، حتى يمكن فهمها وتطبيقها وتفسير نتائجها بصورة سليمة وخالية من الأخطاء.

1. صلاح الدين حسن السيسي، مرجع سابق، ص 248.

. مجيد الكرخي، تقوم الأداء في الوحدات الاقتصادية باستخدام النسب المالية، مرجع سابق، ص 65، 66.

. نعمة بجياوي وركية مقرى، التحولات الكبرى في أنظمة مراقبة التسيير والموازنات التقديرية، الطبعة الأولى، دار الرابطة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص

- . أن تعبر بقوة عن الحالة المراد قياسها، وأن تكون قادرة على كشف الانحرافات والأخطاء الموجودة.
- . يجب أن تتم عملية القياس والرقابة من طرف الأشخاص المعنيين بذلك.
- . أن تراعي المؤشرات طبيعة النشاط الذي يمارسه البنك التجاري والبيئة التي تحيط به.
- . سهولة التعرف على أسباب التغيرات التي تحدث فيها ومدى علاقة ذلك بالمؤشرات الأخرى.
- . أن تكون المؤشرات شاملة لكافة أنشطة البنك التجاري وعدم اقتصرها على جانب أو جوانب محددة، فالتركيز على جانب أنشطة معينة يؤدي حتما إلى نتائج جزئية لا تعبر عن حقيقة الأداء في البنك.
- . أن تعبر المؤشرات عن خاصية هامة لها التأثير الكبير والواضح في أداء البنك التجاري، مع تباينها للتغيرات الحاصلة في نشاطه، مما يسهم في تقديم صورة واضحة للأداء.
- . توفر البيانات والمعلومات الإحصائية اللازمة لحسابها التي بدونها لا يمكن عملياً الاستفادة من المؤشرات حتى ولو كان اختيارها سليماً.

ثانياً. أهمية مؤشرات تقييم الأداء:

- تلعب مؤشرات تقييم الأداء دوراً بارزاً في تحديد مستويات الأداء التي ترغب المنظمة في الوصول إليها ومقارنتها بما تحقق فعلياً على أرض الواقع، وتظهر أهمية مؤشرات تقييم الأداء أكثر في النقاط التالية:⁽¹⁾
- . تعتبر مؤشرات تقييم الأداء جزء لا غنى عنه من القياس المعياري.
- . تعتبر وسيلة لمساعدة رجال الأعمال على التعرف على واقعهم العملي، من خلال اكتشاف مواطن القوة والضعف والفرص والتهديدات.
- . تعتبر وسيلة مثلى لتقدير مدى فاعلية العمل والقدرات الكامنة لدى المنظمة.
- . تعتبر مؤشرات الأداء وسيلة لتحديد الفرص ذات الأهمية الإستراتيجية بالنسبة للمنظمة.
- . تقوم مؤشرات الأداء بمهمة تصوير عالية المستوى للأداء في المنظمة، معتمدة في ذلك على مقاييس محددة بشكل مسبق.
- . تعتبر مؤشرات الأداء وسيلة مباشرة لمقارنة الأداء، سواء كان ذلك للمقارنة بين مؤسسات اقتصادية متشابهة، أو مقارنة الأداء الحالي بالسابق في المؤسسة نفسها.

1 وفاء رابيس، مرجع سابق، ص 118.

. إن اختيار مجموعة مؤشرات مناسبة لظروف المنظمة أمر جد مهم، ولا يقل أهمية عن ذلك تحديد القيم المتوقع تحقيقها لكل مؤشر، ويجب أن تكون هذه القيمة عالية لتحفيز العاملين على العمل أكثر، وأن لا تكون عالية جدا بحيث يجد العاملون صعوبة في تحقيقها أو يقتنعون بعدم قدرتهم على تحقيقها.

المطلب الثالث: معايير اختيار مؤشرات الأداء وأنواعها:

أولاً. معايير اختيار مؤشرات الأداء:

إن اختيار وتأسيس مؤشرات الأداء لا يتم من مصدر واحد، ولا يعتمد على الحدس والعادات البسيطة بل يجب اختيار مؤشرات ملائمة، وإلا ما نفع مؤشر يوفر معلومة تتمتع بمصدقية ولا تتناسب مع الأهداف المحددة أو لا يسمح بالتصرف، فعملية اختيار المؤشرات تخضع لمجموعة من المعايير نذكر من بينها:⁽¹⁾

- يجب أن يستعمل المؤشر في الوقت الحقيقي، ولا يمكن ذلك إلا إذا تم الحصول على المعلومة في الوقت الضروري ويعاد تحديثها في مرحلة الحاجة إلى اتخاذ القرار.

. يجب أن يقيس المؤشر الأداء مقارنة بأهداف النظام، وهذا يعني أن اختيار المؤشر سيكون حسب الوحدة التي ستسير والأهداف المختارة. وبالإضافة إلى ضرورة التعبير عنه بوحدات تعبر عن الأهداف.

- يجب أن يضم المؤشر الفعل، بحيث يسمح لمستعمليه باتخاذ القرارات الضرورية لتصحيح الخلل أو مضاعفة العمل أو اغتنام الفرض. كما يجب أن يسمح بالحكم على الجهود المحققة والمسار المتبقي، مما يسمح للمقرر بتحديد ما يجب فعله قبل فوات الأوان.

. عند تأسيس المؤشر يجب اختيار المتغيرات التي تعكس أهداف الإدارة العامة.

. ولنفس المتغيرات السابقة يجب تحديد معالمها واختيار طريقة تقييم هذه المعالم.

ثانياً. أنواع مؤشرات تقييم الأداء:

تعتبر عملية اختيار مؤشرات تقييم الأداء وتركيبها من أهم مراحل عملية تقييم الأداء، فهي تتطلب التحديد الواضح والدقيق لمدلولات المؤشرات المستخدمة في التقييم وتركيبها وطرق حسابها وكذا البيانات والمعلومات المستخدمة في بنائها، فضلاً عن درجة تأثير كل منها على الآخر ونوع وحدود هذا التأثير. ووفقاً للمنظور السابق تصنف مؤشرات الأداء إلى مؤشرات مالية تقليدية، ومؤشرات غير مالية حديثة.

1نعيمة بجاوي وركية مقرى، مرجع سابق، ص 123.

1. مؤشرات الأداء المالية:

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في المنظمات، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة وملائمة المؤشرات المالية وقدرتها على قياس الأداء بشكل سليم.⁽¹⁾ إن هذه المؤشرات توضح لنا رقميا ما تم تحقيقه نتيجة لممارسة العاملين لوظائفهم في إطار تحقيق الأهداف، وتعد المؤشرات المالية من أقدم وأكثر الأدوات استعمالا في تقييم أداء المنظمات، ويوجد عدد كبير من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المنظمات، إلا أننا سنتطرق إلى أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعًا وسنخص بالذكر أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية:

أ. معدل العائد على الاستثمار:

يقيس معدل العائد على الاستثمار قدرة المؤسسة على استثمار الأصول التي تمتلكها وتعبّر هذه النسبة عن ربحية الدينار الواحد المستثمر داخل المنظمة، وكلما كانت هذه النسبة عالية فهي تعكس كفاءة السياسات والإجراءات والقرارات التشغيلية التي اتخذتها إدارة المنظمة، وكذلك نسبة هامش الربح الصافي التي تبين قدرة المنظمة على تحقيق ربح من المبيعات وتوضح مقدار الأرباح التي تحققت مقابل كل وحدة واحدة من صافي المبيعات.⁽²⁾ ويعتبر هذا المعدل المؤشر الأكثر انتشارا لأنه يدمج ويدخل الأموال المستثمرة في مؤشر الأداء، ويحسب بالعلاقة التالية:⁽³⁾

معدل العائد على الاستثمار = النتيجة / الأموال المستثمرة

هذا المعدل هو عبارة عن تقييم محاسبي للنتيجة والأموال المستثمرة، كما أنه يعكس المردودية لرقم الأعمال والأموال المستثمرة. ويختلف تعريف النتيجة والأموال المستثمرة من مؤسسة إلى أخرى، فبعضها يأخذ بنتيجة الاستغلال والبعض الآخر بالنتيجة الصافية ومؤسسات تأخذ بمجموع الأصول وأخرى تعتمد على الأصول الصافية. وحتى يتسنى تفسير أفضل لأداء الأموال المستثمرة وكذلك التأثير الممكن على عناصر هذا المعدل عادة ما يتم تجزئته إلى مكونات يمكن التأثير عليها وهي:

معدل العائد على الاستثمار = (رقم الأعمال / الأموال المستثمرة) × (النتيجة / رقم الأعمال)

1 كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 204.
2 مصطفى العثماني، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية. دراسة حالة مجمع صيدال خلال 2010/2014، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015، ص 88.
3 نعيمة بجاوي وزيكية مقرى، مرجع سابق، ص 125.

وتشكل هذه التجزئة أهم العوامل الأساسية للمردودية، حيث أن استخدام الأصول يولد رقم الأعمال وهذا الأخير يولد النتيجة ويؤدي تحسين أحد هذه المكونات مع ثبات الأخرى إلى تحسين مردودية الأموال المستثمرة.

2. القيمة الاقتصادية المضافة:

يستند مفهوم القيمة الاقتصادية المضافة على أن مبدأ المنظمة يقوم على خلق ثروة للمساهمين من خلال تحقيق فائض يفوق التكلفة الإجمالية لرأس المال المستثمرة،⁽¹⁾ وتقوم القيمة الاقتصادية المضافة كمؤشر للأداء المالي الداخلي على الصلة الموجودة بين أرباح المنظمة وقدرتها على خلق الثروة، وهي مقياس يسعى إلى تحسين وقياس كفاءة إيجاد القيمة.⁽²⁾ فالقيمة المضافة هي الفرق بين قيمة المبيعات وبين تكلفة المواد الأولية المشتراة.⁽³⁾

كما أنها تمثل الصورة الحقيقية لخلق الثروة للمساهمين وتساعد المديرين على اتخاذ قرارات الاستثمار وتحديد الفرص المتاحة، وبعبارة أخرى القيمة الاقتصادية المضافة هي معيار فعال يدل على نوعية السياسات الإدارية ومؤشر موثوق به فيما يتعلق بتحديد طريقة نمو القيمة.⁽⁴⁾

من خلال ما سبق نستنتج أنه عندما تكون القيمة الاقتصادية المضافة موجبة فإن العائد على رأس المال المستثمر يكون أعلى من تكلفة رأس المال وهنا المنظمة.

تكون لها القدرة على خلق ثروة للمساهمين وهو ما يعني من وجهة نظر حملة الأسهم تحقيق أداء يفوق توقعات السوق، وفي حال كانت القيمة الاقتصادية المضافة سالبة فهذا يدل على أن المنظمة قامت بتدمير ثروة المساهمين فالعوائد المحققة لم تغطي تكلفة رأس المال المستثمر، وبالتالي تحقيق أداء في أدنى التوقعات، وفي بعض الحالات الاستثنائية جدا تكون القيمة الاقتصادية المضافة معدومة تماما هنا الربحية تسمح بتلبية مطالب المدينين فقط.⁽⁵⁾

أما فيما يتعلق بالبنوك التجارية فإن مدخل القيمة المضافة يوفر مؤشرات هامة وأساسية لتقييم الأداء فيها بحيث تركز هذه المؤشرات بشكل أكبر على عوامل خلق القيمة بدلا من القيمة نفسها، وتظهر أهمية القيمة المضافة أو كما

1 حسنية صيفي ونوال بن عمارة، "قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة: دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC 40 خلال الفترة (2008-2013)"، مجلة الباحث، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015، ص 181.

2 Efficacy of Economic Value Added Concept in Business Performance "Sarbpriya Ray, Advances in Information Technology and Management (AITM). Vol2, N°2. 2012. P^Measurement^261.

3 فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمان الدوري، مرجع سابق، ص 226.

4 Relationship The Economic Value Added (EVA) With "SayedMojtabaHasani&ZadollahFathi, Interdisciplinary Journal Of Contemporary "Stock Market Value (MT) and Profitability Ratios Research In Business Institute, Vol 4, N° 3, July 2012, p 409

5 ajustements et "Le modèle de création de valeur «EVA-MVA Présentation" DenglosGirégory. reformulations, La Revue des Sciences de Gestion, vol 3, No 213, 2005, P 44.

يطلق عليها "بالقياس المالي للإنتاجية" في قدرتها على تبيان مساهمة وإضافة البنك التجاري في كلفة السلع والخدمات الوسيطة المشتراة من الغير والمستخدمه في عمليات تقديم الخدمات.

فالقيمة المضافة تقيس الجهود الإنتاجية الذي يسهم به البنك التجاري باستخدام جميع موارده في سبيل تحقيق هدف المخرجات، وذلك بتداخل وتعاون كافة عوامل الإنتاج في مجال النشاط المصرفي.

ويوجد أسلوبان لقياس القيمة المضافة، فالقيمة المضافة إما تكون إجمالية أو صافية، والفرق بينهما يتمثل في معالجة اهتلاك الأصول الثابتة، ففي القيمة المضافة الإجمالية يظهر الإهلاك فيها ضمن الاستخدامات، أما في القيمة المضافة الصافية فيعالج الإهلاك على أساس بند من بنود الكلفة التي تحسم من قيمة الإنتاج.

3 مؤشرات الربحية:

تعد هذه المؤشرات من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء البنوك التجارية، إذ أن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة البنك التجاري على تحقيق عائد نهائي صافي على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار البنوك التجارية وتوسعها، من خلال الدور المحوري الذي تلعبه الأرباح المحصلة في تحقيق النمو المستعمر للبنوك مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة، وضمان الاستقرار من خلال تعزيزها لثقة الزبائن والمتعاملين من البنك التجاري. وتقييم الأداء بتحليل الربحية يركز على مجموعة من النسب، نذكر منها ما يلي:

. معدل العائد على حقوق الملكية.

. نسبة هامش الربح.

. معدل العائد على إجمالي الموجودات.

. نسبة صافي الربح إلى إجمالي الإيرادات.

. معدل العائد إلى إجمالي الأصول.

. نسبة هام صافي العمليات التشغيلية.

. نسبة الأرباح الموزعة للمساهمين إلى صافي الأرباح.

. معدل العائد على الودائع.

. معدل العائد للسهم.

. معدل التوزيعات النقدية للسهم.

. نسبة إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الموجودات.

. معدل العائد على رأس المال المدفوع.

. معدل العائد على الموارد.

. نسبة الفوائد المكتسبة إلى الفوائد المستحقة.

أما في ما يخص الرافعة المالية فسنقوم بتعريف مفهوم الرفع المالي وأثره تحليل وتفسير ميكانيزم الرفع المالي

مفهوم الرفع المالي:

تعرف الرافعة المالية بأنها درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها. وتسمى الرافعة المالية أيضا بالمتاجرة بالملكية، وتعني قيام المؤسسة باستخدام أموال الغير من اجل تحقيق أكبر عائد ممكن للمالكين وأصحاب المؤسسة.

وينشأ الرفع المالي من وجود التكاليف المالية الثابتة المتمثلة في فوائد القروض وتوزيعات الأسهم الممتازة ومع ثبات العوامل الأخرى على حالها ترتفع درجة الرفع المالي كلما زادت التكاليف المالية. يمكن قياس أثر الرفع المالي من خلال تحليل العلاقة الموجودة بين المردودية المالية (معدل العائد على الأموال الخاصة) و المردودية الاقتصادية (معدل العائد على الأموال المستثمرة).

أثر الرافعة المالية

إن من أهم العوامل المحددة لمستوى الأداء في المؤسسة هو هيكل التمويل، وعلى الرغم من الدور المعقد لهذا الهيكل والجدل الكبير المتعلق بدوره ومستوياته، إلا أن تحليله يسمح بإعطاء مقارنة أولية لهذه الإشكاليات. فحسب هذا التحليل يمكن أن يكون للاستدانة تأثيران مزدوجان تبعا للعلاقة بين تكلفة الاستدانة ومردودية الأصول، فيكون تأثيرها ايجابي إذا كانت مردودية الأصول كافية، كما يمكن أن يكون لها تأثير سلبي إذا كانت تكلفتها غير مغطاة بمردودية كافية.

تحليل وتفسير ميكانيزم الرفع المالي:

يحدث الرفع المالي كلما قامت مؤسسة ما بتمويل نشاطها بديون حاملة للفائدة. ويهدف تحليل الرفع المالي إلى التأكد مما إذا كانت المؤسسة قادرة على تحقيق أرباح تفوق (تغطي) تكاليف الاقتراض فتعتبر النتيجة الاقتصادية المقدار من الأرباح الذي سوف يتوزع بين كل من التكاليف المالية (لفائدة المقرضين) والضرائب على الأرباح (لفائدة الدولة) والأرباح الصافية (لفائدة المساهمين)، كما هو موضح في الشكل الموالي:

شكل يبين تمويل الأصل الاقتصادي وكيفية توزع الثروة المولدة عنه

يتضح من خلال الشكل أعلاه بأن المؤسسة سوف تتحمل مخاطرة رفع مالي ناتجة عن احتمال عدم قدرة النتيجة الاقتصادية المحققة على تغطية الفوائد الناتجة عن الاقتراض، ومن ثم يكون أثر الاستدانة سلباً على المردودية المالية للمؤسسة.

فلو حاولنا التعبير عن ذلك بمفهوم المردودية، فإن الأصل الاقتصادي الذي تم تمويله بمزيج من الأموال الخاصة والديون يفترض أنه سيولد مردودية اقتصادية تفوق تكلفة تمويله والمتمثلة في تكلفة رأس المال بصفة عامة و في فوائد الديون بصفة خاصة، فإذا حصل كذلك، فإن المؤسسة ستحقق مردودية أموال خاصة تفوق معدل مردودية الأصل الاقتصادي، وذلك بفضل الرفع المالي، وهو ما سينعكس إيجاباً على ربحية المساهمين في رأس مال المؤسسة. عندئذٍ نقول أنه للاستدانة أثر إيجابي على المردودية المالية للمؤسسة.

الصياغة الرياضية لأثر الرافعة المالية:

قبل بدء عملية التحليل، سوف نعتبر أن أي نتيجة هي بعد الضريبة (نتيجة الاستغلال، النتيجة المالية والنتيجة الصافية) مع الإشارة إلى أن التحليل سيظل ثابتاً إذا افترضنا أن كل النتائج هي قبل الضريبة على الأرباح (IS).

يمكن تحديد علاقة أثر الرافعة المالية انطلاقاً من المعطيات التالية:

R_{exp} : النتيجة العملية. CP: الأموال الخاصة.

R_{net} : النتيجة الصافية. D: الاستدانة الصافية.

R_e : المردودية الاقتصادية. I: تكلفة الاستدانة.

R_{cp} : مردودية الأموال الخاصة IS: الضريبة على الأرباح.

وأن:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

المردودية الاقتصادية = النتيجة العملية بعد الضريبة / الأصول الاقتصادية.

إن الصياغة الرياضية لعلاقة أثر الرافعة المالية تعطى على الشكل التالي:

حيث:

- $R_e - i$: الهامش بين المردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة.

- D/C_p : الرافعة المالية وتقاس تركيبة الهيكل المالي.

- $D/C_p(R_e - i)$: أثر الرافعة المالية.

دور أثر الرافعة المالية في بناء الهيكل المالي الامثل

نهدف من خلال تحليل أثر الرافعة المالية إلى دراسة مساهمة الاستدانة في تحقيق عوائد إضافية تساهم في تحسين مردودية الأموال الخاصة (مردودية المساهمين)، وبالتالي لا يمكن أن يكون هذا التحليل في المؤسسات إلا في ظل وجود سياسة استدانة تنتهجها المؤسسة في بناءها لهيكلها التمويلي (التمويل عن طريق الديون أو السندات).

الحالة الاولى: المردودية الاقتصادية أعلى من معدل الفائدة

في هذه الحالة يكون أثر الرافعة المالية موجبا، أي أن:

ومنه يمكن تحسين مردودية الأموال الخاصة بزيادة الرافعة المالية D/Cp ، أي أن اللجوء إلى الاستدانة يؤدي إلى زيادة مردودية الأموال الخاصة.

الحالة الثانية: المردودية الاقتصادية اقل من معدل الفائدة

في هذه الحالة يكون أثر الرافعة المالية سالبا، أي أن:

وتنخفض مردودية الأموال الخاصة بزيادة اللجوء إلى الاستدانة وذلك بسبب عدم قدرة دورة الاستغلال على تحمل المصاريف المالية الناتجة عن دورة الاستدانة .

حدود أثر الرافعة المالية:

- عند حساب أثر الرافعة المالية يتم الاعتماد على المفاهيم المحاسبية لعنصري المردودية المالية والمردودية الاقتصادية واهمال المفهوم المالي المتعلق بعامل المخاطرة، وهو الامر الذي يحد من الاعتماد عليهما بشكل مطلق وقد يقود إلى قرارات خاطئة كليا.

- مستوى الاستدانة في معادلة أثر الرافعة المالية لا تمثل متوسط الاستدانة وبالتالي لا تعكس واقع وسياسة المؤسسة فيما إذا كانت مستدينة بشكل كبير أو لا، كما أنها لا تظهر أثر التوظيفات المالية على حجم الاستدانة الصافية.

- لم تشر إلى حالة تحقيق المؤسسة لخسائر على مستوى النتيجة الصافية.

- اهمال النتيجة الاستثنائية سواء من الناحية الايجابية من خلال زيادة المردودية المالية، أو من الناحية السلبية من خلال دورها في تخفيض الضرائب.

4. مؤشرات السيولة:

تعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها البنوك التجارية عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات واو لبعض الوقت، فإن مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى البنك كفيلة بأن تزعزع ثقة المودعين وتدفعهم لسحب ودائعهم مما قد يعرض البنك للإفلاس. ويتحقق جانب من السيولة لدى البنوك التجارية من خلال نسبة الاحتياطي القانوني كأحد أساليب الرقابة الكمية التي يمارسها البنك المركزي من دون فائدة.

وذلك بنسبة معينة من الودائع لديها، وفي الوقت نفسه تستخدم نسبة الاحتياطي القانوني كأحد أساليب الرقابة الكمية التي يمارسها البنك المركزي للحد من قدرة البنوك التجارية على منح القروض طبقا لما تقتضيه السياسة النقدية العامة.

وتتطلب إدارة السيولة في البنوك التجارية المواءمة بين الاحتياطات المالية في الأجل القصير والمتوسط، وبين التوظيف في الأصول المختلفة، مما يستلزم دراسة طبيعة الودائع في البنك ونمطها من ناحية تكلفة الحصول على الودائع، والعائد المتحقق من استخدام هذه الودائع في التوظيفات المختلفة، ومدى كفاية هذا العائد لمقابلة تكلفة الودائع من ناحية، وتحقيق فائض للتوزيع من ناحية أخرى. بمعنى أن توفير السيولة في البنوك التجارية يجب أن يكون ضمن حدود معينة وليس على حساب الربحية، وذلك لأن تكلفة الودائع تمثل الجانب الأكبر من مصاريف التشغيل في البنك، وبالتالي فإن عدم استثمار تلك الودائع سيؤدي إلى تدهور ربحية البنك التجاري، وهو ما قد يعرضه في النهاية إلى مخاطر حقيقية للإفلاس.

ولتجنب الوقوع في خطر الإفلاس هناك العديد من المؤشرات التي تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في البنك التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:⁽¹⁾

. نسبة النقدية إلى إجمالي الموجودات.

. نسبة الودائع الجارية إلى الودائع الادخارية والآجلة.

. المعدل النقدي.

. نسبة السيولة القانونية.

¹ صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة حسينية بن بوعلي، الشلف، يومي 14.15 ديسمبر 2004، ص 394.

. نسبة الاحتياطي القانوني.

5. مؤشرات كفاية رأس المال:

تعمل البنوك التجارية على أن تكون لها رؤوس أموال كافية لتغطية احتياجاتها من المعدات والتجهيزات وغيرها من الأصول الثابتة، وكذلك ما يلزمها من أموال حتى تتمكن من البدء في تحقيق الأرباح، وأيضاً لمقابلة المخاطر المتوقعة من استخدام الأموال، إذ يرتبط حجم رأس المال في البنوك التجارية بقدر هذه المخاطر، وأهمها المخاطر الائتمانية إذ تؤدي إلى تدهور قيمة الأصول المتواجدة على قروض وسلفيات.

ويتكون رأس مال البنك التجاري من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والمخصصات والأرباح المحتجزة وعلاوات الإصدار. ويتصف رأس مال البنك التجاري بالصغر النسبي مقارنة بالودائع، وهذا يؤدي إلى ضعف هامش الأمان للمودعين، لذا فإن الحفاظ على ملاءة رأس المال في البنك التجاري يعد أمراً هاماً وضرورياً لدعم ثقة المودعين، حتى يتمكن البنك من اجتذاب الودائع الكافية لتأمين احتياجاته المالية الكفيلة بضمان أداء سليم و متميز للبنك⁽¹⁾.

وتتضمن مؤشرات ملاءة رأس المال عدة أنواع، من أهمها:

. نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الأصول.

. نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الودائع.

. نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي القروض.

. خطر الائتمان.

6. مؤشرات توظيف الأموال:

تهدف هذه المؤشرات للحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة له في المجالات المختلفة في إطار سياساته الائتمانية، وسياسة استخدام الأموال، ومن أهم المؤشرات التي تقيس كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة، ما يأتي:

. معدل إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع.

. معدل إجمالي الإيرادات إلى إجمالي الاستثمارات.

. معدل توظيف الموارد،

. معدل إقراض الموارد.

. معدل العائد على إجمالي محفظة القروض.

¹نصر حمود مزنان فهد، مرجع سابق، ص 65.

7. مؤشرات تحقيق النمو:

هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار النمو الحاصل في الأصول التي يمتلكها البنك ومجموع حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة، ومن بين هذه المؤشرات ما يلي:⁽¹⁾

. معدل نمو الأصول.

. معدل الرفع (مضاعف حق الملكية).

. معدل الاحتفاظ بحق الملكية.

وبما أن البنك التجاري له سمات تميزه عن باقي المؤسسات الأخرى فإننا نلاحظ أن مؤشرات السابقة ترتبط بغاية البنك وأهدافه الرئيسية، فنرى أنها تتعلق بالأرباح التي يسعى البنك إلى تحقيقها، وحجم السيولة التي يجب أن يحتفظ بها بغية مواجهة الالتزامات المستحقة، ومستوى الأمان الذي يعبر عنه من خلال معدل ملاءة رأس المال، كما تهدف المؤشرات السابقة إلى الحكم على كفاءة البنك التجاري في توظيف الأموال المتاحة لديه، وإل قياس مقدار النمو الحاصل في الأصول التي يمتلكها البنك ومجموع حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة.

وبالرغم من استعمال المؤسسات بصفة عامة والبنوك التجارية بصفة خاصة المؤشرات المالية منذ زمن بعيد غير أنه في السنوات الأخيرة أصبحت لوحدها لا تكفي للحكم على الأداء، ووجهت لها مجموعة من الانتقادات من أهمها:⁽²⁾

. المؤشرات المالية التقليدية تعد مؤشرات ذات طبيعة تاريخية وبالتالي فإن القرارات التي تبني عليها ربما تكون غير رشيدة لأنها تعتمد على معلومات غير ملائمة.

. المؤشرات المالية التقليدية تتميز بالبطء الشديد في مواجهة المؤسسات المنافسة تجاه الحركة السريعة للتطور.

. المؤشرات المالية التقليدية تعبر عن الأداء في الماضي وبالتالي تبعد عن تقويم الأداء المستقبلي، وبالتالي لا تعكس

هذه المؤشرات التوجه المستقبل لمنظمات الأعمال.

. استخدام مؤشرات الأداء المالية التقليدية تؤدي إلى التركيز على تحقيق النتائج في الأجل القصير على حساب

تحقيق النتائج في الأجل الطويل.

1 صالح خالص، مرجع سابق، ص 392.

2 أنظر: . أحمد رجب عبد المالك، "مدخل القياس المتوازن كأداة لتطوير نظم تقييم الأداء في المشروعات الصناعية: دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 01، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2006، ص 103.

. جميل حسن النجار، "أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (BSC) على تعزيز المركز التنافسي الاستراتيجي دراسة تطبيقية على قطاع المؤسسات المالية العاملة في قطاع غزة"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، المجلد 01، العدد 29، 2013، ص 347.

. حاتم محمد عبد الرؤوف الشيشيني، "نحو إطار لقياس محددات استخدام ونجاح تبني نظام قياس الأداء المتوازن"، مجلة البحوث التجارية، المجلد 26، العدد 01، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2004، ص 117.

. استخدام المؤشرات المالية التقليدية للأداء يؤدي إلى النقص في المعلومات والتي لا يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الإستراتيجية أي قد تقوم مؤشرات الأداء بتوفير معلومات مضللة عن مستوى الأداء والذي يؤدي إلى اتخاذ قرارات خاطئة.

. استخدام المؤشرات المالية التقليدية للأداء يعد نظاماً أحادي البعد وليس متعدد الأبعاد وذلك من خلال التركيز على بعد الأداء المالي فقط دون التركيز على العديد من الأبعاد الأخرى مثل العلاقات مع الزبائن والعمليات الداخلية وعمليات التعلم والنمو.

. عدم وضوح العلاقة بين نتائج الأداء ومسببات نتائج الأداء.

2. مؤشرات الأداء غير المالية:

جاءت مؤشرات الأداء غير المالية كضرورة فرضتها الحاجة إلى التكيف مع الظروف الجديدة بين المنظمة ومختلف الأطراف المتعاملة معها جعلت من المؤشرات المالية غير صالحة لتقييم الأداء، فالمنظمة الحديثة هي شبكة معقدة من العقود مع مختلف الأطراف الآخذة والذين قد يكونون داخليين أو خارجيين لهم المصلحة في أداء المنظمة وقد يؤثران عليها، وبما أن الأداء هو المحدد لدرجة رضا الأطراف الآخذة في المنظمة، فإن قياسه يكون في ضوء احتياجات هذه الأطراف.⁽¹⁾

إن الأداء يبحث عن مدى خلق القيمة بالمنظمة هذه القيمة التي لم تعد حكراً على المساهمين وإنما أصبح حق الاستفادة منها يعود كذلك للعمال نظير مجهوداتهم للموردين مقابل توريداتهم للمسيرين لقاء تنظيمهم وللزبائن مقابل اقتنائهم لمنتجات المؤسسة، ووفقاً لذلك فإن الأداء يجب أن يحقق نوعين من الأهداف:

أهداف ترتبط بتعظيم القيمة المالية للمؤسسة وأهداف تتعلق بإرضاء الأطراف المتعاملة معها، وبهذا تكون للمؤسسة فرصاً أكثر لتحقيق النمو الدائم كلما ابتعدت عن المنطق الكلاسيكي للمؤشرات المالية كمعايير وحيدة للقياس واتجهت إلى المؤشرات غير المالية متعددة الأبعاد. وتتميز مؤشرات الأداء غير المالية بالمميزات التالية:⁽²⁾

- سهولة تتبعها وربطها باستراتيجيات المنظمة فهي تساعد المديرين على اتخاذ القرارات الصحيحة وفي الوقت المناسب.

1نعمة مجاوي، مرجع سابق، ص 128.

2عبد الله قويدر الواحد، مرجع سابق، ص 71.

- يمكن تطبيقها على مستوى الوحدات الصناعية في المؤسسة فمن الممكن تحديد انخفاض الجودة بسرعة في ظل هذه المؤشرات، ويمكن اتخاذ خطوات علاجية لحل المشكلة أو خطوات وقائية تمنع الوقوع في المشكلة.
- تتناول مشكلة استجابة المنظمة للزبائن في الوقت المناسب في حين لا تكتشف المقاييس المالية هذه المشكلة بسهولة.
- تركز على الأصول غير الملموسة حيث يرتبط عنصر النجاح في العديد من الصناعات بالأصول الثابتة غير الملموسة مثل رأس المال الفكري وإدراك المنظمات لدورها في خدمة وتنمية المجتمع المحلي والمحافظة على ولاء الزبائن أكثر من ارتباطه بالأصول الثابتة الملموسة التي تظهر مقدرة المنظمة المالية والإنتاجية.
- تقلل من الحساسية النفسية بين الموظفين بعكس المقاييس المالية حيث تظهر تقييماً لأداء كل قسم أو فريق عمل أو موظف بشكل أكثر عدالة ومن دون تمييز بين الموظفين والأقسام مما يحسن أداء المديرين ويوفر مؤشرات أكثر دقة لتقوم أعمالهم، ويقلل الضغط على المديرين الناتج عن أدوات القياس المالية التي تؤثر في التعاون والتكامل بين فريق العمل الذي يقوم بتحقيق أهداف المنظمة.

خلاصة الفصل :

القطاع المصرفي من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً وتأثراً بأسعار الصرف وتقلباتها وذلك لما لهذا القطاع من دور أساسي في الاقتصاد والأعمال في أي دولة إذ أن القطاع المصرفي له دور كبير لا يمكن تجاهله في التنمية الاقتصادية و يعتبر من أهم الأدوات لاقصادية التي من خلالها تطبق الدولة نظامها النقدي وسياستها المالية و يعطي القطاع المصرفي مؤشرات رئيسيا عن حيوية الوضع الاقتصادي في الدولة و من خلال ما يقدمه من خدمات مصرفية متنوعة تعمل على تنشيط العمليات الاقتصادية والتجارية .لذا كان من الضروري تقييم أداء البنوك ومدى تأثيرها بالمتغيرات الاقتصادية مثل أسعارا لصرف وتقلباتها.

فتحقيق مبدأ السلامة المصرفية يتطلب أن تتمتع كل وحدة من وحدات النظام المصرفي بموقف مالي سليم ومعافى ولديها القدرة والكفاءة الإدارية التي تمكنها من إدارة مطلوباتها وموجوداتها بكفاءة والقيام بدورها في الوساطة المالية مع تمتعها بالملاءة المالية والقدرة على مقابلة متطلبات كفاية رأس المال والسيولة وتحقيق قدر مناسب من السيولة. هناك مؤشرات مالية وغير مالية تستخدم لقياس مدى سلامة الأداء المصرفي، حيث تؤخذ هذه المؤشرات لتقييم أداء المصارف ثم تصنيفها وإكتشاف أوجه الخلل المالي في أدائها قبل وقت مبكر حتى لا تتعرض لمشاكل مالية عاصفة تؤدي إلى إنهارها

الفصل الثالث:

حالة بنك الجزائر الخارجي

مقدمة :

بعد تعرضنا للإطار النظري لسعر الصرف وموضوع الأداء وتقييمه في البنوك التجارية ومختلف أساليبه سنتطرق في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي والذي يهدف دراسة أثر تقلبات أسعار الصرف على البنك الخارجي الجزائري وذلك استنادا إلى إجراءات منهجية وإلى الأدوات الملائمة للبحث، قصد الوصول إلى الغاية والأهداف المرجوة من الدراسة ومن خلال هذا الفصل سنقوم بتحديد كيفية إنجاز هذه الدراسة، من اختيار مجتمع الدراسة والعينة وتحديد المتغيرات وكيفية تلخيص المعطيات، كذلك نبث الأدوات التي تم استخدامها في جمع المعطيات والأدوات الإحصائية لتحليلها كما سنبين البرامج المستخدمة في دراسة المعطيات، وأخيرا سنرى النتائج المتوصل إليها بعرضها و تفسيرها حيث تم تقسيم الفصل إلى المبحث الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة مقسم إلى مطلبين شمل المطلب الأول: اختيار عينة الدراسة اما المطلب الثاني: الأدوات و الإجراءات المتبعة في الدراسة اما المبحث الثاني عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها مقسم إلى المطلب الأول فيه عرض نتائج الدراسة لبنك الجزائر الخارجي ومطلب الثاني مناقشة وتحليل نتائج الدراسة للبنك الجزائري الخارجي

المبحث الأول: الطريقة المتبعة في الدراسة.

المطلب الأول: اختيار عينة الدراسة

هذا البحث يناقش أثر تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك التجارية الجزائرية، إذا إن مجتمع الدراسة الميداني يتمثل في البنوك التجارية الجزائرية، وقد تم اختيار هذا المجتمع لتطابقه مع إشكالية الدراسة التي حددت البنوك التجارية الجزائرية كمجتمع لذا وكذلك لتوافر معلومات عليها، حيث تم اختيار العينة منها ممثلة في البنك الخارجي الجزائري

أولاً: نشأة البنك الخارجي الجزائري:

تأسس البنك الخارجي الجزائري في اول اكتوبر سنة 1967 بموجب الأمر 67/ 204 فهو ثالث بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات التأميم القطاع البنكي وقد تم إنشائه على أنقاض خمسة بنوك وهي:

- بنك باركليز في: 30/افريل 1960

- القرض الليوني في: 01/اكتوبر 1967

- الشركة العامة في: 31/ديسمبر 1967

- قرض الشمال في: 31/ماي 1968

- البنك الصناعي الجزائري والمتوسط في: 31/ماي 1968

وبممارسة البنك الخارجي الجزائر كل مهام البنوك التجارية وعلى هذا الأساس يمكنه جمع الودائع الجارية، وفي جانب الإقراض يتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية فهو يقوم بمنح القروض للإستيراد، كما يقوم بتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم. كما تمتد النشاطات الإقراضية له إلى قطاعات أخرى ففي هذا البنك تتركز العمليات المالية للشركات الكبرى مثل سونطراك وشركات الصناعات الكيماوية والبتروولية وقطاعات إقتصادية أخرى على عكس ما هو منصوص عليه فيما يتعلق بتخصص النظام البنكي¹

ثانيا: تعريف البنك الخارجي الجزائري وتطوره التاريخي:

هو شركة مساهمة تساهم فيه الدولة الجزائرية بصفة كلية، يقدر رأس ماله BEA البنك الخارجي الجزائري ب 230 مليار دينار، يعمل في مجال الإنتاج والتمويل البنكي لجميع القطاعات بما في ذلك النفط، الصلب، النقل، مواد البناء والخدمات، يقع مقره الرئيسي في 11 شارع العقيد اعميروش - الجزائر العاصمة، الجزائر.

1- الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005، ص 189-190

ثالثا: التطور التاريخي للبنك الخارجي الجزائري1

01/10/1967 إنشاء البنك الخارجي الجزائري بمقتضى الأمر 67/204 في شكل مؤسسة وطنية
1970 أعطيت للبنك الخارجي الجزائري جميع العمليات البنكية لأكبر الشركات الصناعية الوطنية والأجنبية
1980 ظهور العديد من المشرفين في مجلس إدارة البنك
1986 ظهور قانون تخصص البنوك
1989 تغيير القانون الأساسي للبنك الخارجي الجزائري ليصبح شركة ذات أسهم ، وإبقاء كلي لنفس الأهداف
الثابتة وفقا للقانون الأساسي لـ 01 أكتوبر 1967
2006 قام البنك بالعديد من العمليات لإعادة هيكلة أكبر الوظائف وتشريع خطوات جديدة من أجل التحديث
والتي تمس البنية المركزية ومجمل شبكة البنك
2007 تحديث نظام المعلومات في البنك من أجل السيطرة وسلامة الأنشطة
2009 تعاقد البنك مع العديد من المستثمرين العالميين وبنك التأمين
2011 توسيع الشبكة وإصلاح البنى التحتية القديمة من أجل التحديث الكلي للبنك والتحسين الدائم لنوعية الخدمات
ونقاط البيع الخاصة بالبنك
2018 وصلت شبكة البنك إلى 143 وكالة مما سمح بوجود مؤهلات بشرية قادرة على رفع المنافسة

المطلب الثاني: الأدوات والإجراءات المتبعة في الدراسة

أولا: مصادر المعلومات

لقد تم الاعتماد في جمع المعطيات على مصدرين أساسيين هما:
المصادر الأولية : لمعالجة الجوانب التحليلية للموضوع الدراسة، تم الاعتماد على جمع المعطيات الأولية من خلال الموقع الرسمي للبنك الخارجي الجزائري

المصادر الثانوية : حيث تم معالجة الإطار العام للدراسة (الأدبيات النظرية والتطبيقية) من خلال الاعتماد على مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة بالموضوع، والمجلات والمقالات العلمية، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث في مواقع الانترنت كما استخدمت في هذه الدراسة الأدوات الإحصائية وهذا لتمثيل العلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة معرفة مدى أهمية تأثير تقلبات أسعار الصرف على أداء البنوك،، وتتمثل هذه الأدوات في:

- ✓ -المؤشرات المالية و المحاسبية لاستخدامها في التحليل و المناقشة
- ✓ - .استخدام برنامج Excel في بعض الحسابات والمخططات

2 ركاب يصادم، تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج Camel مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة الوادي، الجزائر، 2015 2016، ص 24

ثانيا: دراسة العلاقة بين الدخل الاجمالي وايرادات المعاملات الخارجية

نهدف في هذا الجزء من الدراسة التطبيقية لدراسة العلاقة بين الدخل الاجمالي للبنك وايرادات المعاملات الخارجية المكونة أساسا من إيرادات الصرف وإيرادات القروض الموجهة للاستيراد وهي الإيرادات التي تتأثر بتقلبات سعر الصرف ومنه يمكن تتبع تأثير تقلبات سعر الصرف على الاداء المالي للبنك من خلال قناة الدخل الاجمالي وهو الامر الذي يترتب عليه تحليل مؤشرات الربحية بدرجة اولى .

1- العلاقة بين الدخل الاجمالي للبنك وايرادات المعاملات الخارجية

يعتبر تحليل العلاقة بين الدخل الاجمالي للبنك وايرادات المعاملات الخارجية حجر الزاوية في دراسة تأثير تقلبات سعر الصرف على الاداء المالي للبنك ، كون ان جزءا مهما ناتجا عن علاقة البنك بالعمليات المتعلقة بالعملاء الاجنبية (لدولار واليورو خاصة)، وبالتالي فانه يمكن ربط هذه العلاقة مبدئيا بواسطة نموذج الانحدار الخطي البسيط.

1-1 نموذج الانحدار الخطي البسيط.

هو عبارة عن أسلوب إحصائي يقوم بصياغة أثر عدة ظواهر مؤثرة على ظاهرة معينة على شكل دالة رياضية بغرض توقع قيم غير معروفة لها 1 ، ونسمى الدالة الرياضية المصاغة باسم دالة الانحدار وتكون على الصورة : 2

$$\hat{y} = \beta_0 + \beta_1 x_1$$

حيث أن $\hat{\beta}$ تحسب بالعلاقة التالية

$$\hat{\beta}_1 = \frac{\sum x_i y_i - n \bar{x}_i \bar{y}_i}{\sum x_i^2 - n(\bar{x}_i)^2}$$

و $\hat{\beta}_0$ تحسب بالعلاقة التالية

$$\hat{\beta}_0 = \bar{y} - \hat{\beta}_1 \bar{x}$$

بحيث :

¹François Ducrey, Analyse de régression, 20-04-2016,

http://www.irdp.ch/edumetrie/lexique/analyse_regression.htm

²مكيد علي ، الاقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 ، ص 18-19 .

(i) : رقم المشاهدة (i=1.2.3....n)

y_i : قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير التابع .

X_i : قيمة المشاهدة (i) الخاصة بالمتغير المستقبل β .

β_0, β_1 : معاملات النموذج والتي تحدد طبيعة العلاقة بين المتغيرات .

- المتوسط الحسابي لكل متغيرات الدراسة

$$\bar{Y} = \frac{\sum y_i}{n} \quad \bar{X} = \frac{\sum x_i}{n}$$

الانحدار الخطي البسيط باستخدام (R^2): معام التحديد للنموذج وذلك للتعرف على تأثير المتغير المستقل

المتمثل بحجم المعاملات الخارجية في المتغير التابع والمتمثل في إيرادات البنك الرئيسية .

$$R^2 = \hat{\beta}_1^2 \frac{\sum x^2 - n\bar{X}^2}{\sum y^2 - n\bar{Y}^2}$$

- كذلك تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة قوة العلاقة بين المتغير المستقل و المتغير التابع .

$$r_{xy} = \frac{\sum(x_i - \bar{X}) \cdot \sum(y_i - \bar{Y})}{\sqrt{\sum(x_i - \bar{X})^2 \cdot \sum(y_i - \bar{Y})^2}}$$

- إضافة إلى ما سبق يتم استخدام اختبار (F) لتقييم جودة تميل معادلة الانحدار المقترحة واختبار موضوعية

معامل التحديد

- حيث :

$$F_{réel} = \frac{R^2 \cdot (n - m - 1)}{(1 - R^2) \cdot m}$$

m: عدد المتغيرات المستقلة .

n: عدد المشاهدات (عدد عناصر العينة المدروسة)

R^2 : معامل التحديد

ولاستخراج (Ftab) الجدولية من جدول التوزيع لفيشر نضع

$$V2 = n - m - 1$$

$$V1 = m$$

$\alpha = 5\%$ أي بمستوى معنوية $p = 0.05$

2-1 كتابة النموذج

يمكن نمذجة العلاقة بين صانع السوق واتجاه السوق على الشكل:

$$REV = \alpha + \beta EXTER$$

حيث :

- REV: المتغير التابع ويمثل الدخل الصافي.
- EXTER: المتغير المستقل ويمثل حجم المعاملات الخارجية.
- α و β معلمات النموذج.

يظهر الجدول رقم (1) تحليل نتائج نموذج الانحدار بين الدخل الصافي وحجم المعاملات الخارجية بهدف تحليل دور صنا السوق.

جدول رقم 1: تحليل نتائج نموذج الانحدار بين الدخل الصافي وحجم المعاملات الخارجية

| Dependent Variable: REV | | | | |
|----------------------------|-------------|-----------------------|-------------|----------|
| Method: Least Squares | | | | |
| Date: 05/08/19 Time: 12:44 | | | | |
| Sample: 1 10 | | | | |
| Included observations: 10 | | | | |
| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
| EXT | 2.772736 | 0.356684 | 7.773643 | 0.0001 |
| C | 14648.10 | 3283.860 | 4.460634 | 0.0021 |
| R-squared | 0.883091 | Meandependent var | | 36380.80 |
| Adjusted R-squared | 0.868478 | S.D. dependent var | | 15021.79 |
| S.E. of regression | 5447.800 | Akaike info criterion | | 20.22067 |
| Sumsquaredresid | 2.37E+08 | Schwarz criterion | | 20.28118 |
| Log likelihood | -99.10334 | Hannan-Quinn criter. | | 20.15428 |
| F-statistic | 60.42953 | Durbin-Watson stat | | 0.551191 |
| Prob(F-statistic) | 0.000094 | | | |

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على برنامج 9 EVIEWS

1- فحص المعنوية الاحصائية للمعالم المقدرة α و β :

حيث يمكن الاعتماد على توزيع ستودنت للوقوف على القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة من خلال مقارنة القيم المحسوبة بالقيمة المطلقة مع القيم الجدولة للتوزيع الطبيعي، أو من خلال فحص نسبة الاحتمال المرفق للإحصائية t المحسوبة ومقارنتها بنسبة المعنوية الاحصائية.

- العائد الثابت للمؤشر α : يساوي 14648.10، وقيمة المعنوية الاحصائية (Probability) له تساوي 0.0001 وهي اقل من 0.05 (5%) أي أن لها دلالة إحصائية في النموذج وقيمتها تختلف عن 0.
- المعامل β : والذي يساوي 2.772736 بمعنوية احصائية اقل من 5% (تساوي 0.21%) وهو يظهر العلاقة الايجابية بين الدخل وحجم المعاملات الخارجية.

2- اختبار المعنوية الكلية للنموذج (اختبار التوزيع F):

يمكن اختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية فيشر، ويتم مقارنة F_c بقيمة فيشر الجدولة $(k-1, n-0)$ $F_{(k-1, \alpha)}$ ¹.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن قيمة فيشر $F_c=60.42953$ أكبر تماما من القيمة الإحصائية الجدولة لفischer ومن خلال القيمة الاحتمالية المرفقة للإحصائية Prob والتي قدرت تقريبا بـ $(F\text{-stat}) = 0.0000$ وهو أقل تماما من مستوى المعنوية 0.05 ومنه نرفض الفرضية H_0 ونقبل الفرضية H_1 أي أن المعالم المقدرة للنموذج لها معنوية إحصائية كلية.

الشكل النهائي للنموذج يكتب من الشكل: $REV = 2.77273563106 * EXT + 14648.0981238$ وهذا يظهر أن هناك ارتباطا طرديا ذات دلالة إحصائية بين الدخل وحجم المعاملات الخارجية. إيرادات المعاملات الخارجية.

1- محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي "محاضرات وتطبيقات"، دار مكتب حامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ص74.

المبحث الثاني: نتائج ومناقشة الدراسة

1-2 المطلب الاول: عرض النتائج الدراسة لبنك الجزائر الخارجي :

1-تغيرات أسعار الصرف

الجدول (1-2) : تغيرات أسعار الصرف (الدولار و الأورو) مقابل الدينار خلال 2008 – 2014

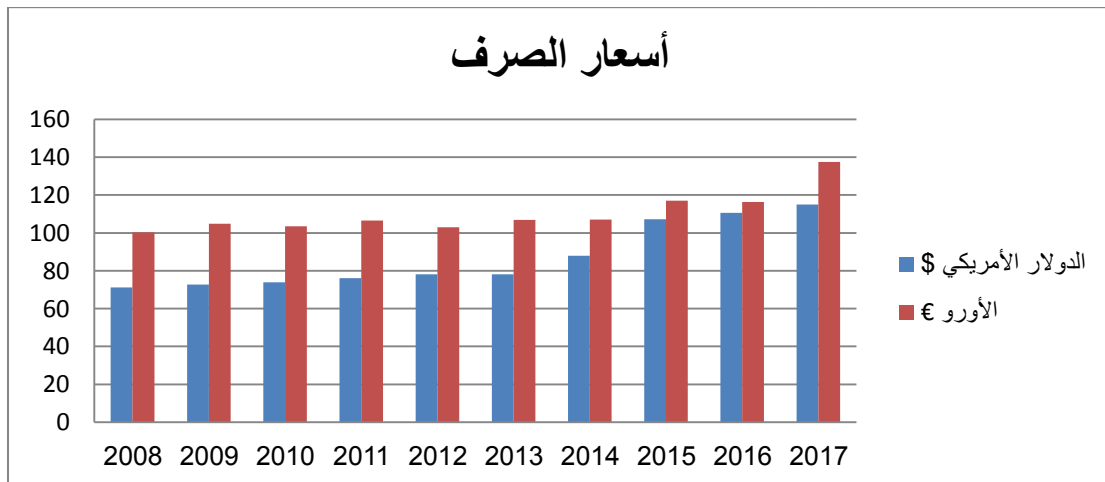
الوحدة (1\$/€ = DA)

جدول رقم 2: جدول أسعار الصرف

| أسعار الصرف | | |
|-------------|---------------------|----------|
| السنوات | الدولار الأمريكي \$ | الأورو € |
| 2008 | 71,18 | 100,27 |
| 2009 | 72,73 | 104,77 |
| 2010 | 73,94 | 103,49 |
| 2011 | 76,05 | 106,53 |
| 2012 | 78,1 | 102,94 |
| 2013 | 78,15 | 106,89 |
| 2014 | 87,9 | 107,05 |
| 2015 | 107,13 | 117,05 |
| 2016 | 110,52 | 116,37 |
| 2017 | 114,93 | 137,48 |

المصدر : النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 21: مارس 2013 – رقم: 41 مارس 2018 ص 20

شكل رقم 1 : يمثل شكل بياني لتقلبات أسعار الصرف خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول (1-2)

نلاحظ من خلال جدول الذي يوضح تغيرات أسعار الصرف أن أسعار الاورو في ارتفاع متزايد خلال الفترة المدروسة خاص و الدولار ويمكن أن يكون السبب الرئيسي هو انخفاض في أسعار المحروقات حيث يعتبر قطاع الحر وقات ركيزة أساسية فالاقتصاد الوطني وسياسة تخفيض العملة المنتهجة وتظهر بصفة كبيرة سنة 2015 .

2- فوائد القروض السنوية

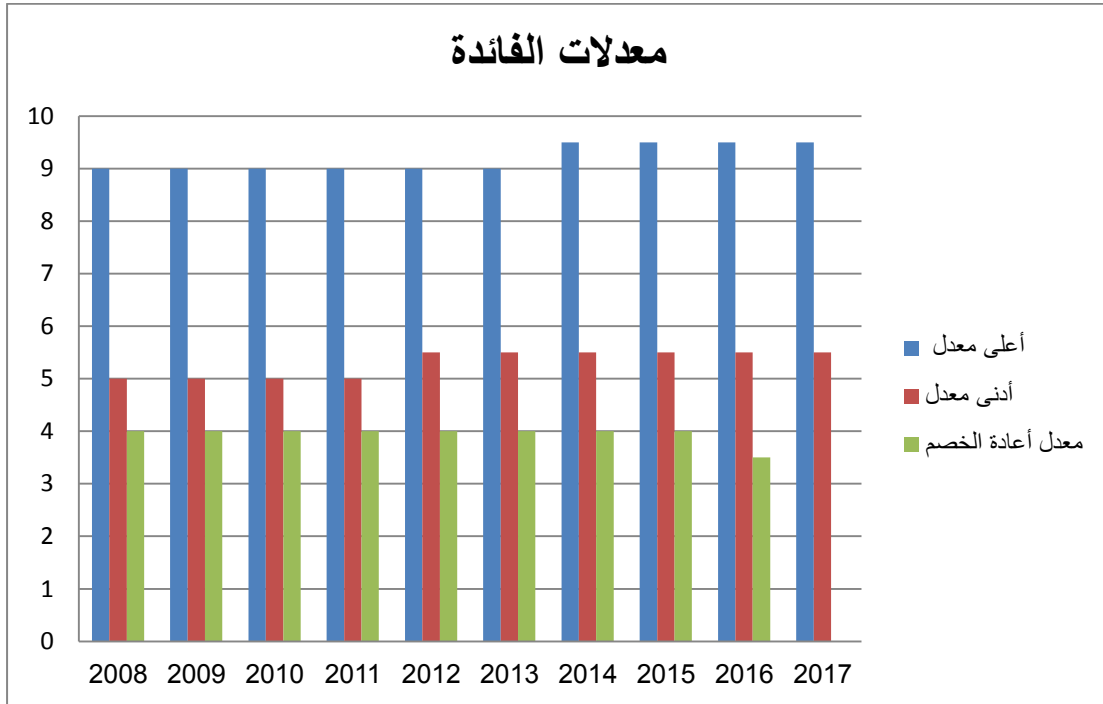
وهي جميع الفوائد التي يتحصل عليها البنك من عمليات الإتمان والجدول التالي يوضح القيم العظمى التي سجلتها معدلات الفائدة خلال طول فترة الدراسة .

جدول رقم 3: مجال معدلات الفائدة لسنوات الدراسية.

| معدلات الفائدة | | | |
|----------------|-----------|-----------|------------------|
| السنوات | أعلى معدل | أدنى معدل | معدل إعادة الخصم |
| 2008 | 9 | 5 | 4 |
| 2009 | 9 | 5 | 4 |
| 2010 | 9 | 5 | 4 |
| 2011 | 9 | 5 | 4 |
| 2012 | 9 | 5,5 | 4 |
| 2013 | 9 | 5,5 | 4 |
| 2014 | 9,5 | 5,5 | 4 |
| 2015 | 9,5 | 5,5 | 4 |
| 2016 | 9,5 | 5,5 | 3,5 |
| 2017 | 9,5 | 5,5 | 3.5 |

المصدر : قاسم تيميزار ،مذكرة ماستر بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على أداء المالي للبنوك التجارية دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي خلال الفترة 2005 /2014"، جامعة قاصدي مرياح ورقلة والنشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم:41مارس 2018 ص 17.

شكل رقم 2: يمثل شكل بياني لمعدلات الفائدة لسنوات خلال فترة الدراسة



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-2)

نلاحظ أن كل من أعلى معدل الفائدة وأدنى معدل شهد ثبات نسبي خلال فترة الدراسة وهذا ما ينطبق أيضا على معدل إعادة الخصم ويمكن أن تكمن الأسباب الرئيسية وراء ذلك هي سياسة وإستراتيجية التي يتبعها من أجل المحافظة على موارده وكذلك يمكن أن تكون سياسة تم فرضها من طرف السلطة النقدية .

3- حجم المعاملات الخارجية :

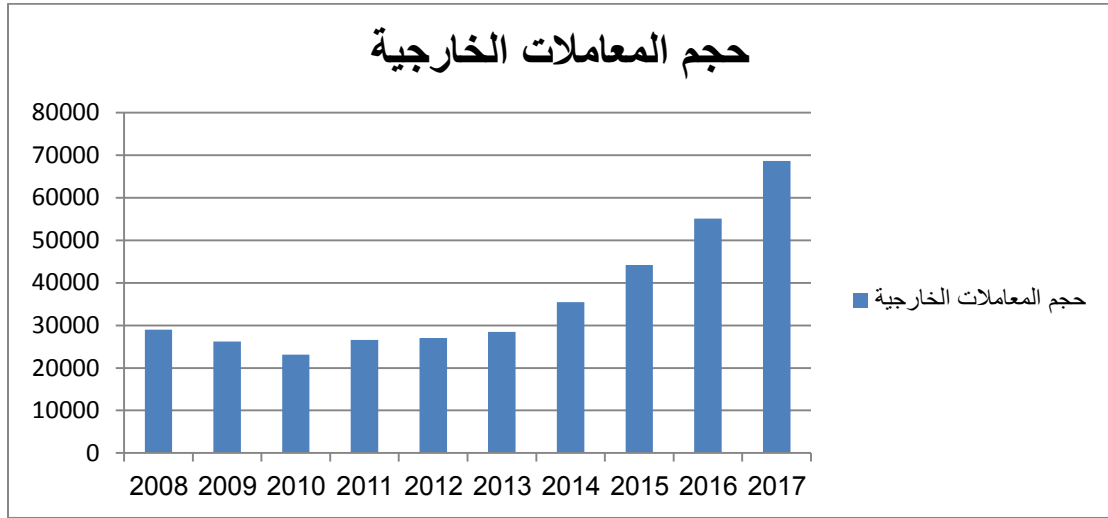
جدول رقم 4: حجم المعاملات الخارجية للبنك محل الدراسة، الوحدة (مليون، دج)

| حجم المعاملات الخارجية | | | |
|------------------------|---------|------------------------|---------|
| حجم المعاملات الخارجية | السنوات | حجم المعاملات الخارجية | السنوات |
| 28500 | 2013 | 29022 | 2008 |
| 35500 | 2014 | 26216 | 2009 |
| 44219 (قيم تقديرية) | 2015 | 23103 | 2010 |
| 55080 (قيم تقديرية) | 2016 | 26550 | 2011 |
| 68609 (قيم تقديرية) | 2017 | 27009 | 2012 |

المصدر : قاسم تيميزار ،مذكرة ماستر بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على أداء المالي للبنوك التجارية دراسة

حالة البنك الجزائري الخارجي خلال الفترة 2005 / 2014 وكذا تقدير الطلبة

شكل رقم 3: يمثل شكل بياني لحجم المعاملات الخارجية خلال فترة الدراسة :



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-3)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-4) الموضح في الشكل (2-1) أن في السنوات الخمسة الأولى سجلت انخفاضاً بداية من سنة (2009 إلى 2013) بعدما كانت سجلت في سنة 2008 ما قيمته 29022 مليون دج ثم لترتفع سنة 2014 حيث سجلت 35500 وهي أعلى قيمة أما في الثلاث سنوات الموالية شهدت انخفاضاً محسوساً بداية من سنة 2015 حيث سجلت 31222 مليون دج خلال الدراسة أقل قيمة سنة 2010 بقيمة 23103 مليون دج أما فيما يخص السنوات الموالية لقد شهدت ارتفاعاً مستمر في إيرادات المعاملات الخارجية ومنه نستطيع أن نقول أن الإرتفاع راجع لارتفاع رقم الأعمال في المعاملات الخارجية وانخفاض أسعار الصرف لتليها مرحلة انخفاض وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الصرف .

4-تطور صافي الدخل :

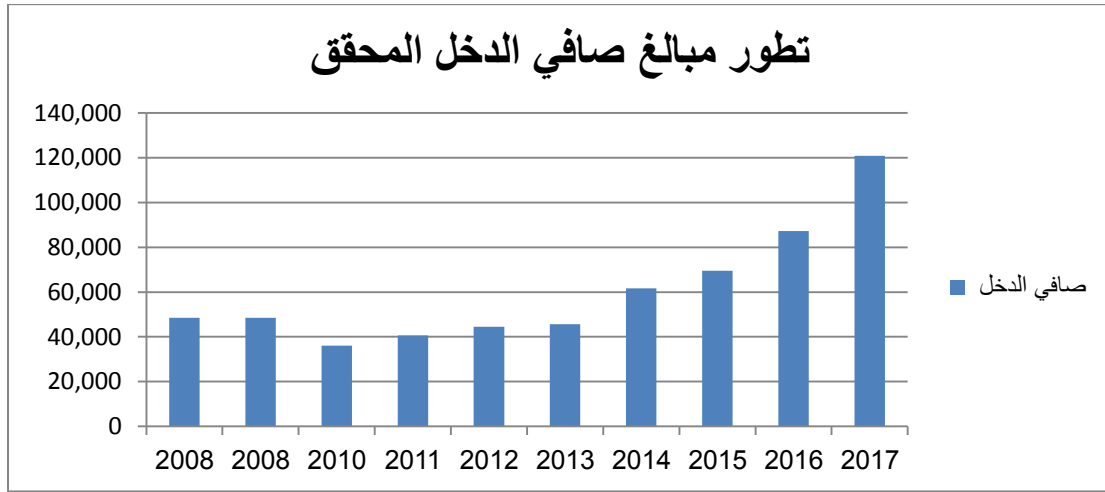
وتعتبر الإيرادات التي يتحصل عليها البنك من كل النشاطات الرئيسية والثانوية له من عمليات الائتمان وعمليات الصرف وتمويل التجارة الخارجية وغيرها ، وتدرج في حساب (produit net bancaire) الموجود في جدول حسابات النتائج ، والملخصة في الآتي :

جدول رقم 5: تطور مبالغ صافي الدخل المحقق من طرف البنك، الوحدة (مليون، دج)

| تطور مبالغ صافي الدخل | | | |
|-----------------------|------------|---------|------------|
| السنوات | صافي الدخل | السنوات | صافي الدخل |
| 2008 | 48 492 | 2013 | 45 630 |
| 9200 | 48 492 | 2014 | 61 663 |
| 2010 | 36 063 | 2015 | 69 573 |
| 2011 | 40 617 | 2016 | 87 266 |
| 2012 | 44 509 | 2017 | 120 867 |

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على ملاحظ

شكل رقم 4: يمثل شكل بياني لدخل الصافي خلال فترة الدراسة



المصدر : من إعداد الطلبة وفق لمعطيات الجدول (2-4)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-4) الموضح في الشكل (2-2) أن الدخل الصافي : سنة 2008 سجلت هذه الفترة إرتفاعا بلغ 48492 مليون دج بحيث يعتبر أعلى قيمة خلال الخمس سنوات الأولى من فترة الدراسة لتليها فترة ارتفاع مستمر بداية من سنة 2014 إلى السنة الأخيرة من فترة الدراسة 2017 حيث سجلنا أعلى بقيمة 120 867 مليون دج

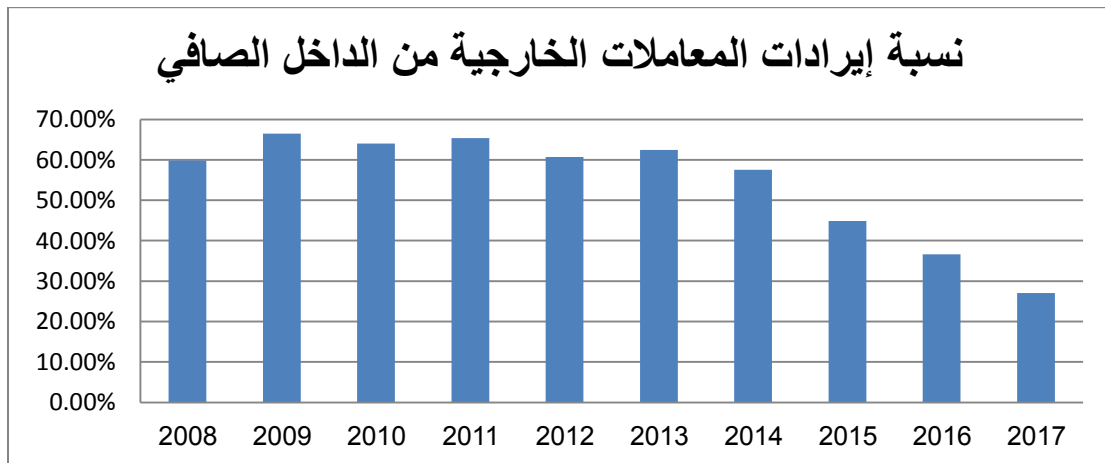
جدول رقم 6: نسبة إيرادات المعاملات الخارجية من الدخل الصافي .

| نسبة إيرادات المعاملات الخارجية من الدخل الصافي | | | |
|---|------------|------------------------|---|
| السنوات | صافي الدخل | حجم المعاملات الخارجية | نسبة إيرادات المعاملات الخارجية من الدخل الصافي |
| 2008 | 48 492 | 29 022 | 59,85% |
| 2009 | 39 446 | 26 216 | 66,46% |
| 2010 | 36 063 | 23 103 | 64,06% |
| 2011 | 40 617 | 26 550 | 65,37% |
| 2012 | 44 509 | 27 009 | 60,68% |
| 2013 | 45 630 | 28 500 | 62,46% |
| 2014 | 61 663 | 35 500 | 57,57% |
| 2015 | 69 573 | 44219 (قيم تقديرية) | 63,56% |
| 2016 | 87 266 | 55080 (قيم تقديرية) | 63,12% |
| 2017 | 120 867 | 68609 (قيم تقديرية) | 56,76% |

المصدر: قاسم تيميزار، مذكرة ماستر بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على أداء المالي للبنوك التجارية

دراسة حالة البنك الجزائري الخارجي خلال الفترة 2005 / 2014" وتقدير الطلبة

شكل رقم 5: نسبة إيرادات المعاملات الخارجية من الدخل الصافي .



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-5)

الفصل الثالث: حالة بنك الجزائر الخارجي

نلاحظ من خلال الجدولين رقم (2-5) الموضحين في الشكل البياني (2-3) أن هناك علاقة طردية بين معامل إيرادات المعاملات الخارجية و الدخل الصافي لبنك حيث سجلا في السنوات الأولى من الدراسة ارتفاع ملحوظ وذلك خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى غاية 2008 أما السنتين المواليتين شهدت انخفاض محسوس في إيرادات المعاملات الخارجية مصاحبة إنخفاض في الدخل الصافي ولتليها الفترة الموالية لتشهد ارتفاع طوال الفترة المتبقية من الدراسة .

5- إيرادات فوائد القروض

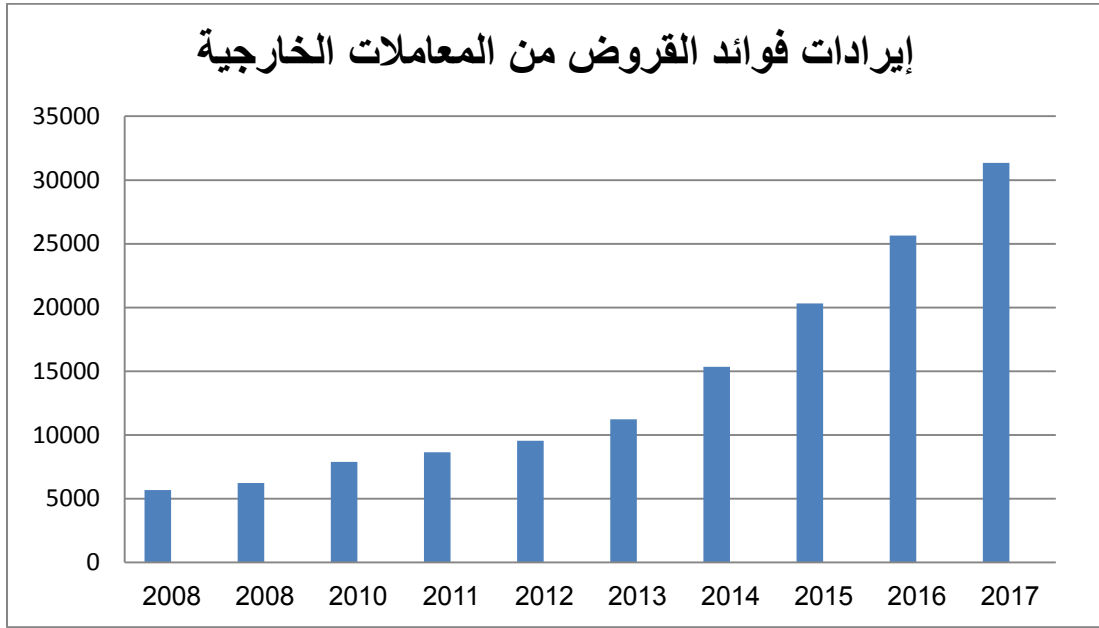
جدول رقم 7: إيرادات فوائد القروض، الوحدة (مليون، دج)

| السنوات | إيرادات فوائد القروض، من المعاملات الخارجية، | السنوات | إيرادات فوائد القروض من المعاملات الخارجية، |
|---------|---|---------|--|
| 2008 | 5 690 | 2013 | 11 233 |
| 2008 | 6 235 | 2014 | 15 352 |
| 2010 | 7 892 | 2015 | 20 318 (قيم تقديرية) |
| 2011 | 8 658 | 2016 | 25 649 (قيم تقديرية) |
| 2012 | 9 560 | 2017 | 31 347 (قيم تقديرية) |

المصدر : قاسم تيميزار، مذكرة ماستر بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على أداء المالي للبنوك التجارية دراسة

حالة البنك الجزائري الخارجي خلال الفترة 2005 / 2014" وتقدير الطلبة

شكل رقم 6: إيرادات فوائد القروض خلال فترة الدراسة 2008 – 2017



المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2-6)

نلاحظ من خلال الجدول رقم (2-6) الموضح في الشكل (2-4) أن إيرادات فوائد القروض سجلت ارتفاعا طوال فترة الدراسة ما عدى سنة 2007 حيث سجلت انخفاضا مقارنة بالسنوات الأخرى بقيمة 5354 مليون دج أما أعلى قيمة تم تسجيلها سنة 2014 بما قيمته 15352 مليون دج

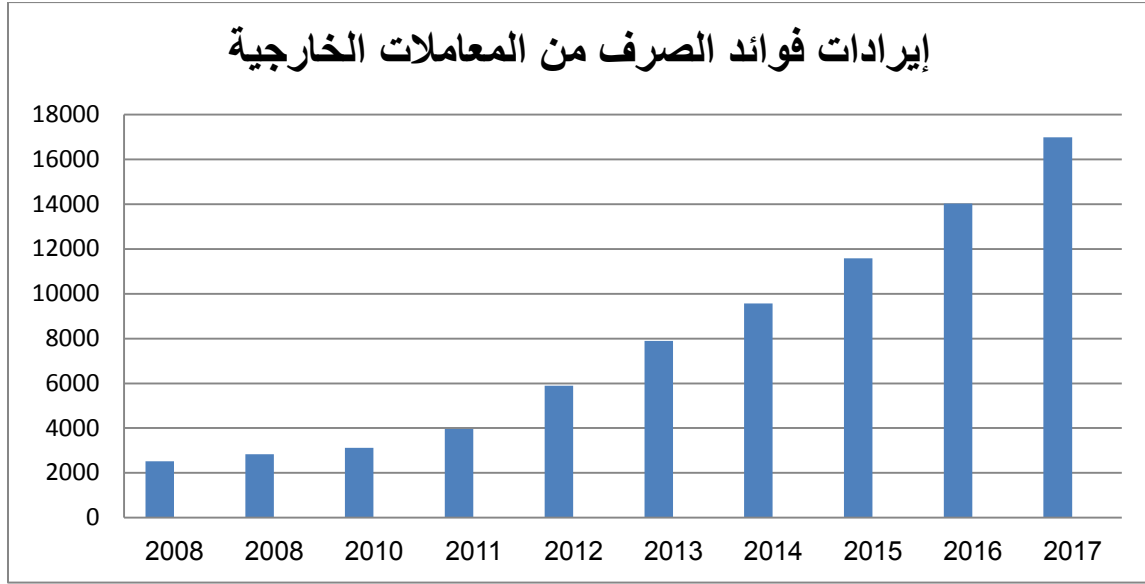
6- إيرادات فوائد الصرف من المعاملات الخارجية:

جدول رقم 8: إيرادات فوائد الصرف من المعاملات الخارجية، الوحدة (مليون، دج)

| السنوات | إيرادات فوائد الصرف من المعاملات الخارجية | السنوات | إيرادات فوائد الصرف من المعاملات الخارجية |
|---------|---|---------|---|
| 2008 | 2 523 | 2013 | 7 893 |
| 2008 | 2 832 | 2014 | 9 560 |
| 2010 | 3 125 | 2015 | 11579 (قيم تقديرية) |
| 2011 | 3 960 | 2016 | 14025 (قيم تقديرية) |
| 2012 | 5 896 | 2017 | 16987 (قيم تقديرية) |

المصدر : المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على ملاحق ومن تقدير الطلبة

شكل رقم 7: إيرادات فوائد الصرف من المعاملات الخارجية فترة 2008 – 2017



المصدر : من إعداد الطلبة وفق لمعطيات الجدول (2-7)

نلاحظ من الجدول رقم (2-7) الموضح في الشكل (2-5) أن إيرادات الصرف سجلت ارتفاع محسوس في السنوات الثلاث من الدراسة من 2005 الى غاية 2007 أما سنة 2008 فقد شهدت انخفاض في إيرادات الصرف لي تشهد السنوات الموالية ارتفاعا مستمرا الى غاية السنة الاخيرة من فترة الدراسة .

7-نسب إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القروض :

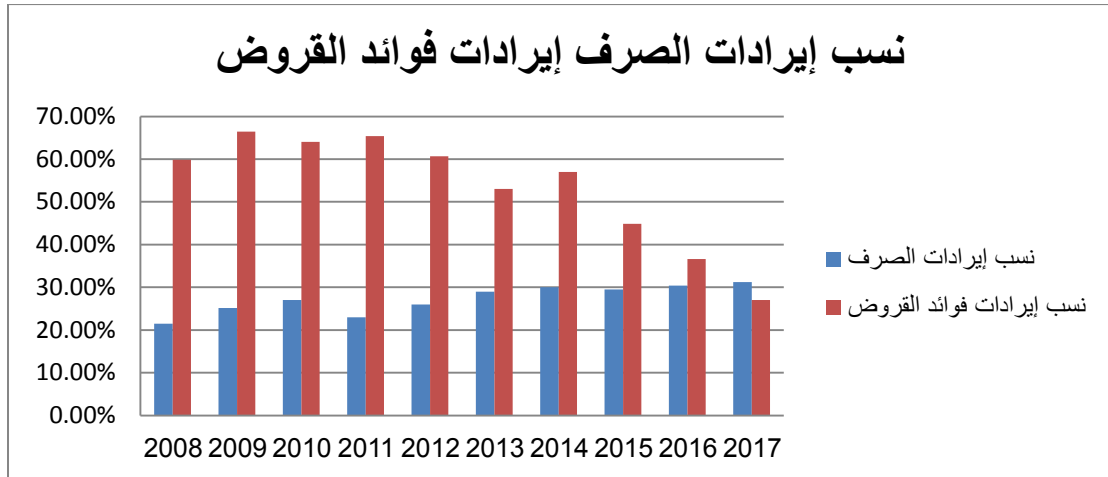
جدول رقم9:نسب إيرادات الصرف إيرادات فوائد القروض

| نسب إيرادات الصرف إيرادات فوائد القروض | | | | | |
|--|-------------------|--------------------------|---------|-------------------|--------------------------|
| السنوات | نسب إيرادات الصرف | نسب إيرادات فوائد القروض | السنوات | نسب إيرادات الصرف | نسب إيرادات فوائد القروض |
| 2008 | 21,50% | 59,85% | 2013 | 29,00% | 53% |
| 2009 | 25,18% | 66,46% | 2014 | 30,00% | 57% |
| 2010 | 27,00% | 64,06% | 2015 | 29,52% | 44,88% |
| 2011 | 23,00% | 65,37% | 2016 | 30,38% | 36,63% |
| 2012 | 26,00% | 60,68% | 2017 | 31,24% | 27,05% |

المصدر : قاسم تيميزار ،مذكرة ماستر بعنوان "أثر تقلبات سعر الصرف على أداء المالي للبنوك التجارية دراسة

حالة البنك الجزائري الخارجي خلال الفترة 2005 /2014"ومن تقدير الطلبة

شكل رقم 8 :مقارنة بين إيرادات الصرف وإيرادات فوائد القروض .



المصدر : من اعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول (2- 8)

نلاحظ من خلال الجدول (2-8) الموضح في الشكل (2-4) المتمثل في مقارنة إيرادات (الصرف والفوائد) بالدخل

الصافي نلاحظ أن هناك علاقة طردية بين إيرادات . فوائد القروض و إيرادات لصرف

المطلب الثاني مناقشة وتحليل النتائج:

تعتمد نماذج تقييم أداء المصارف على البيانات المالية والمحاسبية وتقارير النشاط المصرفي لذا قيمت الدراسة التطبيقية

لهذا الموضوع لما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنك

المدخلات:

جدول رقم10: تطور الدخل خلال صافي والايرادات واجمالي الاصول والديون

| السنوات | الدخل الصافي | اجمالي الايرادات | اجمالي الاصول | مجموع الديون |
|---------|--------------|------------------|---------------|--------------|
| 2008 | 48 492 | 85 356 | 798 561 | لا يوجد |
| 2009 | 39 446 | 70 526 | 899 360 | لا يوجد |
| 2010 | 36 063 | 102 566 | 2 367 626 | 2 109 642 |
| 2011 | 40 617 | 76 691 | 2 636 705 | 2 236 824 |
| 2012 | 44 509 | 82 562 | 2 302 937 | 1 969 626 |
| 2013 | 45 630 | 98 565 | 2 111 443 | 1 789 726 |
| 2014 | 61 663 | 110 223 | 2 581 393 | 2 206 716 |
| 2015 | 69 573 | 137 091 | 2 586 504 | 2 253 917 |
| 2016 | 87 266 | 228 970 | 2 574 006 | 2 174 143 |
| 2017 | 120 867 | 349 969 | 3 122 178 | 2 612 159 |

بالاعتماد على الملاحق

جدول رقم 11: جدول المؤشرات المالية (المتعلقة بتطور الربحية):

| هامش الربح | منفعة الاصول | الرافعة المالية | العائد على الاصول | العائد على حقوق الملكية |
|------------|--------------|-----------------|-------------------|-------------------------|
| 56,81% | 10,69% | لا يوجد | 6,07% | 77,43% |
| 55,93% | 7,84% | لا يوجد | 4,39% | 44,73% |
| 35,16% | 4,33% | 16,82 | 1,52% | 28,76% |
| 52,96% | 2,91% | 14,71 | 1,54% | 26,71% |
| 53,91% | 3,59% | 11,18 | 1,93% | 25,27% |
| 46,29% | 4,67% | 10,11 | 2,16% | 25,77% |
| 55,94% | 4,27% | 11,50 | 2,39% | 32,14% |
| 50,75% | 5,30% | 9,15 | 2,69% | 28,24% |
| 38,11% | 8,90% | 8,21 | 3,39% | 32,97% |
| 34,54% | 11,21% | 8,33 | 3,87% | 38,54% |

المصدر : من اعداد الطلبة

1- تحليل تطور الدخل الصافي للبنك **PRODUIT NET BANCAIRE** لفترات

الدراسة:

يمكن تحديد النتيجة الصافية للدورة حسابيا أو عن طريق أرصدة التسيير وكتديير تبسيطي، سوف نستخدم الطريقة الحسابية كجزء من تحليلنا. نستخدم هذه الطريقة للتمييز مباشرة بين إجمالي الإيرادات ومجموع النفقات. ويشكل استخدام أرصدة الوسيطة للتسيير، في الواقع، الطريقة الأكثر استخداما على نطاق واسع حتى الآن من قبل معظم البنوك في الاعلان عن قوائمها المالية أو تحليل نتائجها¹. يعكس مؤشر صافي الدخل المصرفي (**PNB**) جميع أنشطة البنك في وظائفه المختلفة (الوساطة، السوق، وما إلى ذلك) ويحدد هامش الربح الإجمالي وهو يقابل مؤشر رقم الاعمال (**CA**) في المؤسسة الاقتصادية، وبالتالي

¹Koffi Luc AGBO-DJAGLI, Analyse de la structure financière et de la rentabilité de Ecobank Bénin, memoire de fin d'études supérieures spécialisées en finance et contrôle de gestion, Université d'Abomey Calavi Bénin, 2007.

الفصل الثالث: حالة بنك الجزائر الخارجي

يتم الحصول على الدخل الاجمالي للبنك بطرح مجموع نفقات التشغيل من إجمالي إيرادات التشغيل. وتمثل المكونات الرئيسية لصافي الدخل المصرفي في: الفوائد المكتسبة والمدفوعة، العلاوات المقبوضة والمدفوعة، الارباح والخسائر على الاصول المالية ومنتجات وتكاليف اخرى للنشاط.

ففي سنة 2017 كانت قيمة الدخل الاجمالي للبنك باستخدام أرصدة الوسيطة للتسيير كالتالي:

الدخل الصافي للبنك = الفوائد المكتسبة (1) + علاوات منتجات (3) + ارباح على الاصول المالية (5) + منتجات النشاط الاخرى (7) - فوائد مدفوعة (2) - علاوات مدفوعة (4) - خسائر على الاصول المالية (6) - تكاليف النشاط الاخرى (8)

$$- 1.9.569 + 1.869 - 19.964 - 44.0033 + 312 + 34.423 + 95.125 = \text{PNB}_{2017}$$

$$32.273 = 120\ 867 \text{ مليون دج}$$

وقد تطورت قيمة هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة وبالرجوع الى جدول حسابات النتائج للبنك على النحو

التالي:

جدول رقم 12: يبين تطور الدخل الاجمالي

| السنوات | الدخل الاجمالي للبنك | السنوات | الدخل الاجمالي للبنك |
|---------|----------------------|---------|----------------------|
| 2008 | 48 492 | 2013 | 45 630 |
| 2009 | 39 446 | 2014 | 61 663 |
| 2010 | 36 063 | 2015 | 69 573 |
| 2011 | 40 617 | 2016 | 87 266 |
| 2012 | 44 509 | 2017 | 120 867 |

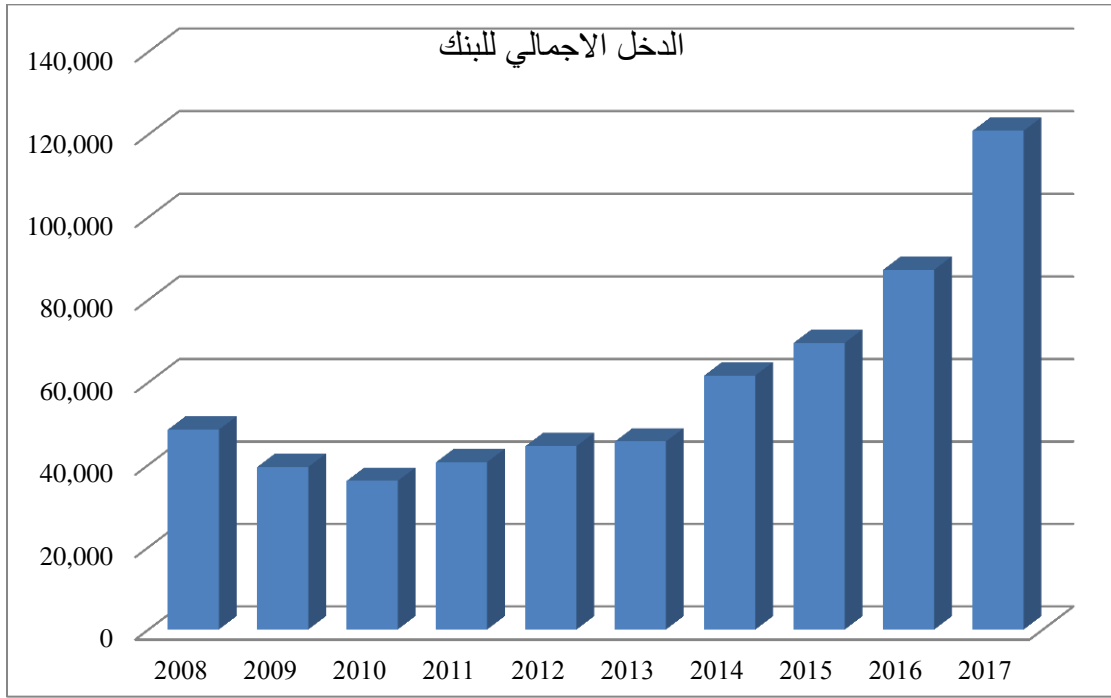
المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على جدول حسابات النتائج

تظهر قراءة سريعة للجدول بان الدخل الاجمالي للبنك يرتفع بوتيرة متزايدة نتيجة العديد من العوامل منها ارتفاع قيمة المعاملات الخارجية للبنك نتيجة للوفرة المالية الكبيرة التي يجوزها اضافة الى انتهاج سياسة اقتصادية كلية تشجع على استيراد الاصول الصناعية، المركبات، المواد الاستهلاكية وغيرها من جهة اخرى .

الفصل الثالث: حالة بنك الجزائر الخارجي

كما تكمن أهمية تحليل هذا المؤشر في دراستنا هذه في كون جزء من هذه الإيرادات الاجمالية ناتجة عن المعاملات الخارجية بشقيها القروض الخارجية والصراف وبالتالي فان الارتفاع في قيمة هذا المؤشر دليل على زيادة علاقاته الخارجية وقابليته للتأثر بتقلبات اسعار الصرف.

شكل رقم 9: ويظهر الدخل الاجمالي للبنك



المصدر : من اعداد الطلبة

هامش الربح: PM

الذي يعكس كفاءة في إدارة ومراقبة التكاليف ويقاس هامش الربح بالعلاقة التالية =

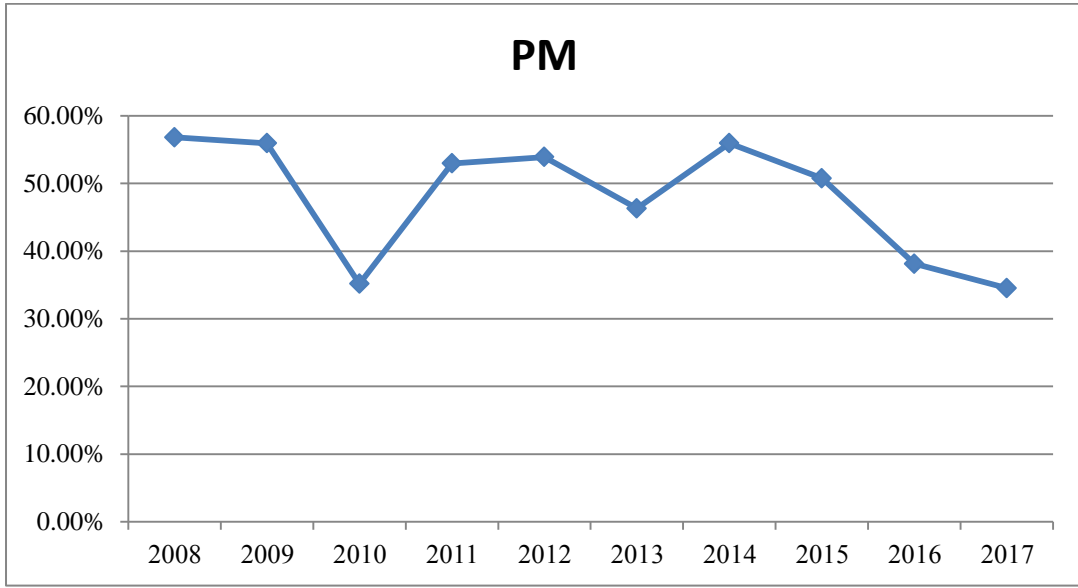
$$\text{هامش الربح PM} = \frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{اجمالي الإيرادات}}$$

جدول رقم 13: يبين متغيرات الربح الصافي والنتيجة المتحصل عليها

| السنوات | اجمالي الايرادات | الدخل الصافي | هامش الربح |
|---------|------------------|--------------|------------|
| 2008 | 85 356 | 48 492 | 56,81% |
| 2009 | 70 526 | 39 446 | 55,93% |
| 2010 | 102 566 | 36 063 | 35,16% |
| 2011 | 76 691 | 40 617 | 52,96% |
| 2012 | 82 562 | 44 509 | 53,91% |
| 2013 | 98 565 | 45 630 | 46,29% |
| 2014 | 110 223 | 61 663 | 55,94% |
| 2015 | 137 091 | 69 573 | 50,75% |
| 2016 | 228 970 | 87 266 | 38,11% |
| 2017 | 349 969 | 120 867 | 34,54% |

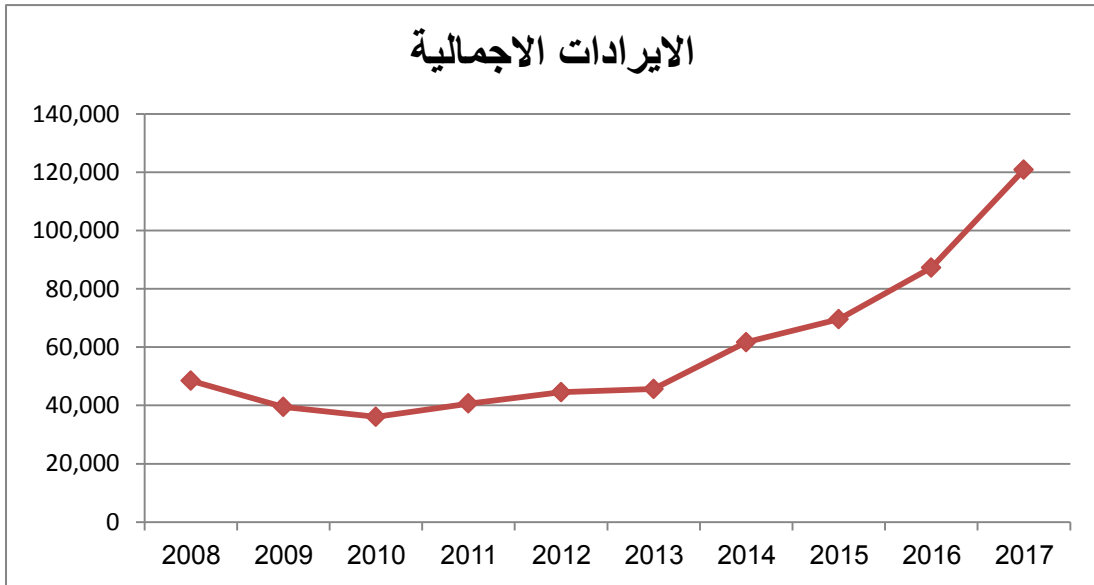
المصدر : من الملاحق واعداد الطلبة

شكل رقم 10: ويظهر الشكل التالي تغيرات هامش الربح خلال فترة الدراسة:



المصدر : من اعداد الطلبة

شكل رقم 11: يوضح اليرادات الإجمالية

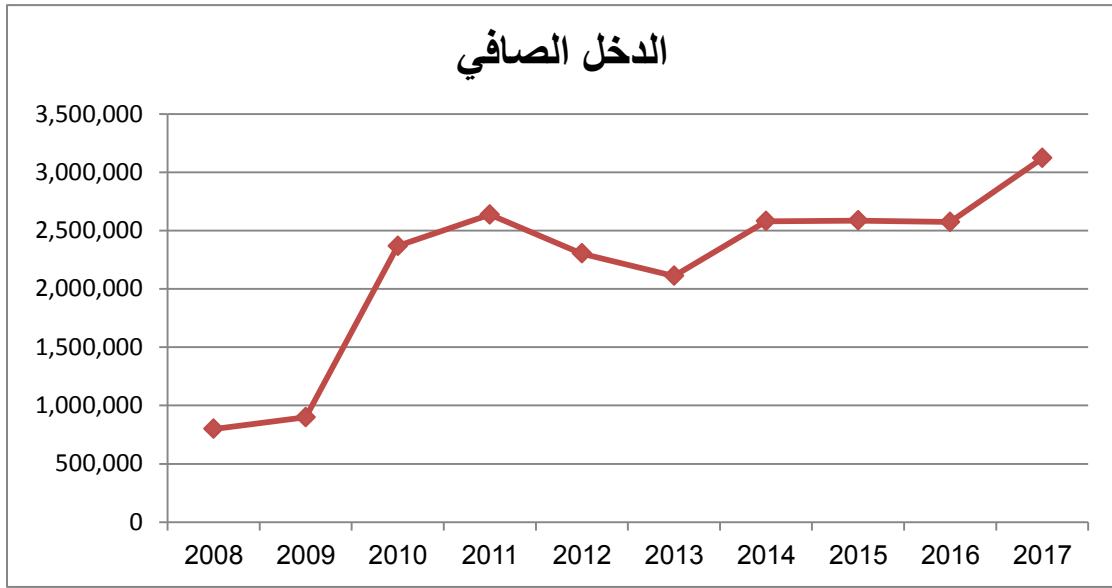


المصدر : من اعداد الطلبة

شهد البنك مرحلة ارتفاع في تحقيق اليرادات سنة 2010 نتيجة لمجموعة من العوامل اهمها تراجع نشاط البنك

ارتفاع اسعار النفط عقب الأزمة المالية العالمية، ثم تلتها انخفاض

شكل رقم 12: يوضح الدخل الصافي



المصدر : من اعداد الطلبة

يظهر ان الدخل الصافي ارتفع بمعدلات بين سنتي 2008 و 2017 حوالي ثلاث اضعاف.

ان كل من الدخل الصافي والايادات الاجمالية للبنك سوف يظهر اثرها على مؤشر هامش الربح وبالتالي فان الانخفاض الذي شهدته هذا المؤشر سنة 2010 الى **35,16%** يرجع في الاصل زيادة الايرادات وانخفاض الدخل الصافي الذي ادى الى تراجع الارباح من جهة من 48 492 مليون دج الى 36 063 مليون دج، وارتفاع قيمة الايرادات من 70 526 مليون دج الى 102 566 مليون دج من جهة اخرى.

كما شهدت سنة 2016 و 2017 انخفاض في العلاقة بين الدخل الصافي والإيرادات الاجمالية حسب معادلة الهامش على الربح ، وهذا لتضاعف في الايرادات العامة مرتين وثلاث مرات على التوالي بالنسبة لسنتي 2016 و 2017 مقارنة بسنة 2015 التي كانت 137 091 مع ارتفاع في الدخل الصافي لكن ليس بنفس الوتيرة

منفعة الاصول PU:

ويسمى استعمال الأصول ، حيث يدل هذا المؤشر على الإستغلال أو الاستعمال الأفضل للأصول أي ، إنتاجية الأصول و تقاس منفعة الأصول بالعلاقة التالية.

حيث يحسب هذا المقياس على النحو التالي:

$$\frac{\text{اجمالي الإيرادات}}{\text{مجموع الاصول}} = \text{منفعة الاصول } PU$$

هذه الصيغة تركز الانتباه إلى مصدر الأداء الأفضل أو الأداء السيئ، فمثلا إذا حققت مؤسسة ما عائداً أعلى الأصول مرتفعاً فيكون سببه انها أكثر كفاءة في التحكم ومراقبة التكاليف وهو ما يعكسه مؤشر هامش الربح المرتفع، أو باستخدام أفضل للأصول وهو ما يعكسه مؤشر منفعة الأصول أو إنتاجية الأصول أو عن طريق التحسن في كلا المجالين بالمقابل فإن الأداء الضعيف قد يعود لجانب منهما أو لكليهما¹.

يوضح الجدول التالي متغيرات المؤشر والنتيجة المحصلة عليها

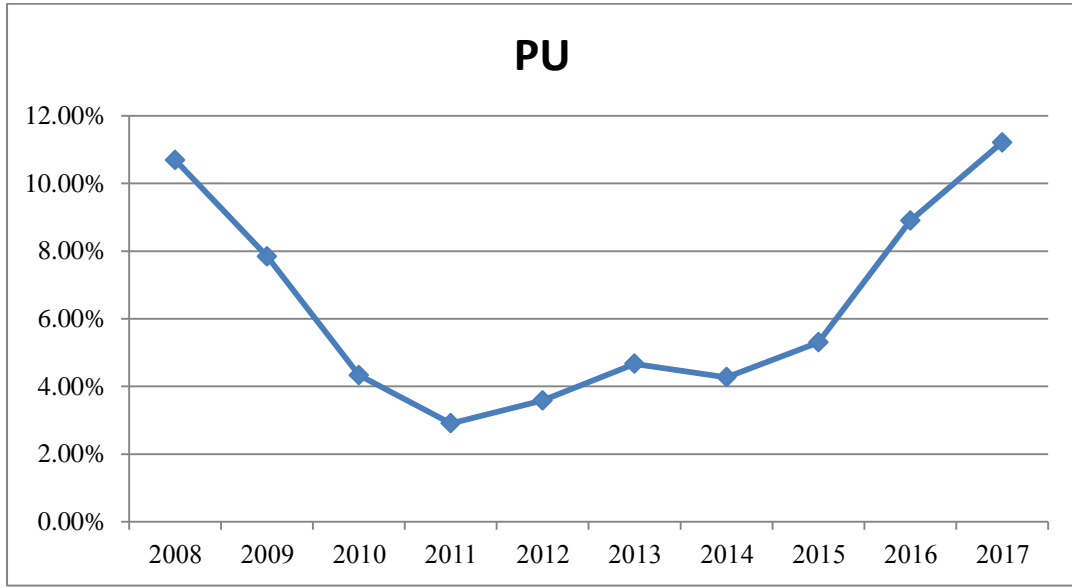
جدول رقم 14: يبين متغيرات المؤشر و النتيجة المحصلة عليها

| السنوات | اجمالي الاصول | اجمالي الإيرادات | منفعة الاصول |
|---------|---------------|------------------|--------------|
| 2008 | 798 561 | 85 356 | 10,69% |
| 2009 | 899 360 | 70 526 | 7,84% |
| 2010 | 2 367 626 | 102 566 | 4,33% |
| 2011 | 2 636 705 | 76 691 | 2,91% |
| 2012 | 2 302 937 | 82 562 | 3,59% |
| 2013 | 2 111 443 | 98 565 | 4,67% |
| 2014 | 2 581 393 | 110 223 | 4,27% |
| 2015 | 2 586 504 | 137 091 | 5,30% |
| 2016 | 2 574 006 | 228 970 | 8,90% |
| 2017 | 3 122 178 | 349 969 | 11,21% |

المصدر : من اعداد الطلبة

1-خمقان ياسمينية -قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية-مذكرة ماستر ، غير منشورة ،جامعة ورقلة ، ، 2014ص. 11

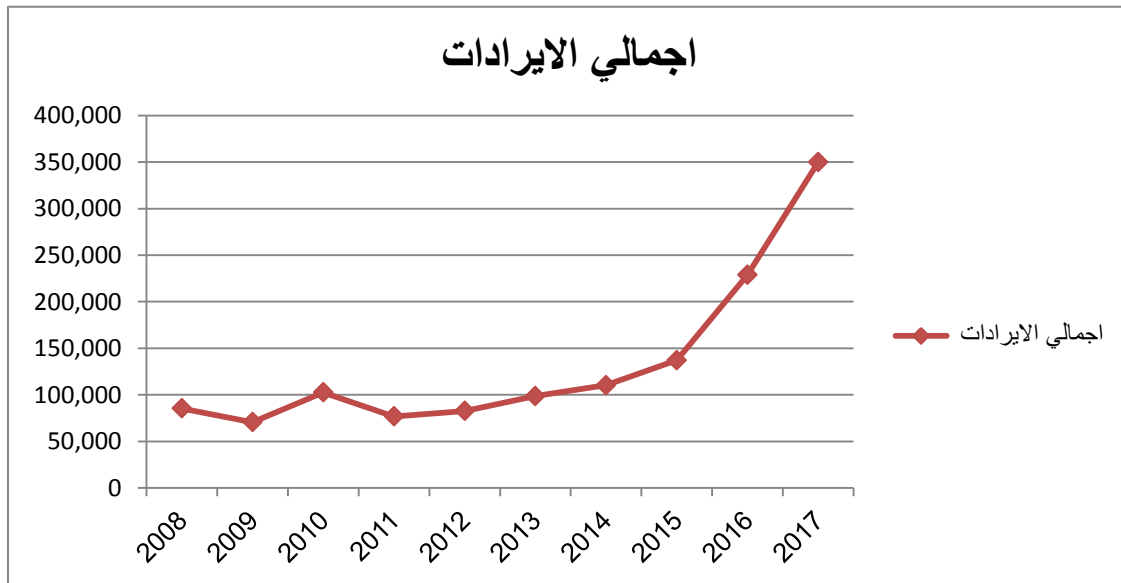
شكل رقم 13: تغيرات منفعة الاصول خلال فترة الدراسة



المصدر : من اعداد الطلبة

نميز في الشكل الفارط ان مؤشر منفعة الاصول في نزول مستمر بين سنتي 2008 و 2011 كأقل سنة ثم بعد ذلك ارتفع لغاية 2017 اين سجل اعلى مستوى 11,21% بهدف تحليل هاتين المرحلتين نستعين بالشكلين المواليين:

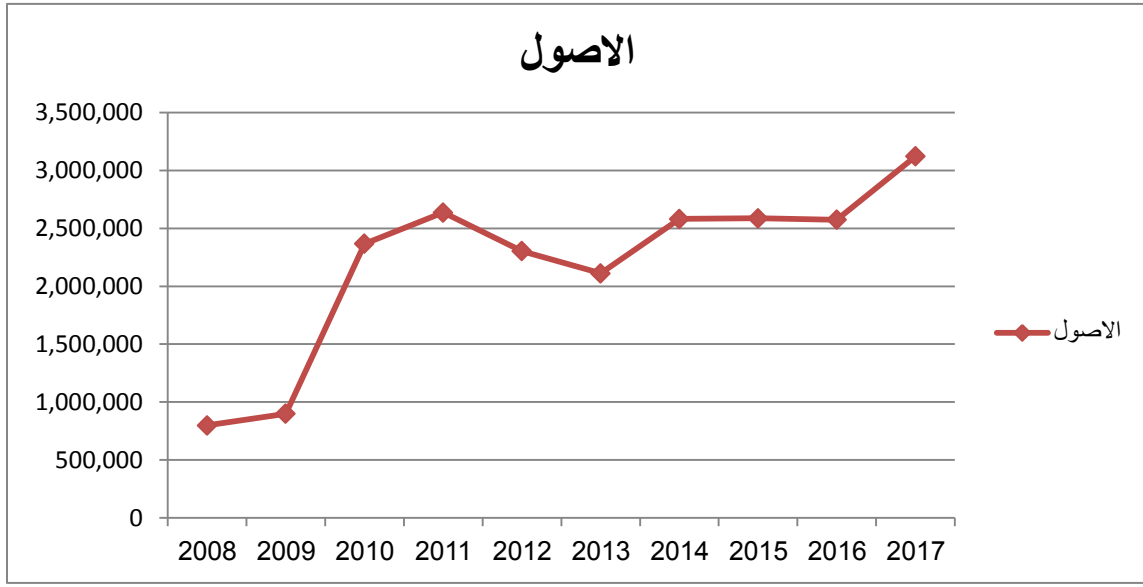
شكل رقم 14: يوضح اجمالي الايرادات



المصدر : من اعداد الطلبة

شهد الإيرادات ارتفاع مستمر حيث تضاعف الى ثلاثة اضعاف بين سنة 2008 و 2017 نتيجة لمجموعة من العوامل ذكرت سابقا كزيادة تدخل الدولة في تمويل العمليات الخارجية المتمثلة اساسا في تمويل اصول القطاع الصناعي.

شكل رقم 15: يوضح الأصول



المصدر : من اعداد الطلبة

تحليل الرافعة المالية EL:

نهتم بتحليل الرافعة المالية بهدف معرفة درجة اعتماد المؤسسة في تمويل أصولها على مصادر التمويل ذات الدخل الثابت مما يؤثر على الأرباح التي يحصل عليها الملاك كما يؤثر على درجة المخاطرة التي يتعرضون لها.

$$\text{الرافعة المالية EL} = \text{مجموع الديون (D)} / \text{مجموع حقوق الملكية (E)}$$

- فعلى سبيل بلغت مجموع الديون (D) لسنة 2017 ومن خلال الرجوع الى ميزانية البنك لنفس السنة وفي جهة الخصوم منها :

$$\text{مجموع الديون (D)} = \text{ديون اتجاه المؤسسات المالية (2)} + \text{ديون اتجاه العملاء (3)}$$

$$+ \text{ديون في صورة سندات (4)} + \text{ديون ثانوية (12)}$$

الفصل الثالث: حالة بنك الجزائر الخارجي

مجموع الديون (D) = 2 268 + 2 507 092 + 35 521 + 67 276 = 2 612 159 مليون
دج

تمثل حقوق الملكية (E) مجموع الاموال المستثمرة من طرف المؤسسة والمتمثل أساسا في رأس المال والفوائض المالية التي حققتها المؤسسة والتي تبقى تحت تصرفها لمدة اطول من سنة.

مجموع حقوق الملكية (E) = راس المال وعلاوته (13+14) + الارباح المحتجزة (19) + مجموع الاحتياطات (15) + فرق التقييم (16) + فرق اعادة التقييم (17)

بالأخذ بعين الاعتبار للمفاهيم اعلاه نجد ان حقوق الملكية لسنة 2017 بلغت:

مجموع حقوق الملكية (E) = 150 000 + 68 362 + 14 290 + 12 456 + 11 160 + 57 365 = 313 634 مليون دج

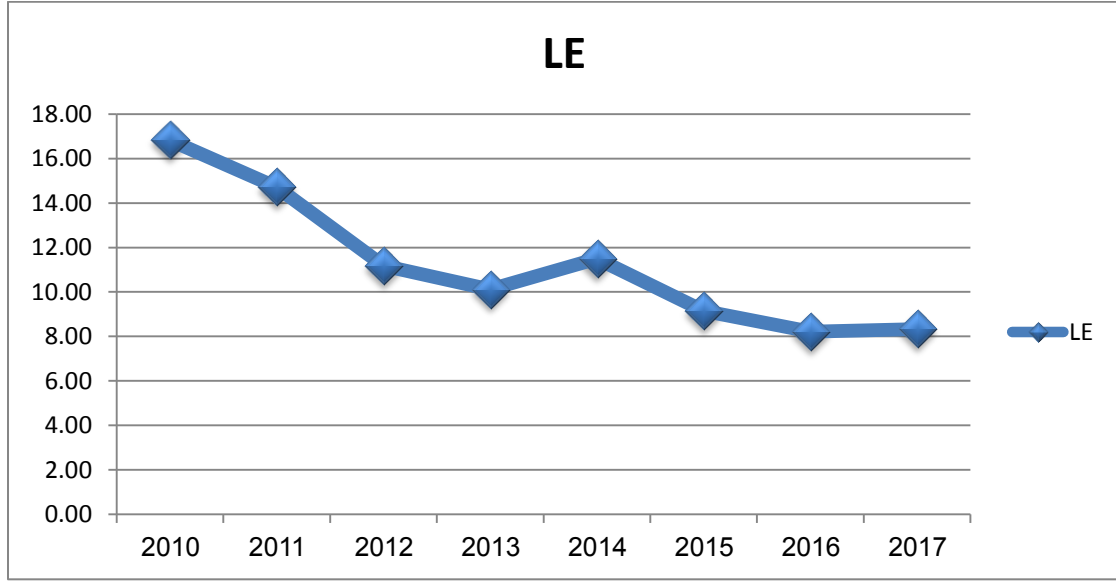
والجدول التالي يلخص قيم المراد حسابها:

جدول رقم 15: الرافعة المالية

| السنوات | مجموع الديون | حقوق الملكية | الرافعة المالية (LE) |
|---------|--------------|--------------|----------------------|
| 2008 | لا يوجد | 62 626 | لا يوجد |
| 2009 | لا يوجد | 88 189 | لا يوجد |
| 2010 | 2 109 642 | 125 414 | 16,82 |
| 2011 | 2 236 824 | 152 074 | 14,71 |
| 2012 | 1 969 626 | 176 131 | 11,18 |
| 2013 | 1 789 726 | 177 063 | 10,11 |
| 2014 | 2 206 716 | 191 871 | 11,50 |
| 2015 | 2 253 917 | 246 320 | 9,15 |
| 2016 | 2 174 143 | 264 717 | 8,21 |
| 2017 | 2 612 159 | 313 634 | 8,33 |

المصدر: بالاعتماد على الملاحق ومن اعداد الطلبة

شكل رقم 16: يبين الرافعة المالية



المصدر : من اعداد الطلبة

العائد على الاستثمار ROI :

يعرف هذا المؤشر بانه قدرة مجموع المبلغ المستثمر من تحقيق أرباح الصافية معبرا عنها في البنوك بحساب الدخل الصافي البنكي يمثل هذا المؤشر بالنسبة للبنوك الأرباح الناتجة عن استخدام الأصول المالية وهو يقيس مدى فاعلية استخدام الموارد من قبل البنك

حيث يحسب هذا المقياس على النحو التالي:

$$\frac{\text{الدخل الصافي}}{\text{مجموع الاصول}} = \text{ROI العائد على الاستثمار}$$

الفصل الثالث: حالة بنك الجزائر الخارجي

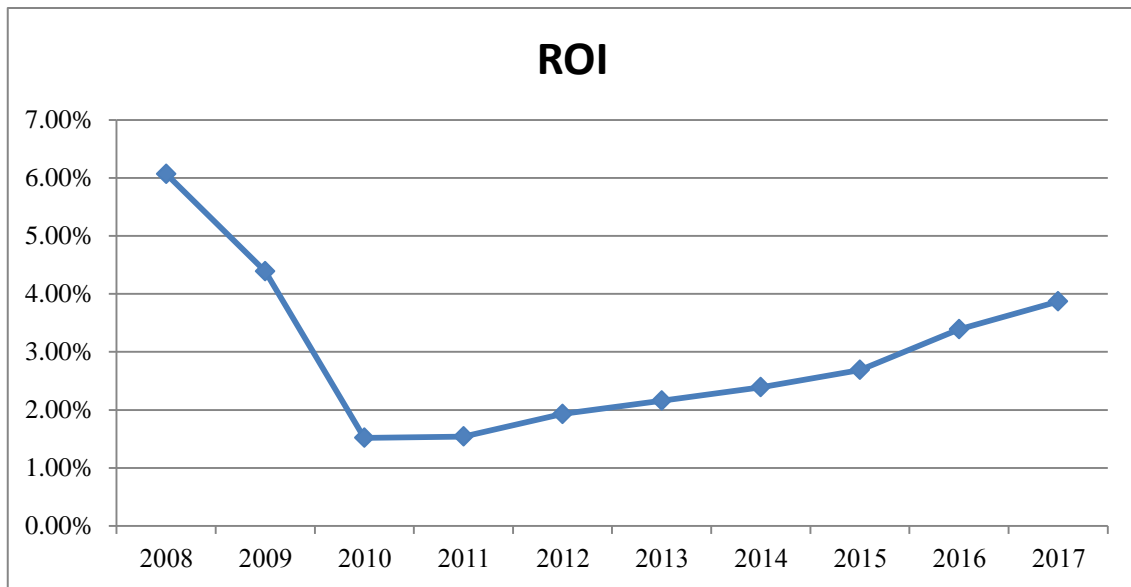
يوضح الجدول التالي متغيرات المؤشر والنتيجة المحصلة عليها

جدول رقم 16: يوضح العائد على الاستثمار

| السنوات | اجمالي الاصول | الدخل الصافي | العائد على الاستثمار |
|---------|---------------|--------------|----------------------|
| 2008 | 798 561 | 48 492 | 6,07% |
| 2009 | 899 360 | 39 446 | 4,39% |
| 2010 | 2 367 626 | 36 063 | 1,52% |
| 2011 | 2 636 705 | 40 617 | 1,54% |
| 2012 | 2 302 937 | 44 509 | 1,93% |
| 2013 | 2 111 443 | 45 630 | 2,16% |
| 2014 | 2 581 393 | 61 663 | 2,39% |
| 2015 | 2 586 504 | 69 573 | 2,69% |
| 2016 | 2 574 006 | 87 266 | 3,39% |
| 2017 | 3 122 178 | 120 867 | 3,87% |

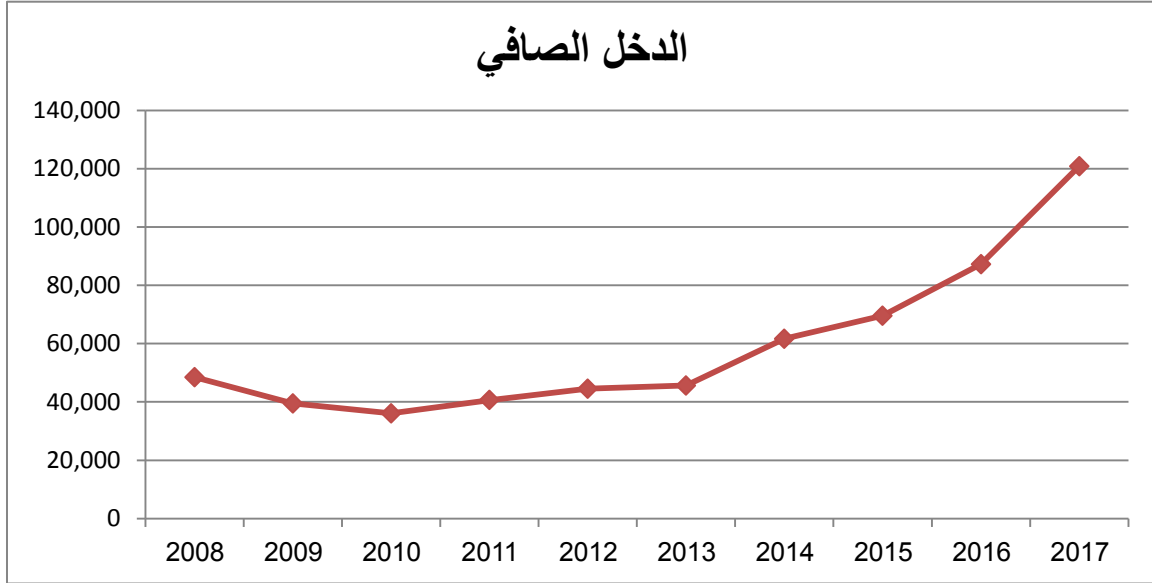
المصدر: من الملاحق وعداد الطلبة

شكل رقم 17: يوضح العائد على الاستثمار



المصدر: من اعداد الطلبة

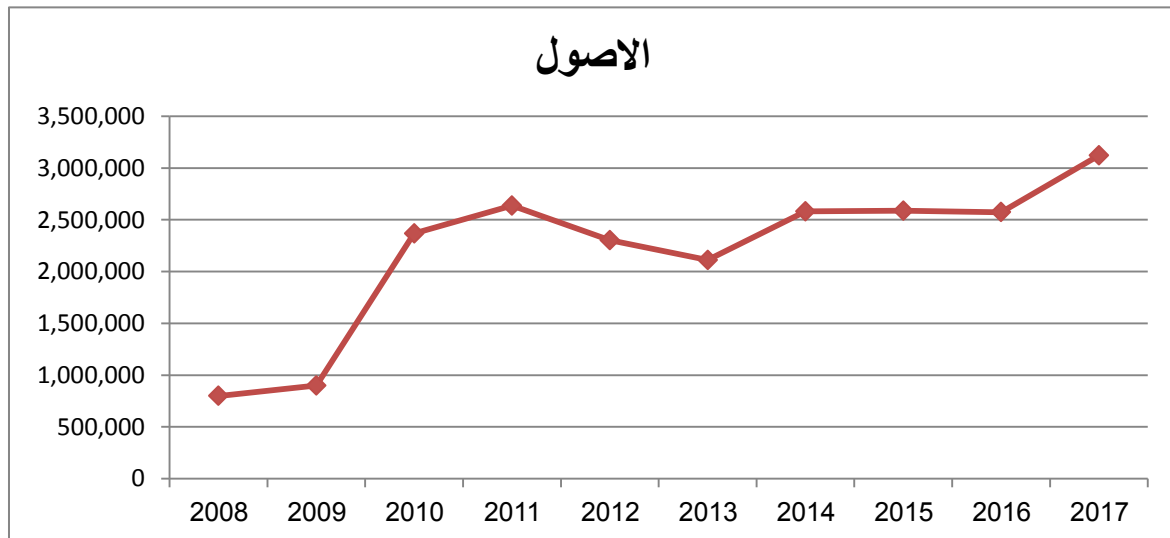
نميز في الشكل الفارط بين مرحلتين مر بهما مؤشر العائد على الاستثمار، مرحلة اولى بين سنتي 2008 و2010 ومرحلة ثانية بين سنتي 2010 و2017 ويهدف تحليل هاتين المرحلتين نستعين بالشكلين المواليين:
شكل رقم 18: يوضح الدخل الصافي



المصدر : من اعداد الطلبة

شهد دخل البنك مرحلة تراجع في تحقيق الارباح بين سنتي 2008 و2010 نتيجة لمجموعة من العوامل اهمها تراجع نشاط البنك بسبب الازمة المالية العالمية، ثم تلتها مرحلة انتعاش بسبب زيادة تدخل الدولة في تمويل العمليات الخارجية المتمثلة اساسا في تمويل اصول القطاع الصناعي.

شكل رقم 19: يبين الاصول



المصدر : من اعداد الطلبة

تظهر حركة اصول البنك الى ان حجم الاصول ارتفعت بمعدلات كبيرة بين سنتي 2008 و 2011 ثم استقر حجم الاصول الاجمالية في مستويات متقاربة الى غاية سنة 2017 وهو دليل على توسع البنك في منح القروض للأفراد والمؤسسات لتشجيع النشاط الصناعي خاصة.

ان المحصلة النهائية لحركة كل من الدخل الصافي والاصول الاجمالية للبنك سوف يظهر اثرها على مؤشر العائد على الاستثمار، وبالتالي فان الانخفاض الذي شهده هذا المؤشر بين سنتي 2008-2010 من 6,07% الى 1,52% يرجع في الاصل الى تراجع الارباح من جهة من 48.492 مليون دج الى 36.063 مليون دج، وارتفاع قيمة الاصول من 798.561 مليون دج الى 2.367.626 مليون دج من جهة اخرى بينما شهدت المرحلة الثانية تحسنا في العلاقة بين الدخل الصافي والاصول الاجمالية حسب معادلة العائد على الاستثمار، اي ارتفاع في البسط مع استقرار في المقام وهو ما يؤدي الى منحنى متزايد للعائد على الاستثمار، فقد تحسنت الارباح بين سنتي 2011-2017 من 40 617 مليون دج الى 120867 مليون دج، بينما استقرت اصول البنك للفترة نفسها بين 2 636 705 مليون دج و 3 122 178 مليون دج.

معدل العائد على حقوق الملكية ROE :

يقيس هذا المؤشر قدرة الادارة على تحقيق ارباح من اموال الملاك او يشير الى ما تحصل عليه الملاك من وراء استثماراتهم لأموالهم فيوضح ما درته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد ويقصد بالأموال الخاصة كل ما قدمه مالكي البنك لتمويل أصوله والتي تسمى أيضا بحقوق الملكية و الذي يحسب وفق المعادلة التالية =

معدل العائد على حقوق الملكية = النتيجة السنوية الصافية/ حقوق الملكية

| |
|--|
| $\frac{\text{الصافية النتيجة السنوية}}{\text{حقوق الملكية}} = ROE$ |
|--|

يوضح الجدول التالي متغيرات المؤشر والنتيجة المحصلة عليها

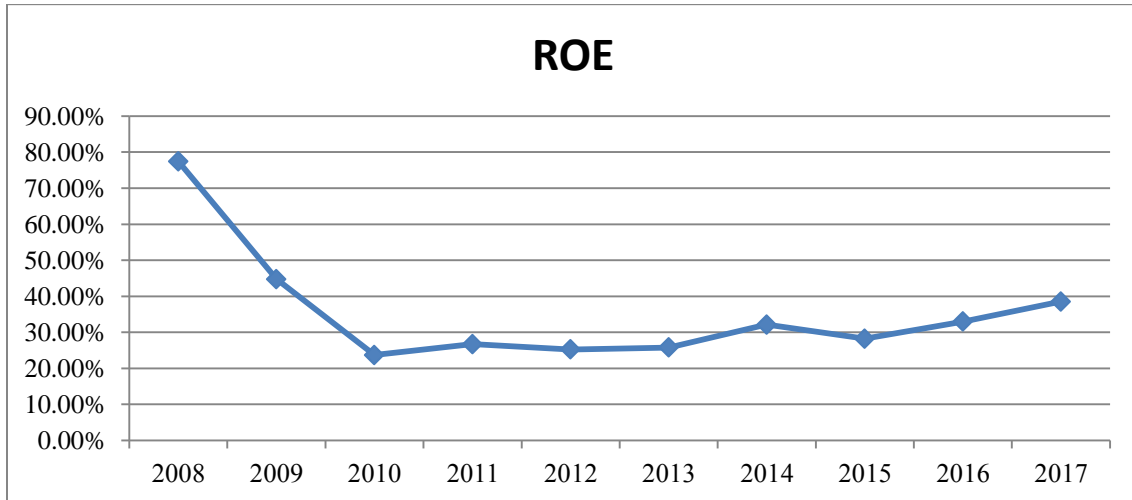
جدول رقم 17: يوضح العائد على حقوق الملكية

| السنوات | حقوق الملكية | الدخل الصافي | العائد على حقوق الملكية |
|---------|--------------|--------------|-------------------------|
| 2008 | 62 626 | 48 492 | 77,43% |
| 2009 | 88 189 | 39 446 | 44,73% |
| 2010 | 125 414 | 36 063 | 28,76% |
| 2011 | 152 074 | 40 617 | 26,71% |
| 2012 | 176 131 | 44 509 | 25,27% |
| 2013 | 177 063 | 45 630 | 25,77% |
| 2014 | 191 871 | 61 663 | 32,14% |
| 2015 | 246 320 | 69 573 | 28,24% |
| 2016 | 264 717 | 87 266 | 32,97% |
| 2017 | 313 634 | 120 867 | 38,54% |

المصدر : من الملاحق ومن اعداد الطلبة

ويظهر الشكل التالي تغيرات العائد على حقوق الملكية خلال فترة الدراسة:

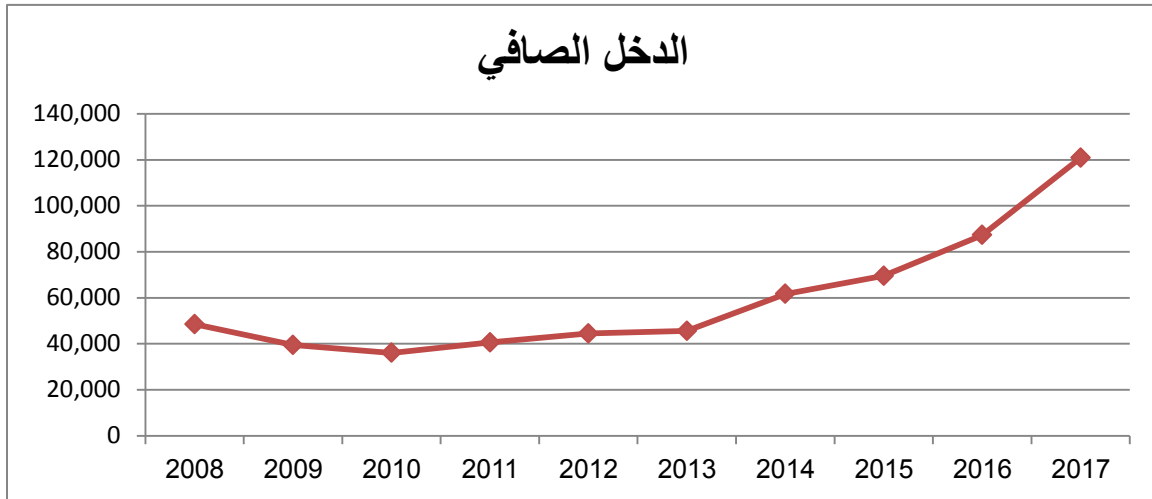
شكل رقم 20: العائد على الحقوق الملكية



المصدر : من اعداد الطلبة

نرى في الشكل معدل العائد على حقوق الملكية كانت اكثر نسبة سنة 2008 بمعدل **77,43%** الا انه ظل في تناقص مستمر خاصة سنة 2013 حين وصل لنسبة **25,77%** ويهدف تحليل هاتين المرحلتين نستعين بالشكلين المواليين:

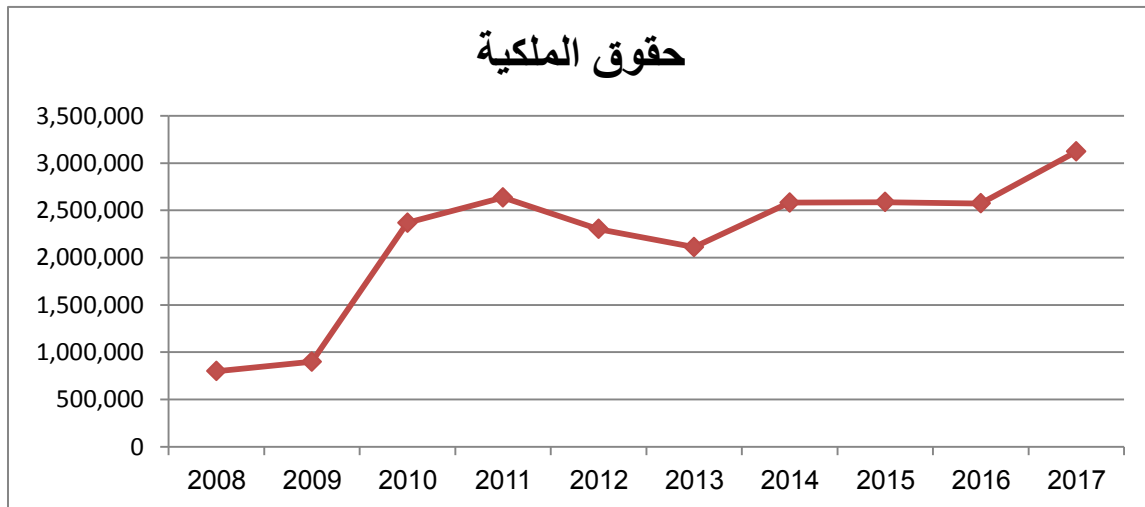
شكل رقم 21: يوضح الدخل الصافي



المصدر : من اعداد الطلبة

شهد دخل البنك مرحلة تراجع في تحقيق الارباح بين سنتي 2008 و 2010 نتيجة لمجموعة من العوامل اهمها تراجع نشاط البنك بسبب انخفاض اسعار النفط عقب الازمة المالية العالمية 2008 ، ثم تلتها مرحلة انتعاش بسبب زيادة تدخل الدولة في تمويل العمليات الخارجية المتمثلة اساسا في تمويل اصول القطاع الصناعي.

شكل رقم 22: يوضح حقوق الملكية



المصدر : من اعداد الطلبة

ان زيادة في حجم حقوق الملكية فقد تضاعف تقريبا خمس اضعاف من سنة 2008 الى غاية 2017 في حين الدخل الإجمالي لم يتضاعف بنفس الوتيرة يظهر أثرها على مؤشر العائد على حقوق الملكية الذي استمر بالانخفاض الذي شهدته هذا المؤشر خاصة سنوات 2011 سجل **26,71%** و سنة **25,77%** 2013 يرجع في الاصل الى تراجع الارباح من جهة و ارتفاع قيمة حقوق الملكية 62626 مليون دج الى 313634 مليون دج من جهة اخرى وهذا يدل على عدم الاستغلال الامثل لحقوق الملكية.

خلاصة الفصل

هذا الفصل كان مخصص للجانب التطبيقي من دراستنا واختبار صحة فرضيات الدراسة لقد استخدمنا في تقييم البنك مؤشرات الربحية وهي العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية والرافعة المالية بالإضافة إلى قياس أثر حجم إيرادات المعاملات الخارجية على صافي الدخل للبنك كما تم مقارنة إيرادات الصرف مع إيرادات فوائد القروض للبنك خلال فترة الدراسة وقد توصلنا من خلال هذا التحليل إلى بعض النتائج من أهمها:

إن نتائج مؤشرات الربحية تعكس مدى كفاءة الأداء المالي للبنك من حيث الربحية ROA ، RAE ، PM ومؤشر الكفاءة PM إلى جانب مؤشرات الإنتاجية المتمثلة في إنتاجية الأصول AU حيث سجلت هذه النسب نتائج مقبولة وجيدة وشهدت تطورا نسبيا وكذا مؤشر الرافعة المالية من سنة إلى أخرى طول سنة الدراسة إن تحسن الأداء الدالي للبنك مرهون بتسيير الحسن لأصوله واتخاذ استراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق الأفضل في ظل التنافسية الشديدة وتطور المستمر للقطاع.

تأثر كل من إيرادات الصرف والمعاملات الخارجية على أداء البنك (الدخل الصافي) تأثير إيجابي وعلاقة الارتباط الطردية ذات دلالة إحصائية بين الدخل وحجم المعاملات الخارجية ما يوضح أن تقلبات أسعار الصرف تؤثر على أداء البنوك.

الخاتمة

تتضمن خاتمة هذا البحث الذي يحمل عنوان أثر تقلبات سعر الصرف على البنوك التجارية الإجابة على الإشكاليات التي تم طرحها في مقدمة من خلال البحث النظري في المراجع و المذكرات و المراجع السابقة و كذا من خلال النتائج المتحصل عليها من تحليل الجداول المالية للبنك محل الدراسة

ففي معرض بحثنا و للإجابة عن هذا التساؤل "ماذا نعني بسعر الصرف وما هي العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته ؟ و اعتمادا على البحث النظري نجيب إختصارا كالتالي: إن سعر الصرف أداة من الأدوات التي تعتمد عليها اقتصاديات الدول في تفسير الأمور المتعلقة بالتجارة الخارجية حيث أنه يسهل عمليات تبادل العملات التي تتم وفق معدل التبادل، الذي يتم تحديده عن طريق آلية ما يتدخل السلطة النقدية، وتبرز أهمية سعر الصرف في عالمنا المعاصر في كيفية تحديده ومعرفة تغيراته المستقبلية ولقد اختلفت الآراء النظريات في تفسير هو تحديد

مؤشراته على المدى الطويل والقصير ومن أهم المشكلات التي تبرز في التبادل الدولي خاصة بعد اتجاه العديد من دول العالم إلى تعويم عملاتها هي مشكلة العلاقة بين العملة المحلية والعملات الأجنبية، وهو ما أدى إلى نشوء أسواق الصرف الأجنبية حيث تباع و تشتري العملات، وعادة ما تتعرض عملات الأقطار المختلفة لتقلبات وتغيرا ت مستمرة نتيجة تشابك عوامل عديدة تنجر عنها مخاطر في المعاملات الاقتصادية الدولية

ما هي مؤشرات الأداء المالي في البنك التي تتأثر بتقلبات أسعار الصرف ؟

-/- من خلال الدراسة النظرية للموضوع فإن جميع المؤشرات الأداء المالي للبنك تتأثر بطريقة أو بأخرى بتقلبات سعر الصرف ، غير أن الإختلاف يكمن في نسبة التأثير فإن كانت نسبة الربحية يتأثر بشكل مباشر بهذه التقلبات فإن مؤشر المديونية يتأثر على المدى المتوسط و البعيد .

كيف تفسر العلاقة بين أسعار الصرف و ربحية البنك ؟

-/- من خلال دراسة نتائج البنك محل الدراسة تم التوصل إلى أن العلاقة بين أسعار الصرف يمكن تمثيلها وفق نموذج إنحدار خطي بسيط هي طردية تماما.

و بالتالي نصل ختامنا إلى الإجابة على الإشكالية الرئيسية لهذا البحث وهي : " ما هي آثار تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على أداء المالي للبنك الجزائر الخارجي في الفترة الممتدة من 2008 إلى 2017؟" كالتالي : إن البيانات و المؤشرات المستخلصة من الجداول المالية للبنك تظهر تحقيق بنك الجزائر الخارجي لأرباح بصفة منتظمة

رغم التقلبات العنيفة التي مر بها الدينار الجزائري و بالتالي يمكن القول أن هناك إرتباط قوي و وطيد بين تقلبات أسعار الصرف و أداء البنك محل الدراسة.

ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة مايلي:

1- إن اعتماد الاقتصاد الجزائري بالدرجة الأولى على المحروقات - البترول والغاز الطبيعي يجعل منه رهينة تقلبات الأسعار العالمية للبترول.

2- يعاني الاقتصاد الجزائري من اختلال في القنوات المصرفية والتي حالت دون تحقيق توازن بين العرض ما أدى بدوره إلى تزايد نشاط السوق الصرف الموازي

3- يعد تقييم الأداء من المسائل المهمة في تحديد كفاءة إدارة البنك، وتقييم إنجازاته بالمقارنة مع ما هو مستهدف وقياسا بما هو متاح لديها من إمكانيات.

4- وجود علاقة ارتباط الطردية بين الدخل وحجم المعاملات الخارجية

5- ثبت أن تقلبات أسعار الصرف لها تأثير على أداء البنوك

ثانيا التوصيات:

1- إخضاع أسعار الصرف لقوى السوق العرض والطلب وجعلها مرنة في مواجهة التغيرات الإقتصادية الناجمة عن التعامل مع الإقتصاد الدولي .

2- ضرورة القيام بالمزيد من الدراسات لتحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك.

3- ضرورة مواكبة البنوك في الجزائر للتطورات الحاصلة في البنوك الناشئة والمتقدمة في العالم سواء من الناحية التنظيمية أو الإدارية أو التكنولوجية أو الفنية لما في ذلك من أثر في تحسين أداء

قائمة المصادر المراجع

الكتب :

- أحمد رجب عبد المالك، "مدخل القياس المتوازن كأداة لتطوير نظم تقييم الأداء في المشروعات الصناعية: دراسة نظرية وتطبيقية"، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 01، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2006.
- أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، ط02، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2001.
- إسماعيل إبراهيم الطرد، إدارة العملات الأجنبية، مطبعة الروزنا، دون بلد نشر، 2001.
1. بسام الحجار، "العلاقات الاقتصادية الدولية"، المؤسسة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2003.
2. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.
3. جمال الدين لعويسات، العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
4. حمد كمال خليل الحمازوي، إقتصاد الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، مصر، ط2، 2000.
5. حميدات محمود، "مدخل التحليل النقدي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1996.
6. زهير ثابت، كيف تقييم أداء العاملين والشركات، دار قباء للنشر، القاهرة، 2001.
7. طاهر فاضل البياتي، المصارف والنظرية النقدية، جامعة العلوم التطبيقية الاكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.
8. الطاهر لطرش، "تقنيات البنوك"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005 .
9. طاهر حسن الغالي، وائل محمد إدريس، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2007.
10. عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.
11. عبد الرزاق، بن حبيب. اقتصاد وتسيير المؤسسة. ديوان المطبوعات الجامعية: الجزائر، 2000.
12. عبد الله تركي نادر الناهش، البنوك التجارية مفهوما وأهدافها منتديات الحوار، جامعة الملك سعود، 2014.

13. عبد المجيد قدي، "المحلل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الثالثة، 2006.
14. عبد المنعم علي راضي، "أسعار الصرف والأزمات النقدية المعاصرة"، معهد الدراسات المصرفية، القاهرة، 1972/1973.
15. عدنان تايه التميمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012.
16. عرفان تقي الدين الحسني، "التمويل الدولي"، دار مجدلاوي للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 1999.
17. عقيل جاسم عبد الله، تقييم المشروعات، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر، عمان، الأردن، 1999.
18. علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013.
19. فلاح حسن عداي الحسني، الإدارة الاستراتيجية، مفاهيمها. مداخلها. عملياتها المعاصرة، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.
20. كمال الدين الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
21. كميل الساري: "الإختلالات البنوية والسياسات النقدية والمالية الدولية: الأسباب الحقيقية؟ وأي تداعيات على العالم العربي؟"، ترجمة: كامل المرعاش، دار كابريرا للنشر، باريس، 2011.
22. محمد السعيد وأنور، إدارة البنوك، الدار الجامعية الجديدة، القاهرة الإسكندرية 2005 .
23. محمد الشريف، إدارة الموارد البشرية، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 2004.
24. محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي "محاضرات وتطبيقات"، دار مكتب حامد لنشر والتوزيع، عمان، الأردن.
25. محمد عبدالفتاح الصرفي، إدارة البنوك عمان ط 1 2007 .
26. محمد الفيومي، أصول محاسبة التكاليف، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1993.
27. محمد محمود عبد المجيد، تقويم الأداء في البنوك، اتحاد المصاريف العربية، بيروت، 1999.
28. مكيد علي ، الأقتصاد القياسي دروس ومسائل محلولة ، الطبعة الثانية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2011 .
29. ميراثدا زغلول رزق، "التجار الدولية"، جامعة الزقازيق، مصر، 2010.
30. نصر حمود مزنان فهد، أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصاريف التجارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

31. نعيمة يحيوي وزكية مقري، التحولات الكبرى في أنظمة مراقبة التسيير والموازنات التقديرية، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.
32. يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان الساحة المركزية بن عكنون الجزائر ط3 2007
33. يوحنا عبد آل آدم وسليمان اللوزي، دراسة الجدول الاقتصادية وتقييم كفاءة أداء المنظمات، دار المسيرة، الأردن، 2000.
- الأطروحات والمذكرات**
- ركابي صدام، تقييم أداء البنوك التجارية الجزائرية باستخدام نموذج Camel مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جامعة الوادي، الجزائر، 2015-2016.
- أحمد، بوراس. مصادر التمويل للاستثمارات و تكلفة المشروع. رسالة دكتوراه: جامعة منتوري ، قسنطينة 2002.
34. خمقاني يasmine -قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية-مذكرة ماستر ، غير منشورة ، جامعة ورقلة ، ، 2014.
35. صورية عاشوري، دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية، دراسة حالة البنك الوطني الجزائري، مذكرة الماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2011 .
36. مصطفى العثماني، نظام المعلومات المحاسبي ودوره في تفعيل الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية . دراسة حالة مجمع صيدال خلال 2010/2014، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 03، 2015.
37. هلال كهينة، إجراءات منح القروض من طرف البنوك التجارية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع :نقودماليةوبنوك،جامعةبسكرة2008-2009 .
38. وفاء رايس، مساهمة في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من خلال بطاقة الأداء المتوازن . دراسة حالة مؤسسة سوناطراك مديرية الصيانة لولاية الأغواط .، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، تخصص تسيير عمومي، قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2016
39. جبوري محمد، تأثير أنظمة أسعار الصرف على التضخم ونمو الاقتصادي: دراسة نظرية وقياسية باستخدام بيانات بانل، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، بنوك ومالية، جمعة تلمسان، الجزائر، 2012-2013.

40. بلقاسم العباس، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد 23، نوفمبر 2003.
41. جميل حسن النجار، "أثر تطبيق بطاقة الأداء المتوازن (BSC) على تعزيز المركز التنافسي الاستراتيجي دراسة تطبيقية على قطاع المؤسسات المالية العاملة في قطاع غزة"، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات، فلسطين، المجلد 01، العدد 29، 2013.
42. حاتم محمد عبد الرؤوف الشيشيني، "نحو إطار لقياس محددات استخدام ونجاح تبني نظام قياس الأداء المتوازن"، مجلة البحوث التجارية، المجلد 26، العدد 01، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، 2004.
43. حسنية صيفي ونوال بن عمارة، "قياس الأداء المالي باستخدام مؤشر القيمة الاقتصادية المضافة: دراسة حالة المؤسسات المدرجة في مؤشر CAC 40 خلال الفترة (2008-2013)"، مجلة الباحث، العدد 15، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2015.
44. سماعيل فوزي، تدفقات رؤوس الأموال وترتيبات أسعار الصرف في الأسواق الناشئة والاقتصاديات الانتقالية. البدائل الممكنة لنشوء الاقتصاد الجزائري. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 05، جامعة بسكرة، الجزائر، جوان 2009.
45. شعيب بونوة وخياط رحيمة، سياسة سعر الصرف في الجزائر "دراسة قياسية للدينار الجزائري"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 05، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2011.
46. صبيحة قاسم هاشم وآخرون، التحوط المالي لمخاطرة أسعار الصرف باستعمال أدوات الهندسة المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، العدد 25، العراق، 2009.
47. عبد الحق بوعتروس، حول أهمية إدارة الصرف. حالة البلدان التي تمر بمرحلة انتقال. مجلة البحوث والدراسات، العدد 12، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1999.
48. محمد الحسن محمد أحمد، دور البنوك المركزية في تحقيق الاستقرار المالي، مجلة المصرفي، إدارة البحوث، العدد 58، السودان، ديسمبر 2010.
49. محمود عبد الفناح رضوان، تقييم أداء المؤسسات في ظل معايير الأداء المتوازن، الطبعة الأولى، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، 2013.

50. نورة عبد الرحمان اليوسف، تعادل أسعار الفائدة بين الدول الصناعية الكبرى ودول مجلس التعاون الخليجي، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 01، المجلد العشرون، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، يونيو 2004.

51. إضاءات مالية ومصرفية، نشرة توعوية اقتصادية، معهد الدراسات المصرفية، الكويت، العدد الثاني عشر، جويلية 2011.

المدخلات

52. صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، يومي 14.15 ديسمبر 2004.

53. عبد الحق بوعتروس، تقنيات إدارة مخاطر سعر الصرف، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر الدولي: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16.18 ماي 2007.

54. عيجوي خالد، فعالية تخفيض أسعار الفائدة من البنوك المركزية في الحد من انهيار الأسواق المالية في ظل الأزمة المالية العالمية الراهنة، ملتقى دولي حول الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 20.21 أكتوبر 2009.

55. مفيدة يجياوي وعبد القادر موفق، مؤشرات الأداء لنظام الإنتاج في المؤسسة الصناعية الجزائرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة، الجزائر، يومي 8 و9 مارس 2005.

56. نبيل حمادي وفاطمة الزهراء عبادي، مقومات تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الدولي حول الأداء وفعالية المنظمة في ظل التنمية المستدامة، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، يومي 10 و11 نوفمبر 2009.

التقارير والمنشورات

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم 21: مارس 2013.

النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر رقم: 41 مارس 2018

النصوص التشريعية :

57. قانون النقد والقرض 10-90

مراجع باللغة الفرنسية :

- 58.ajustements et "Le modèle de création de valeur «EVA-MVA Présentation"DenglosGirégory. reformulations, La Revue des Sciences de Gestion, vol 3, No 213, 2005.
- 59.Andrew. C.' **International Money** , **ELBS & Nelson, 1982.**
- 60.Efficacy of Economic Value Added Concept in Business Performance "Sarbpriya Ray, Advances in Information Technology and Management (AITM).Vol2,N°2.2012.P`Measurement^261.
- 61.François Ducrey, Analyse de régression,20-04-2016,
- 62.http://www.irdp.ch/edumetrie/lexique/analyse_regression.htm
- 63.Koffi Luc AGBO-DJAGLI, Analyse de la structure financière et de la rentabilité de Ecobank Bénin, memoire de fin d'études supérieures spécialisées en finance et contrôle de gestion, Université d'Abomey Calavi Bénin, 2007.
- 64.Magda KandilNazireNergizDincer, **A comparative analysis of exchange rate exchange rate fluctuations and economic activity**, International Journal of Development Issues, Vol. 7Iss 2.2008.
- 65.Relationship The Economic Value Added (EVA) With "SeyedMojtabaHasani&ZadollahFathi, Interdisciplinary Journal Of Contemporary "Stock Market Value (MT) and Profitability RatiosResearch In

الملاحق

Le bilan de la Banque en 2010

الملحق رقم 01: الميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2010

Ce bilan est établi selon le nouveau système comptable financier

U: Milliers DA

| ORDRE | ACTIF | 31/12/2010 |
|-------------------------|---|----------------------|
| 1 | CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX | 96 114 488 |
| 2 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | 13 761 161 |
| 3 | ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 34 793 247 |
| 4 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 1 481 962 383 |
| 5 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE | 434 608 274 |
| 6 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE | 157 881 423 |
| 7 | IMPÔTS COURANTS - ACTIF | 16 125 597 |
| 8 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF | 1 035 615 |
| 9 | AUTRES ACTIFS | 64 420 148 |
| 10 | COMPTES DE RÉGULARISATION | 36 410 637 |
| 11 | PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES | 9 467 253 |
| 12 | IMMEUBLES DE PLACEMENT | 0 |
| 13 | IMMOBILISATIONS CORPORELLES | 20 907 493 |
| 14 | IMMOBILISATIONS INCORPORELLES | 138 405 |
| 15 | ÉCART D'ACQUISITION | 0 |
| TOTAL DE L'ACTIF | | 2 367 626 126 |

| ORDRE | PASSIF | 31/12/2010 |
|------------------------|---|----------------------|
| 1 | BANQUE CENTRALE | 0 |
| 2 | DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 1 680 836 |
| 3 | DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE | 2 016 478 427 |
| 4 | DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE | 40 930 452 |
| 5 | IMPÔTS COURANTS - PASSIF | 10 060 643 |
| 6 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF | 31 887 |
| 7 | AUTRES PASSIFS | 63 906 801 |
| 8 | COMPTES DE RÉGULARISATION | 40 325 633 |
| 9 | PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES | 5 682 976 |
| 10 | SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS | 0 |
| 11 | FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX | 10 730 408 |
| 12 | DETTES SUBORDONNÉES | 25 276 520 |
| 13 | CAPITAL | 24 500 000 |
| 14 | PRIMES LIÉES AU CAPITAL | 0 |
| 15 | RÉSERVES | 81 746 030 |
| 16 | ECART D'ÉVALUATION | 95 661 |
| 17 | ECART DE RÉÉVALUATION | 12 456 077 |
| 18 | REPORT À NOUVEAU (+/-) | 14 555 120 |
| 19 | RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-) | 19 168 656 |
| TOTAL DU PASSIF | | 2 367 626 126 |

HORS BILAN

U: Milliers DA

| ORDRE | ENGAGEMENTS | 31/12/2010 |
|--------------|---|----------------------|
| A | ENGAGEMENTS DONNES | 474 693 56,52 |
| 1 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 0 |
| 2 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE | 325 435 015 |
| 3 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 46 251 041 |
| 4 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE | 103 007 901 |
| 5 | AUTRES ENGAGEMENTS DONNES | 0 |
| B | ENGAGEMENTS RECUS | 804 256 15,74 |
| 6 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 0 |
| 7 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 796 938 552 |
| 8 | AUTRES ENGAGEMENTS RECUS | 7 317 964 |

| POUR CONFIRMATION | | 31/12/2010 |
|--------------------------|-------------------------------------|-------------------|
| 9 | CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES | 474 693 957 |
| 10 | CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS | 804 256 516 |

1 278 950 472

COMPTES DE RESULTATS

U: Milliers
DA

| COMPTES DE RESULTATS | 31/12/2010 |
|---|-------------------|
| (+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS | 30 978 391 |
| (-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES | 12 411 724 |
| (+) COMMISSIONS (PRODUITS) | 17 405 742 |
| (-) COMMISSIONS (CHARGES) | 930 286 |
| (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | 212 667 |
| (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 0 |
| (+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS | 7 264 085 |
| (-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS | 5 915 660 |
| PRODUIT NET BANCAIRE | 36 603 214 |
| (-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION | 9 348 568 |
| (-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES | 1 063 298 |
| RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION | 26 191 348 |
| (-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES | 151 934 811 |
| (+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES | 151 325 432 |
| RÉSULTAT D'EXPLOITATION | 25 581 969 |
| (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS | 4 311 |
| (+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) | 0 |
| (-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) | 0 |
| RÉSULTAT AVANT IMPÔTS | 25 586 280 |
| (-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS | -6 417 624 |
| RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE | 19 168 656 |

BILAN AU 31/12/2012 - SCF

| ORDRE | ACTIF | CODIFICATION | 31/12/2012 | 31/12/2011 | EVOLUTION |
|-------------------------|--|--------------|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| 1 | CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX | BA0100 | 216 259 372 297,30 | 118 398 989 906,49 | 97 860 382 390,81 |
| 2 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | BA0200 | 0,00 | 0,01 | (0,01) |
| 3 | ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | BA0300 | 11 719 220,00 | 15 723 509 942,18 | (15 711 790 722,18) |
| 4 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | BA0400 | 1 139 983 259 293,11 | 1 505 266 031 242,50 | (365 282 771 949,39) |
| 5 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE | BA0500 | 580 656 858 621,99 | 564 666 803 458,62 | 15 990 055 163,37 |
| 6 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE | BA0600 | 190 871 591 663,14 | 219 692 295 520,78 | (28 820 703 857,64) |
| 7 | IMPÔTS COURANTS - ACTIF | BA0700 | 18 367 037 425,17 | 16 812 964 121,80 | 1 554 073 303,37 |
| 8 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF | BA0800 | 1 351 758 513,98 | 1 402 935 745,21 | (51 177 231,23) |
| 9 | AUTRES ACTIFS | BA0900 | 94 835 957 265,32 | 130 205 724 560,37 | (35 369 767 295,05) |
| 10 | COMPTES DE RÉGULARISATION | BA1000 | 22 219 958 439,21 | 20 555 152 160,74 | 1 664 806 278,47 |
| 11 | PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES | BA1100 | 23 861 515 793,76 | 24 185 286 524,13 | (323 770 730,37) |
| 12 | IMMEUBLES DE PLACEMENT | BA1200 | 0,00 | 0,00 | - |
| 13 | IMMOBILISATIONS CORPORELLES | BA1300 | 19 148 724 914,70 | 19 626 657 187,40 | (477 932 272,70) |
| 14 | IMMOBILISATIONS INCORPORELLES | BA1400 | 191 794 783,68 | 169 165 888,72 | 22 628 894,96 |
| 15 | ÉCART D'ACQUISITION | BA1500 | 0,00 | 0,00 | - |
| TOTAL DE L'ACTIF | | | 2 307 759 548 231,36 | 2 636 705 516 258,94 | (328 945 968 027,59) |

| ORDRE | PASSIF | CODIFICATION | 31/12/2012 | 31/12/2011 | EVOLUTION |
|------------------------|---|--------------|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| 1 | BANQUE CENTRALE | BP0100 | 0,00 | 0,00 | - |
| 2 | DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | BP0200 | 15 604 849 323,99 | 15 461 108 937,73 | 143 740 386,26 |
| 3 | DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE | BP0300 | 1 846 239 125 888,33 | 2 182 602 958 293,12 | (336 363 832 404,79) |
| 4 | DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE | BP0400 | 40 506 183 346,14 | 38 759 654 187,14 | 1 746 529 159,00 |
| 5 | IMPÔTS COURANTS - PASSIF | BP0500 | 15 037 918 974,63 | 12 923 926 998,45 | 2 113 991 976,18 |
| 6 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF | BP0600 | 80 842,62 | 986 774,12 | (905 931,50) |
| 7 | AUTRES PASSIFS | BP0700 | 55 211 153 325,35 | 82 021 982 572,72 | (26 810 829 247,37) |
| 8 | COMPTES DE RÉGULARISATION | BP0800 | 49 045 782 114,13 | 42 798 501 106,48 | 6 247 281 007,65 |
| 9 | PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES | BP0900 | 6 279 062 165,82 | 6 540 905 081,33 | (261 842 915,51) |
| 10 | SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS | BP1000 | 0,00 | 0,00 | - |
| 11 | FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX | BP1100 | 9 417 216 183,48 | 9 258 109 745,05 | 159 106 438,43 |
| 12 | DETTES SUBORDONNÉES | BP1200 | 67 276 520 000,00 | 67 276 520 000,00 | - |
| 13 | CAPITAL | BP1300 | 76 000 000 000,00 | 76 000 000 000,00 | - |
| 14 | PRIMES LIÉES AU CAPITAL | BP1400 | 0,00 | 0,00 | - |
| 15 | RÉSERVES | BP1500 | 64 574 991 449,46 | 45 814 685 774,62 | 18 760 305 674,84 |
| 16 | ECART D'ÉVALUATION | BP1600 | -1 835 639,90 | -25 325 762,13 | 23 490 122,23 |
| 17 | ECART DE RÉÉVALUATION | BP1700 | 12 456 077 117,23 | 12 456 077 117,23 | - |
| 18 | REPORT À NOUVEAU (+/-) | BP1800 | 14 555 119 758,25 | 14 555 119 758,25 | - |
| 19 | RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-) | BP1900 | 35 557 303 381,83 | 30 260 305 674,84 | 5 296 997 706,99 |
| TOTAL DU PASSIF | | | 2 307 759 548 231,36 | 2 636 705 516 258,94 | (328 945 968 027,59) |

HORS BILAN - SCF

| ORDRE | ENGAGEMENTS | CODIFICATION | 31/12/2012 | 31/12/2011 | EVOLUTION |
|--------------|---|---------------------|---------------------------|---------------------------|---------------------------|
| A | ENGAGEMENTS DONNES | | 795 853 602 565,28 | 629 975 934 628,67 | 165 877 667 936,61 |
| 1 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES | HB0100 | - | - | - |
| 2 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE | HB0200 | 464 177 934 926,30 | 420 545 470 646,51 | 43 632 464 279,79 |
| 3 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES | HB0300 | 115 714 466 695,10 | 79 752 995 159,55 | 35 961 471 535,54 |
| 4 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE | HB0400 | 215 961 200 943,89 | 129 677 468 822,61 | 86 283 732 121,28 |
| 5 | AUTRES ENGAGEMENTS DONNES | HB0500 | - | - | - |
| B | ENGAGEMENTS RECUS | | 767 992 971 580,93 | 767 995 423 942,05 | (2 452 361,12) |
| 6 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | HB0600 | - | - | - |
| 7 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | HB0700 | 761 185 933 580,93 | 760 951 870 942,05 | 234 062 638,88 |
| 8 | AUTRES ENGAGEMENTS RECUS | HB0800 | 6 807 038 000,00 | 7 043 553 000,00 | (236 515 000,00) |

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2012- SCF

| ORDRE | COMPTES DE RESULTATS | CODIFICATION | 31/12/2012 | 31/12/2011 | EVOLUTION |
|-----------|--|--------------|--------------------------|--------------------------|-------------------------|
| 1 | (+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS | CP1100 | 32 874 176 650,33 | 29 610 676 935,23 | 3 263 499 715,10 |
| 2 | (-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES | CC1100 | (14 757 147 501,93) | (14 685 569 114,56) | (71 578 387,37) |
| 3 | (+) COMMISSIONS (PRODUITS) | CP1200 | 23 513 814 539,36 | 19 371 273 056,50 | 4 142 541 482,86 |
| 4 | (-) COMMISSIONS (CHARGES) | CC1200 | (1 387 196 275,80) | (1 091 627 178,74) | (295 569 097,06) |
| 5 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | CP/CC1300 | 267 924 808,28 | 35 120 222,45 | 232 804 585,83 |
| 6 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | CP/CC1400 | (35 850 235,42) | (74 057 849,64) | 38 207 614,22 |
| 7 | (+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS | CP1500 | 9 018 149 723,06 | 15 017 055 936,48 | (5 998 906 213,42) |
| 8 | (-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS | CC1500 | (4 984 541 823,81) | (7 565 905 697,78) | 2 581 363 873,97 |
| 9 | PRODUIT NET BANCAIRE | | 44 509 329 884,07 | 40 616 966 309,94 | 3 892 363 574,13 |
| 10 | (-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION | CC2600 | (17 226 450 981,12) | (13 211 433 648,75) | (4 015 017 332,37) |
| 11 | (-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORÉES | CC2700 | (1 223 375 250,45) | (1 173 732 328,87) | (49 642 921,58) |
| 12 | RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION | | 26 059 503 652,50 | 26 231 800 332,32 | (172 296 679,82) |
| 13 | (-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES | CC3800 | (115 066 324 000,46) | (129 118 894 323,80) | 14 052 570 323,34 |
| 14 | (+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORCÉES | CP3900 | 136 038 222 094,74 | 141 974 508 960,99 | (5 936 286 866,25) |
| 15 | RÉSULTAT D'EXPLOITATION | | 47 031 401 746,78 | 39 087 414 969,51 | 7 943 986 777,27 |
| 16 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS | CP/CC4100 | 551 004,33 | 251 840 113,76 | (251 289 109,43) |
| 17 | (+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) | CP4200 | - | - | |
| 18 | (-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) | CC4300 | - | - | |
| 19 | RÉSULTAT AVANT IMPÔTS | | 47 031 952 751,11 | 39 339 255 083,27 | 7 692 697 667,84 |
| 20 | (-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS | CR5000 | (11 474 649 369,28) | (9 078 949 408,42) | (2 395 699 960,86) |
| 21 | RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE | | 35 557 303 381,83 | 30 260 305 674,85 | 5 296 997 706,98 |

| ORDRE | ACTIF | CODIFICATION | 31/12/2013 | 31/12/2012 | EVOLUTION |
|-------------------------|---|--------------|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| 1 | CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX | BA0100 | 390 351 460 930,38 | 642 459 372 297,30 | (252 107 911 366,93) |
| 2 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | BA0200 | 0,00 | 0,00 | - |
| 3 | ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | BA0300 | 9 342 969 854,64 | 11 719 220,00 | 9 331 250 634,64 |
| 4 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | BA0400 | 643 242 639 825,49 | 713 783 259 293,11 | (70 540 619 467,62) |
| 5 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE | BA0500 | 751 291 690 340,97 | 575 834 839 064,21 | 175 456 851 276,76 |
| 6 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE | BA0600 | 177 174 152 348,68 | 190 871 591 663,14 | (13 697 439 314,46) |
| 7 | IMPÔTS COURANTS - ACTIF | BA0700 | 20 132 038 817,93 | 18 367 037 425,17 | 1 765 001 392,76 |
| 8 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF | BA0800 | 1 375 123 870,76 | 1 351 758 513,98 | 23 365 356,78 |
| 9 | AUTRES ACTIFS | BA0900 | 69 050 254 063,29 | 94 835 957 265,32 | (25 785 703 202,03) |
| 10 | COMPTES DE RÉGULARISATION | BA1000 | 8 995 651 408,85 | 22 219 958 439,21 | (13 224 307 030,36) |
| 11 | PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES | BA1100 | 21 592 282 996,50 | 23 861 515 793,76 | (2 269 232 797,26) |
| 12 | IMMEUBLES DE PLACEMENT | BA1200 | 0,00 | 0,00 | - |
| 13 | IMMOBILISATIONS CORPORELLES | BA1300 | 18 695 843 471,51 | 19 148 724 914,70 | (452 881 443,19) |
| 14 | IMMOBILISATIONS INCORPORELLES | BA1400 | 199 346 300,51 | 191 794 783,68 | 7 551 516,83 |
| 15 | ÉCART D'ACQUISITION | BA1500 | 0,00 | 0,00 | - |
| TOTAL DE L'ACTIF | | | 2 111 443 454 229,51 | 2 302 937 528 673,58 | (191 494 074 444,07) |

| ORDRE | PASSIF | CODIFICATION | 31/12/2013 | 31/12/2012 | EVOLUTION |
|------------------------|---|--------------|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|
| 1 | BANQUE CENTRALE | BP0100 | 0,00 | 0,00 | - |
| 2 | DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | BP0200 | 1 135 406 743,04 | 15 604 849 323,99 | (14 469 442 580,95) |
| 3 | DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE | BP0300 | 1 679 475 901 848,97 | 1 846 239 125 888,33 | (166 763 224 039,36) |
| 4 | DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE | BP0400 | 41 838 931 136,29 | 40 506 183 346,14 | 1 332 747 790,15 |
| 5 | IMPÔTS COURANTS - PASSIF | BP0500 | 10 633 807 021,26 | 15 037 918 974,63 | (4 404 111 953,36) |
| 6 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF | BP0600 | 581 313,06 | 80 842,62 | 500 470,44 |
| 7 | AUTRES PASSIFS | BP0700 | 55 743 696 277,96 | 55 211 153 325,35 | 532 542 952,61 |
| 8 | COMPTES DE RÉGULARISATION | BP0800 | 33 965 872 065,55 | 44 223 762 556,35 | (10 257 890 490,80) |
| 9 | PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES | BP0900 | 8 270 156 687,13 | 6 279 062 165,82 | 1 991 094 521,31 |
| 10 | SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS | BP1000 | 0,00 | 0,00 | - |
| 11 | FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX | BP1100 | 9 070 563 752,17 | 9 417 216 183,48 | (346 652 431,31) |
| 12 | DETTES SUBORDONNÉES | BP1200 | 67 276 520 000,00 | 67 276 520 000,00 | - |
| 13 | CAPITAL | BP1300 | 100 000 000 000,00 | 76 000 000 000,00 | 24 000 000 000,00 |
| 14 | PRIMES LIÉES AU CAPITAL | BP1400 | 0,00 | 0,00 | - |
| 15 | RÉSERVES | BP1500 | 56 132 294 831,29 | 64 574 991 449,46 | (8 442 696 618,17) |
| 16 | ECART D'ÉVALUATION | BP1600 | -43 416 963,00 | -1 835 639,90 | (41 581 323,10) |
| 17 | ECART DE RÉÉVALUATION | BP1700 | 12 456 077 117,23 | 12 456 077 117,23 | - |
| 18 | REPORT À NOUVEAU (+/-) | BP1800 | 14 555 119 758,25 | 14 555 119 758,25 | - |
| 19 | RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-) | BP1900 | 20 931 942 640,30 | 35 557 303 381,83 | (14 625 360 741,53) |
| TOTAL DU PASSIF | | | 2 111 443 454 229,51 | 2 302 937 528 673,58 | (191 494 074 444,07) |

HORS BILAN 2013 - SCF

| ORDRE | ENGAGEMENTS | CODIFICATION | 31/12/2013 | 31/12/2012 | EVOLUTION |
|----------|---|--------------|---------------------------|---------------------------|----------------------------|
| A | ENGAGEMENTS DONNES | | 735 466 356 099,73 | 795 853 602 565,28 | (60 387 246 465,56) |
| 1 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES | HB0100 | - | - | - |
| 2 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE | HB0200 | 421 286 951 177,80 | 464 177 934 926,30 | (42 890 983 748,50) |
| 3 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES | HB0300 | 138 198 928 113,38 | 115 714 466 695,10 | 22 484 461 418,28 |
| 4 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE | HB0400 | 175 980 476 808,55 | 215 961 200 943,89 | (39 980 724 135,34) |
| 5 | AUTRES ENGAGEMENTS DONNES | HB0500 | - | - | - |
| B | ENGAGEMENTS RECUS | | 719 333 005 267,21 | 767 992 971 580,93 | (48 659 966 313,71) |
| 6 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | HB0600 | - | - | - |
| 7 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | HB0700 | 712 657 288 267,21 | 761 185 933 580,93 | (48 528 645 313,71) |
| 8 | AUTRES ENGAGEMENTS RECUS | HB0800 | 6 675 717 000,00 | 6 807 038 000,00 | (131 321 000,00) |

| POUR CONFIRMATION | | CODIFICATION | 31/12/2013 | 31/12/2012 | EVOLUTION |
|-------------------|-------------------------------------|--------------|--------------------|--------------------|---------------------|
| 9 | CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES | HB0900 | 735 466 356 099,73 | 795 853 602 565,28 | (60 387 246 465,56) |
| 10 | CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS | HB1000 | 719 333 005 267,21 | 767 992 971 580,93 | (48 659 966 313,71) |

LE BILAN DE LA BANQUE EN 2014

الملحق رقم 04: ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2014

| BILAN AU 31/12/2014 - SCF | | Unité= Milliers de DA | | |
|---------------------------|---|-----------------------|----------------------|--------------------|
| ORDRE | ACTIF | 31/12/2014 | 31/12/2013 | EVOLUTION |
| 1 | CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX | 517 009 936 | 390 351 461 | 126 155 536 |
| 2 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | 18 795 666 | 0 | 18 795 666 |
| 3 | ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 32 236 411 | 9 342 970 | 22 893 441 |
| 4 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 753 788 693 | 643 242 640 | 108 730 816 |
| 5 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE | 877 652 593 | 751 291 690 | 117 289 888 |
| 6 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE | 259 323 153 | 177 174 152 | 80 638 023 |
| 7 | IMPÔTS COURANTS - ACTIF | 13 830 575 | 20 132 039 | -6 301 464 |
| 8 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF | 1 134 525 | 1 375 124 | -240 599 |
| 9 | AUTRES ACTIFS | 62 861 985 | 69 050 254 | 1 348 901 |
| 10 | COMPTES DE RÉGULARISATION | 3 943 606 | 8 995 651 | 310 953 |
| 11 | PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES | 22 492 525 | 21 592 283 | 900 242 |
| 12 | IMMEUBLES DE PLACEMENT | 0 | 0 | 0 |
| 13 | IMMOBILISATIONS CORPORELLES | 18 090 156 | 18 695 843 | -605 688 |
| 14 | IMMOBILISATIONS INCORPORELLES | 233 665 | 199 346 | 34 319 |
| 15 | ÉCART D'ACQUISITION | 0 | 0 | 0 |
| TOTAL DE L'ACTIF | | 2 581 393 491 | 2 111 443 454 | 469 950 036 |

| ORDRE | PASSIF | 31/12/2014 | 31/12/2013 | EVOLUTION |
|------------------------|---|----------------------|----------------------|--------------------|
| 1 | BANQUE CENTRALE | 0 | | 0 |
| 2 | DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 1 953 504 | 1 135 407 | 818 097 |
| 3 | DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE | 2 095 068 385 | 1 679 475 902 | 415 592 483 |
| 4 | DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE | 42 418 435 | 41 838 931 | 579 504 |
| 5 | IMPÔTS COURANTS - PASSIF | 13 250 174 | 10 633 807 | 2 616 367 |
| 6 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF | 8 485 | 581 | 7 903 |
| 7 | AUTRES PASSIFS | 77 179 879 | 55 743 696 | 21 436 182 |
| 8 | COMPTES DE RÉGULARISATION | 34 156 781 | 33 965 873 | 9 344 332 |
| 9 | PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES | 6 188 912 | 8 270 157 | -2 081 244 |
| 10 | SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS | 0 | | 0 |
| 11 | FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX | 18 514 668 | 9 070 564 | 6 049 482 |
| 12 | DETTES SUBORDONNÉES | 67 276 520 | 67 276 520 | 0 |
| 13 | CAPITAL | 100 000 000 | 100 000 000 | 0 |
| 14 | PRIMES LIÉES AU CAPITAL | 0 | | 0 |
| 15 | RÉSERVES | 62 064 237 | 56 132 294 | 5 931 943 |
| 16 | ECART D'ÉVALUATION | 9 889 283 | -43 417 | 779 277 |
| 17 | ECART DE RÉÉVALUATION | 12 456 077 | 12 456 077 | 0 |
| 18 | REPORT À NOUVEAU (+/-) | 11 160 498 | 14 555 120 | 0 |
| 19 | RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-) | 29 807 653 | 20 931 943 | 8 875 710 |
| TOTAL DU PASSIF | | 2 581 393 491 | 2 111 443 454 | 469 950 037 |

HORS BILAN - SCF au 31/12/2014

Unité= Milliers de
DA

| ORDRE | ENGAGEMENTS | 31/12/2014 | 31/12/2013 | EVOLUTION |
|----------|---|--------------------|--------------------|--------------------|
| A | ENGAGEMENTS DONNES | 828 967 776 | 735 466 356 | 93 501 420 |
| 1 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 0 | 0 | 0 |
| 2 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE | 570 228 584 | 421 286 951 | 148 941 633 |
| 3 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 50 706 644 | 138 198 928 | -87 492 284 |
| 4 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE | 208 032 548 | 175 980 477 | 32 052 071 |
| 5 | AUTRES ENGAGEMENTS DONNES | 0 | 0 | 0 |
| B | ENGAGEMENTS RECUS | 823 232 437 | 719 333 005 | 103 899 432 |
| 6 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 0 | 0 | 0 |
| 7 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 816 390 430 | 712 657 288 | 103 733 142 |
| 8 | AUTRES ENGAGEMENTS RECUS | 6 842 007 | 6 675 717 | 166 290 |

LE BILAN DE LA BANQUE EN 2015

الملحق رقم 05: ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2015

BILAN AU 31/12/2015 - SCF

| ORDRE | ACTIF | 31/12/2015 | 31/12/2014 proforma | 31/12/2014 | EVOLUTION |
|-------------------------|--|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|--------------------------|
| 1 | CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX | 365 814 996 127,37 | 517 009 936 048,72 | 517 009 936 048,72 | -151 194 939 921,35 |
| 2 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | 75 977 416 237,67 | 18 795 666 164,46 | 18 795 666 164,46 | 57 181 750 073,21 |
| 3 | ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 24 564 952 630,24 | 32 236 411 241,32 | 32 236 411 241,32 | -7 671 458 611,08 |
| 4 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 518 947 756 822,39 | 753 788 692 933,06 | 753 788 692 933,06 | -234 840 936 110,67 |
| 5 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE | 1 234 797 639 435,82 | 882 763 155 838,52 | 877 652 593 489,31 | 352 034 483 597,30 |
| 6 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE | 251 291 422 928,43 | 259 323 152 927,62 | 259 323 152 927,62 | -8 031 729 999,19 |
| 7 | IMPÔTS COURANTS - ACTIF | 11 511 947 904,03 | 13 830 575 074,44 | 13 830 575 074,44 | -2 318 627 170,41 |
| 8 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF | 1 047 199 011,06 | 1 134 525 481,73 | 1 134 525 481,73 | -87 326 470,67 |
| 9 | AUTRES ACTIFS | 72 080 078 469,85 | 62 861 985 215,20 | 62 861 985 215,20 | 9 218 093 254,65 |
| 10 | COMPTES DE RÉGULARISATION | 4 013 914 090,32 | 3 943 606 412,04 | 3 943 606 412,04 | 70 307 678,28 |
| 11 | PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES | 24 915 995 356,59 | 22 492 525 053,60 | 22 492 525 053,60 | 2 423 470 302,99 |
| 12 | IMMEUBLES DE PLACEMENT | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| 13 | IMMOBILISATIONS CORPORELLES | 17 568 937 660,87 | 18 090 155 628,13 | 18 090 155 628,13 | -521 217 967,26 |
| 14 | IMMOBILISATIONS INCORPORELLES | 279 362 028,38 | 233 665 470,60 | 233 665 470,60 | 45 696 557,78 |
| 15 | ÉCART D'ACQUISITION | 0,00 | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| TOTAL DE L'ACTIF | | 2 602 811 618 703,02 | 2 586 504 053 489,43 | 2 581 393 491 140,22 | 16 307 565 213,59 |

| ORDRE | PASSIF | 31/12/2015 | 31/12/2014 proforma | 31/12/2014 | EVOLUTION |
|------------------------|---|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|--------------------------|
| 1 | BANQUE CENTRALE | 0,00 | 0,00 | 0,00 | - |
| 2 | DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 1 655 980 034,31 | 1 953 504 231,22 | 1 953 504 231,22 | -297 524 196,91 |
| 3 | DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE | 2 074 079 456 466,09 | 2 095 068 384 544,79 | 2 095 068 384 544,79 | -20 988 928 078,71 |
| 4 | DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE | 43 629 430 673,16 | 42 418 434 786,52 | 42 418 434 786,52 | 1 210 995 886,64 |
| 5 | IMPÔTS COURANTS - PASSIF | 15 371 993 030,98 | 14 425 603 015,55 | 13 250 173 675,23 | 946 390 015,42 |
| 6 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF | 2 766 767,39 | 8 484 787,24 | 8 484 787,24 | -5 718 019,85 |
| 7 | AUTRES PASSIFS | 94 751 560 067,87 | 77 179 878 618,55 | 77 179 878 618,55 | 17 571 681 449,32 |
| 8 | COMPTES DE RÉGULARISATION | 31 958 249 295,06 | 34 156 781 360,81 | 34 156 781 360,81 | -2 198 532 065,75 |
| 9 | PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES | 4 890 667 049,49 | 6 188 913 084,81 | 6 188 913 084,81 | -1 298 246 035,32 |
| 10 | SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS | 0,00 | 0,00 | 0,00 | - |
| 11 | FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX | 22 873 741 238,70 | 18 514 668 052,27 | 18 514 668 052,27 | 4 359 073 186,43 |
| 12 | DETTES SUBORDONNÉES | 67 276 520 000,00 | 67 276 520 000,00 | 67 276 520 000,00 | - |
| 13 | CAPITAL | 100 000 000 000,00 | 100 000 000 000,00 | 100 000 000 000,00 | - |
| 14 | PRIMES LIÉES AU CAPITAL | 0,00 | 0,00 | 0,00 | - |
| 15 | RÉSERVES | 76 871 890 294,50 | 62 064 237 471,59 | 62 064 237 471,59 | 14 807 652 822,91 |
| 16 | ECART D'ÉVALUATION | 12 414 124 056,48 | 9 889 283 055,85 | 9 889 283 055,85 | 2 524 841 000,63 |
| 17 | ECART DE RÉÉVALUATION | 12 456 077 117,23 | 12 456 077 117,23 | 12 456 077 117,23 | - |
| 18 | REPORT À NOUVEAU (+/-) | 11 160 497 531,20 | 11 160 497 531,20 | 11 160 497 531,20 | - |
| 19 | RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-) | 33 418 665 080,57 | 33 742 785 831,80 | 29 807 652 822,91 | -324 120 751,23 |
| TOTAL DU PASSIF | | 2 602 811 618 703,02 | 2 586 504 053 489,43 | 2 581 393 491 140,22 | 16 307 565 213,59 |

HORS BILAN - SCF

| ORDRE | ENGAGEMENTS | 31/12/2015 | 31/12/2014 | EVOLUTION |
|----------|---|-----------------------------|---------------------------|---------------------------|
| A | ENGAGEMENTS DONNES | 1 573 661 153 867,37 | 828 967 776 028,35 | 744 693 377 839,02 |
| 1 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| 2 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE | 978 788 228 381,38 | 570 228 584 216,80 | 408 559 644 164,57 |
| 3 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 0,00 | 50 706 643 978,17 | -50 706 643 978,17 |
| 4 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE | 233 468 653 903,33 | 208 032 547 833,38 | 25 436 106 069,95 |
| 5 | AUTRES ENGAGEMENTS DONNES | 361 404 271 582,66 | 0,00 | 361 404 271 582,66 |
| B | ENGAGEMENTS RECUS | 1 141 702 169 543,03 | 823 232 436 963,13 | 318 469 732 579,90 |
| 6 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 0,00 | 0,00 | 0,00 |
| 7 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 1 135 120 352 543,03 | 816 390 429 963,13 | 318 729 922 579,90 |
| 8 | AUTRES ENGAGEMENTS RECUS | 6 581 817 000,00 | 6 842 007 000,00 | -260 190 000,00 |

Le Bilan de la Banque en 2016

| N° | ACTIF | 31/12/2016 | 31/12/2015 | VARIATION |
|-------------------------|--|-----------------------------|-----------------------------|---------------------------|
| 1 | CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX | 458 780 715 263,71 | 365 814 996 127,37 | 92 965 719 136,33 |
| 2 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | 46 102 921 604,62 | 75 977 416 237,67 | (29 874 494 633,05) |
| 3 | ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 88 120 803 157,19 | 24 564 952 630,24 | 63 555 850 526,95 |
| 4 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 90 583 911 657,68 | 518 947 756 822,39 | (428 363 845 164,71) |
| 5 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE | 1 589 151 710 206,70 | 1 234 797 639 435,82 | 354 354 070 770,88 |
| 6 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE | 236 805 268 019,32 | 251 291 422 928,43 | (14 486 154 909,11) |
| 7 | IMPÔTS COURANTS - ACTIF | 13 271 543 605,26 | 11 511 947 904,03 | 1 759 595 701,23 |
| 8 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF | 1 191 164 618,25 | 1 047 199 011,06 | 143 965 607,19 |
| 9 | AUTRES ACTIFS | 1 719 819 546,34 | 72 080 078 469,85 | (70 360 258 923,51) |
| 10 | COMPTES DE RÉGULARISATION | 5 522 461 865,20 | 4 013 914 090,34 | 1 508 547 774,87 |
| 11 | PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉS ASSOCIÉES | 25 166 513 952,22 | 24 915 995 356,59 | 250 518 595,63 |
| 12 | IMMEUBLES DE PLACEMENT | 0,00 | 0,00 | - |
| 13 | IMMOBILISATIONS CORPORELLES | 17 286 738 035,80 | 17 568 937 660,87 | (282 199 625,07) |
| 14 | IMMOBILISATIONS INCORPORELLES | 302 616 949,37 | 279 362 028,38 | 23 254 920,99 |
| 15 | ÉCART D'ACQUISITION | 0,00 | 0,00 | - |
| TOTAL DE L'ACTIF | | 2 574 006 188 481,65 | 2 602 811 618 703,04 | -28 805 430 221,39 |

| N° | PASSIF | 31/12/2016 | 31/12/2015 | VARIATION |
|------------------------|---|-----------------------------|-----------------------------|---------------------------|
| 1 | BANQUE CENTRALE | 55 161 600 000,00 | 0,00 | 55 161 600 000,00 |
| 2 | DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 20 728 868 885,73 | 1 655 980 034,31 | 19 072 888 851,42 |
| 3 | DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE | 1 992 943 041 699,63 | 2 074 079 456 466,09 | (81 136 414 766,45) |
| 4 | DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE | 38 033 422 593,89 | 43 629 430 673,16 | (5 596 008 079,27) |
| 5 | IMPÔTS COURANTS - PASSIF | 14 699 315 474,80 | 15 371 993 030,97 | (672 677 556,16) |
| 6 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF | 5 754 838,27 | 2 766 767,39 | 2 988 070,88 |
| 7 | AUTRES PASSIFS | 28 835 611 685,26 | 94 751 560 067,87 | (65 915 948 382,61) |
| 8 | COMPTES DE RÉGULARISATION | 56 892 536 211,70 | 31 958 249 295,09 | 24 934 286 916,61 |
| 9 | PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES | 5 396 474 091,85 | 4 890 667 049,49 | 505 807 042,36 |
| 10 | SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS | 0,00 | 0,00 | - |
| 11 | FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX | 29 314 631 911,56 | 22 873 741 238,70 | 6 440 890 672,86 |
| 12 | DETTES SUBORDONNÉES | 67 276 520 000,00 | 67 276 520 000,00 | - |
| 13 | CAPITAL | 150 000 000 000,00 | 100 000 000 000,00 | 50 000 000 000,00 |
| 14 | PRIMES LIÉES AU CAPITAL | 0,00 | 0,00 | - |
| 15 | RÉSERVES | 43 790 555 375,07 | 76 871 890 294,50 | (33 081 334 919,43) |
| 16 | ECART D'ÉVALUATION | 12 738 867 889,47 | 12 414 124 056,48 | 324 743 832,99 |
| 17 | ECART DE RÉÉVALUATION | 12 456 077 117,23 | 12 456 077 117,23 | - |
| 18 | REPORT À NOUVEAU (+/-) | 11 160 497 531,20 | 11 160 497 531,20 | - |
| 19 | RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-) | 34 572 413 175,99 | 33 418 665 080,57 | 1 153 748 095,42 |
| TOTAL DU PASSIF | | 2 574 006 188 481,65 | 2 602 811 618 703,04 | -28 805 430 221,39 |

HORS BILAN

| N° | ENGAGEMENTS | 31/12/2016 | 31/12/2015 | VARIATION |
|----------|---|-----------------------------|-----------------------------|--------------------------|
| A | ENGAGEMENTS DONNES | 1 588 494 888 661,46 | 1 573 661 153 867,36 | 14 833 734 794,10 |
| 1 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES | - | - | - |
| 2 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE | 1 015 660 632 187,92 | 978 788 228 381,38 | 36 872 403 806,54 |
| 3 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES | - | - | - |
| 4 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE | 257 769 124 069,44 | 233 468 653 903,33 | 24 300 470 166,12 |
| 5 | AUTRES ENGAGEMENTS DONNES | 315 065 132 404,10 | 361 404 271 582,66 | (46 339 139 178,56) |
| B | ENGAGEMENTS RECUS | 1 161 211 663 433,39 | 1 141 702 169 543,03 | 19 509 493 890,35 |
| 6 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 97 951 292 225,42 | - | 97 951 292 225,42 |
| 7 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 1 046 225 714 207,97 | 1 135 120 352 543,03 | (88 894 638 335,07) |
| 8 | AUTRES ENGAGEMENTS RECUS | 17 034 657 000,00 | 6 581 817 000,00 | 10 452 840 000,00 |

| N° | POUR CONFIRMATION | 31/12/2016 | 31/12/2015 | VARIATION |
|-----------|-------------------------------------|-----------------------------|-----------------------------|--------------------------|
| 9 | CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS DONNES | 1 588 494 888 661,46 | 1 573 661 153 867,37 | 14 833 734 794,09 |
| 10 | CONTREPARTIE DES ENGAGEMENTS RECUS | 1 161 211 663 433,39 | 1 141 702 169 543,03 | 19 509 493 890,35 |

Le Bilan de la Banque en 2017

الملحق رقم 07: ميزانية البنك الخارجي الجزائري لسنة 2017

BILAN AU 31/12/2017 - SCF

| ORDRE | ACTIF | 31/12/2017 | 31/12/2016 | EVOLUTION |
|-------------------------|---|-----------------------------|-----------------------------|---------------------------|
| 1 | CAISSE, BANQUE CENTRALE, TRÉSOR PUBLIC, CENTRE DES CHÈQUES POSTAUX | 749 185 575 988,52 | 458 780 715 263,71 | 290 404 860 724,82 |
| 2 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | 40 858 663 916,66 | 46 102 921 604,62 | (5 244 257 687,96) |
| 3 | ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 82 969 981 698,26 | 88 120 803 157,19 | (5 150 821 458,93) |
| 4 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 133 685 564 491,32 | 90 583 911 657,68 | 43 101 652 833,64 |
| 5 | PRÊTS ET CRÉANCES SUR LA CLIENTÈLE | 1 825 633 756 063,67 | 1 589 151 710 206,70 | 236 482 045 856,97 |
| 6 | ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS JUSQU' À L'ÉCHÉANCE | 207 627 661 633,24 | 236 805 268 019,32 | (29 177 606 386,08) |
| 7 | IMPÔTS COURANTS - ACTIF | 12 235 650 913,32 | 13 271 543 605,26 | (1 035 892 691,94) |
| 8 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - ACTIF | 1 003 546 283,66 | 1 191 164 618,25 | (187 618 334,59) |
| 9 | AUTRES ACTIFS | 1 861 396 936,25 | 1 729 909 945,53 | 131 486 990,73 |
| 10 | COMPTES DE RÉGULARISATION | 19 578 371 569,48 | 5 512 371 466,01 | 14 066 000 103,47 |
| 11 | PARTICIPATION DANS LES FILIALES, LES CO-ENTREPRISES OU LES ENTITÉES ASSOCIÉES | 29 765 112 518,96 | 25 166 513 952,22 | 4 598 598 566,74 |
| 12 | IMMEUBLES DE PLACEMENT | 0,00 | 0,00 | - |
| 13 | IMMOBILISATIONS CORPORELLES | 17 247 595 423,65 | 17 286 738 035,80 | (39 142 612,15) |
| 14 | IMMOBILISATIONS INCORPORELLES | 524 844 064,37 | 302 616 949,37 | 222 227 115,00 |
| 15 | ÉCART D'ACQUISITION | 0,00 | 0,00 | - |
| TOTAL DE L'ACTIF | | 3 122 177 721 501,37 | 2 574 006 188 481,65 | 548 171 533 019,71 |

| ORDRE | PASSIF | 31/12/2017 | 31/12/2016 | EVOLUTION |
|------------------------|---|-----------------------------|-----------------------------|---------------------------|
| 1 | BANQUE CENTRALE | 0,00 | 55 161 600 000,00 | (55 161 600 000,00) |
| 2 | DETTES ENVERS LES INSTITUTIONS FINANCIÈRES | 2 268 682 548,52 | 20 728 868 885,73 | (18 460 186 337,21) |
| 3 | DETTES ENVERS LA CLIENTÈLE | 2 507 092 282 717,40 | 1 992 943 041 699,63 | 514 149 241 017,77 |
| 4 | DETTES REPRÉSENTÉES PAR UN TITRE | 35 521 771 050,80 | 38 033 422 593,89 | (2 511 651 543,09) |
| 5 | IMPÔTS COURANTS - PASSIF | 23 075 296 253,69 | 14 699 315 474,80 | 8 375 980 778,89 |
| 6 | IMPÔTS DIFFÉRÉS - PASSIF | 133 780 012,50 | 5 754 838,27 | 128 025 174,23 |
| 7 | AUTRES PASSIFS | 54 708 802 950,27 | 28 835 611 685,26 | 25 873 191 265,01 |
| 8 | COMPTES DE RÉGULARISATION | 77 210 931 695,53 | 56 892 536 211,70 | 20 318 395 483,83 |
| 9 | PROVISIONS POUR RISQUES ET CHARGES | 4 568 755 352,26 | 5 396 474 091,85 | (827 718 739,59) |
| 10 | SUBVENTIONS D'ÉQUIPEMENT - AUTRES SUBVENTIONS D'INVESTISSEMENTS | 0,00 | 0,00 | - |
| 11 | FONDS POUR RISQUES BANCAIRES GÉNÉRAUX | 36 685 271 528,01 | 29 314 631 911,56 | 7 370 639 616,45 |
| 12 | DETTES SUBORDONNÉES | 67 276 520 000,00 | 67 276 520 000,00 | - |
| 13 | CAPITAL | 150 000 000 000,00 | 150 000 000 000,00 | - |
| 14 | PRIMES LIÉES AU CAPITAL | 0,00 | 0,00 | - |
| 15 | RÉSERVES | 68 362 968 551,06 | 43 790 555 375,07 | 24 572 413 175,99 |
| 16 | ECART D'ÉVALUATION | 14 290 439 256,19 | 12 738 867 889,47 | 1 551 571 366,72 |
| 17 | ECART DE RÉÉVALUATION | 12 456 077 117,23 | 12 456 077 117,23 | - |
| 18 | REPORT À NOUVEAU (+/-) | 11 160 497 531,20 | 11 160 497 531,20 | - |
| 19 | RÉSULTAT DE L'EXERCICE (+/-) | 57 365 644 936,72 | 34 572 413 175,99 | 22 793 231 760,73 |
| TOTAL DU PASSIF | | 3 122 177 721 501,37 | 2 574 006 188 481,65 | 548 171 533 019,72 |

HORS BILAN - SCF

| ORDRE | ENGAGEMENTS | 31/12/2017 | 31/12/2016 | EVOLUTION | % |
|----------|---|-----------------------------|-----------------------------|-----------------------------|----------------|
| A | ENGAGEMENTS DONNES | 1 347 336 702 086,72 | 1 588 494 888 661,46 | (241 158 186 574,74) | -15,18% |
| 1 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DES INSTITUTIONS FINANCIERES | - | - | - | |
| 2 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT EN FAVEUR DE LA CLIENTELE | 773 584 023 805,57 | 1 015 660 632 187,92 | (242 076 608 382,35) | -23,83% |
| 3 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DES INSTITUTIONS FINANCIERES | - | - | - | |
| 4 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE D'ORDRE DE LA CLIENTELE | 287 794 054 512,80 | 257 769 124 069,44 | 30 024 930 443,35 | 11,65% |
| 5 | AUTRES ENGAGEMENTS DONNES | 285 958 623 768,36 | 315 065 132 404,10 | (29 106 508 635,74) | -9,24% |
| B | ENGAGEMENTS RECUS | 1 115 883 569 080,15 | 1 161 211 663 433,39 | (45 328 094 353,23) | -3,90% |
| 6 | ENGAGEMENTS DE FINANCEMENT RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 173 397 732 260,20 | 97 951 292 225,42 | 75 446 440 034,78 | 77,02% |
| 7 | ENGAGEMENTS DE GARANTIE RECUS DES INSTITUTIONS FINANCIERES | 925 892 489 819,96 | 1 046 225 714 207,97 | (120 333 224 388,01) | -11,50% |
| 8 | AUTRES ENGAGEMENTS RECUS | 16 593 347 000,00 | 17 034 657 000,00 | (441 310 000,00) | -2,59% |

TABLEAU DES COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2014- SCF

| ORDRE | COMPTES DE RESULTATS | 31/12/2014 | 31/12/2013 | EVOLUTION |
|-----------|---|-------------------|-------------------|-------------------|
| 1 | (+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS | 45 409 068 | 33 303 635 | 12 105 433 |
| 2 | (-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES | -17 029 529 | -15 919 101 | -1 110 428 |
| 3 | (+) COMMISSIONS (PRODUITS) | 25 334 576 | 21 091 334 | 4 243 243 |
| 4 | (-) COMMISSIONS (CHARGES) | -1 161 215 | -1 241 756 | 80 541 |
| 5 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | 245 175 | 43 908 | 201 267 |
| 6 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | -10 039 | -13 879 | 3 840 |
| 7 | (+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS | 27 390 672 | 16 423 367 | 10 967 305 |
| 8 | (-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS | -18 515 490 | -8 064 715 | -10 450 775 |
| 9 | PRODUIT NET BANCAIRE | 61 663 219 | 45 622 792 | 16 040 426 |
| 10 | (-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION | -11 923 831 | -16 196 291 | 4 272 461 |
| 11 | (-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES | -1 172 560 | -1 172 708 | 148 |
| 12 | RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION | 48 566 828 | 28 253 792 | 20 313 035 |
| 13 | (-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES | -13 632 120 | -2 510 783 | -11 121 337 |
| 14 | (+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES | 5 445 842 | 2 566 992 | 2 878 850 |
| 15 | RÉSULTAT D'EXPLOITATION | 40 380 550 | 28 310 002 | 12 070 548 |
| 16 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS | 47 504 | 447 | 47 057 |
| 17 | (+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) | 0 | | |
| 18 | (-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) | 0 | | |
| 19 | RÉSULTAT AVANT IMPÔTS | 40 428 055 | 28 310 449 | 12 117 606 |
| 20 | (-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS | -10 620 401 | -7 378 506 | -3 241 895 |
| 21 | RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE | 29 807 653 | 20 931 943 | 8 875 711 |

الملحق رقم 08: جدول حسابات نتائج للبنك الخارجي الجزائري لسنة 2014

COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2015- SCF

| ORDRE | COMPTES DE RESULTATS | 31/12/2015 | 31/12/2014 (PROFORMA) | 31/12/2014 | EVOLUTION |
|-----------|---|--------------------------|--------------------------|--------------------------|-------------------------|
| 1 | (+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS | 42 476 997 168,07 | 45 409 068 489,59 | 45 409 068 489,59 | -2 932 071 321,52 |
| 2 | (-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES | -18 939 839 422,85 | -17 029 528 841,08 | -17 029 528 841,08 | -1 910 310 581,77 |
| 3 | (+) COMMISSIONS (PRODUITS) | 39 295 400 091,03 | 25 334 576 267,77 | 25 334 576 267,77 | 13 960 823 823,26 |
| 4 | (-) COMMISSIONS (CHARGES) | -1 453 800 520,94 | -1 161 215 315,32 | -1 161 215 315,32 | -292 585 205,62 |
| 5 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | 725 351 916,62 | 245 175 148,75 | 245 175 148,75 | 480 176 767,87 |
| 6 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 20 795 047,45 | -10 039 433,75 | -10 039 433,75 | 30 834 481,20 |
| 7 | (+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS | 53 089 328 001,92 | 27 390 672 334,38 | 27 390 672 334,38 | 25 698 655 667,55 |
| 8 | (-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS | -45 640 462 996,41 | -18 515 490 104,56 | -18 515 490 104,56 | -27 124 972 891,85 |
| 9 | PRODUIT NET BANCAIRE | 69 573 769 284,89 | 61 663 218 545,78 | 61 663 218 545,78 | 7 910 550 739,11 |
| 10 | (-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION | -15 554 386 404,97 | -11 923 830 567,37 | -11 923 830 567,37 | -3 630 555 837,60 |
| 11 | (-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES | -1 136 916 591,83 | -1 172 560 172,17 | -1 172 560 172,17 | 35 643 580,34 |
| 12 | RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION | 52 882 466 288,09 | 48 566 827 806,24 | 48 566 827 806,24 | 4 315 638 481,85 |
| 13 | (-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES | -8 510 055 069,80 | -8 521 557 270,87 | -13 632 119 620,08 | 11 502 201,07 |
| 14 | (+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES | 1 478 849 936,04 | 5 445 841 399,41 | 5 445 841 399,41 | -3 966 991 463,37 |
| 15 | RÉSULTAT D'EXPLOITATION | 45 851 261 154,33 | 45 491 111 934,78 | 40 380 549 585,57 | 360 149 219,55 |
| 16 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS | 4 176 419,88 | 47 504 447,83 | 47 504 447,83 | -43 328 027,95 |
| 17 | (+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) | 0,00 | 0,00 | 0,00 | |
| 18 | (-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) | 0,00 | 0,00 | 0,00 | |
| 19 | RÉSULTAT AVANT IMPÔTS | 45 855 437 574,21 | 45 538 616 382,61 | 40 428 054 033,40 | 316 821 191,60 |
| 20 | (-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS | -12 436 772 493,64 | -11 795 830 550,81 | -10 620 401 210,49 | -640 941 942,83 |
| 21 | RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE | 33 418 665 080,57 | 33 742 785 831,80 | 29 807 652 822,91 | -324 120 751,23 |

COMPTES DE RESULTATS AU 31/12/2016- SCF

| ORDRE | COMPTES DE RESULTATS | 31/12/2016 | 31/12/2015 | EVOLUTION |
|-----------|---|--------------------------|--------------------------|--------------------------|
| 1 | (+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS | 49 790 060 282,97 | 42 476 997 168,07 | 4 380 991 793,38 |
| 2 | (-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES | -15 909 026 497,58 | -18 939 839 422,85 | 1 120 502 343,50 |
| 3 | (+) COMMISSIONS (PRODUITS) | 43 566 559 974,38 | 39 295 400 091,03 | 18 231 983 706,61 |
| 4 | (-) COMMISSIONS (CHARGES) | -1 827 383 181,66 | -1 453 800 520,94 | -666 167 866,34 |
| 5 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | 1 393 501 667,99 | 725 351 916,62 | 1 148 326 519,24 |
| 6 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | -98 184 954,53 | 20 795 047,45 | -88 145 520,78 |
| 7 | (+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS | 19 467 571 135,96 | 53 089 328 001,92 | -7 923 101 198,42 |
| 8 | (-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS | -9 116 556 076,22 | -45 640 462 996,41 | 9 398 934 028,34 |
| 9 | PRODUIT NET BANCAIRE | 87 266 542 351,31 | 69 573 769 284,89 | 25 603 323 805,53 |
| 10 | (-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION | -12 261 685 541,11 | -15 554 386 404,97 | -337 854 973,74 |
| 11 | (-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES | -1 152 105 696,13 | -1 136 916 591,83 | 20 454 476,04 |
| 12 | RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION | 73 852 751 114,07 | 52 882 466 288,09 | 25 285 923 307,83 |
| 13 | (-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES | -28 256 120 022,65 | -8 510 055 069,80 | -19 734 562 751,78 |
| 14 | (+) REPRISES DE PROVISIONS, DE PERTES DE VALEUR ET RÉCUPÉRATION SUR CRÉANCES AMORTIES | 245 517 563,96 | 1 478 849 936,04 | -5 200 323 835,45 |
| 15 | RÉSULTAT D'EXPLOITATION | 45 842 148 655,38 | 45 851 261 154,33 | 351 036 720,60 |
| 16 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS | 21 577 850,00 | 4 176 419,88 | -25 926 597,83 |
| 17 | (+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) | 0,00 | 0,00 | |
| 18 | (-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) | 0,00 | 0,00 | |
| 19 | RÉSULTAT AVANT IMPÔTS | 45 863 726 505,38 | 45 855 437 574,21 | 325 110 122,77 |
| 20 | (-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS | -11 291 313 329,39 | -12 436 772 493,64 | 504 517 221,42 |
| 21 | RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE | 34 572 413 175,99 | 33 418 665 080,57 | 829 627 344,19 |

| ORDRE | COMPTES DE RESULTATS | 31/12/2017 | 31/12/2016 | EVOLUTION |
|-----------|---|---------------------------|--------------------------|--------------------------|
| 1 | (+) INTÉRÊTS ET PRODUITS ASSIMILÉS | 96 124 958 998,26 | 49 790 060 282,97 | 46 334 898 715,29 |
| 2 | (-) INTÉRÊTS ET CHARGES ASSIMILÉES | -19 964 491 984,98 | -15 909 026 497,58 | (4 055 465 487,40) |
| 3 | (+) COMMISSIONS (PRODUITS) | 34 423 634 752,10 | 43 566 559 974,38 | (9 142 925 222,28) |
| 4 | (-) COMMISSIONS (CHARGES) | -1 869 390 990,46 | -1 827 383 181,66 | (42 007 808,80) |
| 5 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DÉTENUS À DES FINS DE TRANSACTION | 312 535 349,69 | 1 393 501 667,99 | (1 080 966 318,30) |
| 6 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR ACTIFS FINANCIERS DISPONIBLES À LA VENTE | 109 569 383,69 | -98 184 954,53 | 207 754 338,22 |
| 7 | (+) PRODUITS DES AUTRES ACTIVITÉS | 44 003 969 581,12 | 19 467 571 135,96 | 24 536 398 445,16 |
| 8 | (-) CHARGES DES AUTRES ACTIVITÉS | -32 273 372 338,25 | -9 116 556 076,22 | (23 156 816 262,03) |
| 9 | PRODUIT NET BANCAIRE | 120 867 412 751,17 | 87 266 542 351,31 | 33 600 870 399,86 |
| 10 | (-) CHARGES GÉNÉRALES D'EXPLOITATION | -15 498 105 028,38 | -12 261 685 541,11 | (3 236 419 487,27) |
| 11 | (-) DOTATIONS AUX AMORTISSEMENTS ET AUX PERTES DE VALEUR SUR IMMOBILISATIONS INCORPORELLES ET CORPORELLES | -895 069 642,77 | -1 152 105 696,13 | 257 036 053,36 |
| 12 | RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION | 104 474 238 080,02 | 73 852 751 114,07 | 30 621 486 965,95 |
| 13 | (-) DOTATIONS AUX PROVISIONS, AUX PERTES DE VALEUR ET CRÉANCES IRRÉCOUVRABLES | -31 001 853 567,34 | -28 256 120 022,65 | (2 745 733 544,69) |
| 14 | | 3 577 900 949,63 | 245 517 563,96 | 3 332 383 385,67 |
| 15 | RÉSULTAT D'EXPLOITATION | 77 050 285 462,32 | 45 842 148 655,38 | 31 208 136 806,93 |
| 16 | (+/-) GAINS OU PERTES NETS SUR AUTRES ACTIFS | 9 869 037,30 | 21 577 850,00 | (11 708 812,70) |
| 17 | (+) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (PRODUITS) | - | - | |
| 18 | (-) ÉLÉMENTS EXTRAORDINAIRES (CHARGES) | - | - | |
| 19 | RÉSULTAT AVANT IMPÔTS | 77 060 154 499,62 | 45 863 726 505,38 | 31 196 427 994,23 |
| 20 | (-) IMPÔTS SUR LES RÉSULTATS ET ASSIMILÉS | -19 694 509 562,90 | -11 291 313 329,39 | (8 403 196 233,51) |
| 21 | RÉSULTAT NET DE L'EXERCICE | 57 365 644 936,72 | 34 572 413 175,99 | 22 793 231 760,72 |